إستراتيجية احتواء المجلس العلمائي

ما هو المطلوب؟

الأهداف

المحاور الرئيسية

آلية العمل والمهام والمعايير

أسلوبنا

البديل على المدى الطويل

سري للغاية

تعتبر المآتم من الوجهة التاريخية، وما تزال، مقر انطلاقة العمل السياسي للطائفة الشيعية:

- أهم مراكز النشاط الحيوية التي تتم بها عمليات الاستقطاب والتأطير والتعبئة للأجيال المتعاقبة، التي تحمل خيارات مشروع ولاية الفقيه المضاد للمشروع الوطني بقيادة جلالة الملك المفدى،
- تعد بؤر فاعلة لعمليات الإعداد والتربية والتنشئة السياسية المعارضة،
- تمثل مركز اتصال جماهيري ومنبر إعلامي فاعل ومؤثر.

ما هـو المطلوب؟

إستراتيجية مسنودة بخطة عمل مدعمة ببرامج وآليات منظمة غرضها:

- احتواء دعاة ولاية الفقيه ممثلة في قيادته الميدانية المجلس العلمائي بشكل منهجي لإحكام السيطرة الأمنية والسياسية والتنظيمية والدينية عليها. وذلك بترتيب كل عناصر "المشروع السياسي" بقيادة رئيس الديوان الملكي وتحت الإشراف التنفيذي للجنة العمل المختصة في إطار مرشحاته (Filters) فقهياً وفكرياً وسياسياً وتنظيمياً وتمويلياً (ملحق 4).
- إعادة تأهيل مناصري المجلس العلمائي في مملكة البحرين للمشاركة كرافد ايجابي ومساند لخدمة إستراتيجية الأمن الوطني (سياسي+ اقتصادي+ اجتماعي+ فكري) وأولوياته (دعم قدرة الدولة وهيبتها+ الاستقرار+ هيكلة جهاز الدولة).

أهـداف الإسـتراتيـجيـة

برامج العمل وآليات والتنفيذ نهدف من خلالها إلى:

- إحكام السيطرة الشاملة على دعاة ولاية الفقيه وقيادته الميدانية ممثلة في المجلس العلمائي بديمومة متواصلة وذلك لتقويض النشاطات المعادية للمشروع الوطني.
- تنمية ودعم النشاطات المعادية لدعاة المجلس العلمائي من خلال منهج محدد لحملات اعلامية مكثفة بالتركيز على قضايا معينة تزيد من خلخلة موقفه مثلاً مشروع قانون أحكام الأسرة، كادر الائمة، الموقف من أحداث أيران وأوضاع السُنة فيها، إضطهاد السُنة في العراق بعد صدام، الإرتباط بتوجيهات أجنبية والتبعية للخارج، الولاء للوطن. . .الخ (راجع ملحق 1).
- دعم نشاطات الكتل الشيعية المستقلة والمحايدة والمجموعات المؤيدة للمشروع الإصلاحي في أوساط الشيعة وتطويرها لإحلالها كبديل إيجابي مساند للمشروع الوطني (ملحق 3).

المحاور الرئيسية للإستراتيجية

المحور الأول

إعداد وتنظيم قاعدة بيانات معلوماتية موحدة وشاملة عن أنصار ولاية الفقيه ممثلة في الشبكة الروحية والسياسية للمجلس العلمائي في مناطق تركيز نشاطهم. تشارك في جمعها وتنظيمها الجهات والأجهزة المعنية بتنفيذ الخطة (أمن وطني+ مباحث+ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف+ العدل+ الشؤون الاجتماعية).

المحور الثاني

إعادة إحكام السيطرة والاحتواء الكامل على مراكز نفوذ المجلس العلمائي لتجسيد الحضور الوطني الفاعل.

المحور الثالث

استحداث هيكل تنظيمي بديل لإدارة ومتابعة شؤون إعادة تأهيل مناصري ولاية الفقيه بمهام وآليات وبرامج مدروسة ومحددة لتوجيههم نحو تبني الولاء للثوابت الوطنية كما حددتها القيادة.

آليـــة العـمـل

- الجدول الزمني لتنفيذ المرحلة الأولى من بداية شهر أكتوبر 2004 إلى نهاية شهر ديسمبر 2006.
- تكوين لجنة مشتركة دائمة من الجهات المعنية للتخطيط والمتابعة (الديوان الملكي+ الأمن الوطني+ التحقيقات الجنائية+ الإعلام+ وزارة الشؤون الدينية+ وزارة العدل+ الشؤون الاجتماعية) تحت اشراف مجلس الدفاع الأعلى.

مهام اللجنة الدائمة للمرحلة الأولى

(مرحلة المعلومات والتخطيط)

☐ دراسة كافة ملفات المجلس العلمائي (أنظر الجدول، ملحق 1) لتحديد الفرص وتوفير الإمكانيات لاحتوائها بمفهوم إستراتيجية الأمن الوطني من خلال إتاحة القدرة لمشروع جلالة الملك لممارسة دوره بفعالية والتمكين من إحكام السيطرة وإنجاح الاحتواء لولاية الفقيه بالمفهوم الشامل.

المهام التفصيلية

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

تجهيز كافة المعلومات الرسمية والقانونية وتحديد أسماء الأشخاص القائمين على المساجد والمآتم وتحديد الأسباب والمعوقات والفرص المتاحة لسيطرتها على أماكن العبادة.

تبدأ عملية الاحتواء بدعم مباشر من الأجهزة الأمنية لوحدة مختصة بمتابعة نشاط المجلس العلمائي تابعة مباشرة للجنة الدائمة من خلال المهام التالية:

* جهاز الأمن الوطني والتحقيقات الجنائية

يقومان بإجراءات متفق عليها مقدماً تستهدف إزالة المعوقات من خلال تحديد ورصد وتصنيف واستدعاء الأشخاص المعيقين لعملية الاحتواء وتساعد في تسهيل مهمة الأوقاف ووحدة النشاط المضاد.

* وحدة النشاط المضاد للمجلس العلمائي

يتم تكوينها بإشراف والتنسيق مع اللجنة الدائمة لأخذ المعلومات اللازمة لتفعيل دورها وتنفيذ المهام في إطار إحلال بديل إيجابي داخل كل مسجد أو مأتم تتم السيطرة عليه من خلال:

- حث العناصر البديلة بالمواظبة والالتزام بالمكان المذكور (دعم معلوماتي+ مالي).
- تطوير العلاقة مع الشخصيات المؤثرة في مكان العبادة وفي دائرة المنطقة المعنية نفسها وخاصة خلق علاقة ودعم الشخصيات المستقلة لتغليب صوتها على الولاءات الحزبية المناصرة للوفاق والعمل الإسلامي أو الفكرية الملتزمة بخط ولاية الفقيه.
- الالتزام بتنفيذ قرارات وقوانين وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف وقانون الجمعيات السياسية وقانون التجمعات للحفاظ على حرمة وقدسية أماكن العبادة بعدم تعليق اليافطات والبوسترات أو توزيع المطبوعات السياسية وذلك لكسب ثقة المصلين وإحباط أي استغلال للمجموعات المعارضة ورصدها لأي تجاوز.

- تمارس الوحدة دورها كمنافس قوي في أماكن العبادة ذات السيطرة المشتركة بين الأوقاف والمعارضة من خلال سياسة محكمة في إطار ما يسمح به قانون الوزارة وما يرضى عنه جمهور المصلين في المسجد أو المأتم.
- توفير الإمكانيات المطلوبة لتوظيفها لدوام السيطرة والاحتواء.

المعايير

المعايير الواجب توافرها للإفراد المرشحة للإشراف وتنفيذ خطة الإحلال البديل:

* أن تكون شخصية مؤثرة ومناسبة لإنجاز المهام المطلوبة منها، وذلك بعد إجراء الفحص الأمني بواسطة جهاز الأمن الوطني وفقاً لما تقتضيه مصلحة المشروع والمصلحة الأمنية.
* تصنيف الانتماء السياسي (راسخ الانتماء للوطن+ مستقل مناصر لسياسة الدولة+ مستقل معادي لقوى المعارضة.....الخ).
* المؤهل العلمي وملاءمته للوظيفة والدور المرشح لها.
* الأوضاع المالية.

مهام اللجنة الدائمة للمرحلة الثانية

(مرحلة السيطرة من الأطراف)

☐ البدء تدريجياً من خلال خطوات محكمة وهادئة لاحتواء أماكن العبادة غير المسيطر عليها من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف وهي كالتالي:

- التي تخضع لسيطرة لمجموعات ولاية الفقيه ومناصري المجلس العلمائي.
- التي تخضع لسيطرة الجماعات الدينية مسيسة بشكل عام وذلك تمهيداً لمرحلة الحسم النهائي وهي إحكام السيطرة الكامل على كافة الأماكن المستهدفة وتحجيم وتصفية نفوذ ولاية الفقيه.

آلية العمل والمهام لمرحلة السيطرة

الجدول الزمني لتنفيذ المرحلة الثانية من يناير إلى ديسمبر 2007 (12 شهراً).

مهام وحدة النشاط المضاد للمجلس العلمائي (يناير – مارس 2007)

- دراسة موضوعية تقييمية واعية لكل مكان مسيطر عليه من المجلس العلمائي للتعرف على نقاط الضعف والثغرات التي بالإمكان استغلالها والدخول منها.

- وضع الخطة الملائمة لكل مكان للبدء في عمليات التسلل الهادئ وفقاً لسياسة محكمة تستطيع اللجنة الدائمة متابعتها كل فترة متفق عليها مقدماً (أسبوع+ شهر !!) .
- تراعي الوحدة الظروف القائمة وفقاً لمراحل المد والجذر السياسي (مرحلة الحسم التي هي بحاجة إلى تخطيط سيلم وتنفيذ هادئ ودقيق ومستمر) .

مهام وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

- تجهيز كافة المعاملات الرسمية والقانونية واستدعاء الأشخاص القائمين على المكان المستهدف (مأتم+ مسجد . . .الخ) من لجنة إدارة وموظفين وتحدد الأسباب والمعوقات والفرص المتاحة حسب ما تسمح به الظروف.
- عملية الاحتواء والسيطرة على الاماكن التي تسيطر عليها مجموعة المجلس العلمائي تحتاج إلى حنكة ودهاء واستغلال نقاط الضعف والثغرات وتحديداً للأشخاص القائمين على هذه الأماكن ويكون ذلك بدعم مباشر ومدروس من أجهزة الأمن (أمن وطني+ مباحث) من خلال اللجنة الدائمة.
- المساجد التي تخضع لجماعات شيعية مختلفة بالإمكان إعداد صيغة قانونية لإلزامه بعدم الخروج عن القانون وحفظ النظام والدستور وتشكل الوزارة آلية مراقبة دينية لهم.

تمارس وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف مهامها باعتبارها الجهة الرسمية المسؤولة ويتم الدعم من خلال المهام التالية:

مهام جهاز الأمن الوطني

- توسيع دائرة التجنيد للمصادر السرية اللازمة لمعرفة الخطط المضادة لإحباطها ولكشف المحرضين ولتقويض نشاطهم وتحجيم دورهم.
- اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة لتضييق الخناق على الأشخاص القائمين على السيطرة والذين يشكلون المانع الرئيسي لاحتواء مناطق نفوذ المجلس العلمائي وذلك من خلال استغلال كافة السلطات في إطار القانون لتحجيم دورهم (التركيز هنا على شبكة الاتصالات التلفونية أولاً لتجهيز قاعدة المعلومات الأولية) .
- توفير المعلومات اللازمة دورياً للجنة الدائمة التي تعينها على الاستمرار في تنفيذ خطط التسلل الهادئ لإيجاد موطئ قدم لإحلال البديل.

مهام إدارة التحقيقات الجنائية

لها دور شبيه لجهاز الأمن الوطني ولكن بالإمكان تحديد مهامها فيما يلي ولكن وفقاً للقوانين والإجراءات المنظمة لعملها:

- متابعة أداء الخطباء والأئمة لكشف التجاوزات والمخالفات القانونية واتخاذ المخالفات القانونية بحقهم.
- رصد كافة مكتبات توزيع المطبوعات والمحتويات السمعية والبصرية والتنسيق مع إدارة النشر والمطبوعات بوزارة الإعلام في ذلك.
- كشف تجاوزات المجموعات المعارضة والمخالفات القانونية ومحاسبتهم قانونياً على ممارسة نشاطها في إطار ما يسمح به القانون.
- اقتراح الخطوات اللازمة كلما استدعى الأمر لإحباط أي محاولات مضادة للاحتواء الوطني.

مهام الشؤون الاجتماعية

- متابعة قوائم المنح والإعانات دورياً لكشف التجاوزات والمخالفات القانونية واتخاذ الإجراءات المناسبة.
- كشف تجاوزات الصناديق الخيرية وجمعيات النفع العام والمخالفات القانونية ومحاسبتها قانونياً على ممارسة نشاطها في إطار ما يسمح به القانون.
- اقتراح الخطوات اللازمة كلما استدعى الأمر لإحباط أي محاولات مضادة للاحتواء الوطني.

مهام وزارة العدل

- متابعة الإجراءات القانونية لمحاسبة التجاوزات والمخالفات القانونية لقانون الجمعيات السياسية.
- كشف تجاوزات المجموعات المعارضة والمخالفات القانونية ومحاسبتهم قانونياً على ممارسة نشاطها في إطار ما يسمح به القانون.
- اقتراح الخطوات التشريعية والقانونية اللازمة لسد الثغرات كلما استدعى الأمر لإحباط أي محاولات مضادة للاحتواء الوطني.

أســـلوبنا

أسلوب عملنا هو البدء في التسلل الهادئ للاماكن التي تسيطر عليها مجموعة مناصرة للمجلس العلمائي من الأطراف نحو مركز النشاط (تدرج مستوى النفوذ+ قدرات كوادر ولاية الفقيه . . .الخ) من خلال:

- تجنيد ودفع عناصر ومصادر للتردد اليومي على هذه الأماكن واستغلال الكادر الجديد للأئمة وقاعدة معلوماتنا لأقصى درجة.
- تنظيم ودعم النشاطات الإعلامية والترفيهية والدينية المنافسة لنشاطات الجهات المسيطرة.
- حماية نشاطاتها الإعلامية والترفيهية ومكافحة أي أفعال مضادة لنشاطهم في إطار القانون وحرمة أماكن العبادة.
- تأليب جمهور المصلين بشكل عام (مسجات SMS+ إعلام+ بيانات . . .الخ) بكشف أي فعل منافي للدين والأخلاق مهما كان صغيراً أو تافهاً تقوم به الجهة المسيطرة المناصرة للمجلس العلمائي أو رموزها .

البديل على المدى البعيد

(2010 – 2007)

الحديث عن مهام احتواء نشاطات المجلس العلمائي يتطلب الحديث عن آليات حسم المعركة لصالح الخيار الوطني على المدى البعيد. وعليه يقع على كاهل الدولة ممثلة في اللجنة الدائمة المسؤولية الكبرى في ديمومة الاحتواء بالمفهوم السياسي الشامل، لأن سيطرة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ودعم الأجهزة الأمنية ودعم الشؤون الاجتماعية والعدل تبقى غير فاعلة إذا لم يتم الاحتواء بالمفهوم الجوهري وهذا يعني خلق بديل إيجابي فاعل لنفوذ ولاية الفقيه لأن أي تراجع لدور الأجهزة الرسمية سيؤدي إلى عودة سريعة لنفوذ كوادر المجلس العلمائي، واستناداً لما سبق نقترح المهام التالية:

- ☐ تأسيس وتنظيم وحدة مستقلة في جهاز الأمن الوطني مختصة برصد وتحليل النشاط الديني في مملكة البحرين (راجع ملحق 2).
- ☐ توفير المعلومات الضرورية بصورة دورية للاستعانة بها في تغطية الشواغر والبدائل داخل أماكن العبادة حسب ما تقتضيه متطلبات كادر الخطباء الجديد لصالح عناصر موالية للدولة أو معادية للمجلس العلمائي وتجنيد مصادر لجهاز الأمن الوطني والتحقيقات الجنائية.
- ☐ إعداد البرامج والآليات الخاصة بإعادة تأهيل التعليم الديني خاصة فيما يتعلق بمعهد التعليم الجعفري (الجفير). وتأهيل الكوادر اللازمة من خلال دراسة العلوم الشرعية الجعفرية لتكون كبديل إيجابي مضاد لكوادر ولاية الفقيه.

- ☐ حصر كافة الخريجين من كليات الدعوة والشريعة الجعفرية (داخل البحرين وخارجها) وتصنيف الذين يعملون والعاطلين عن العمل وانتماءاتهم السياسية لكي نتمكن من تحديد العناصر المناسبة للدعم.
- ☐ تشجيع الاتجاهات الفقهية والفكرية والسياسية المنافسة لولاية الفقيه من خلال فعاليات شاملة ومتكاملة (دعوات لشخصيات+ ورش عمل+ زيارات+ مطبوعات+مؤتمرات ...الخ) بتناغم تام مع دور صحيفة "الوطن" (راجع ملحق 3) وتطوير إستراتيجية إعلامية لهيئة التلفزيون والإذاعة تضع ضمن أولوياتها مراجعة كافة برامجها في إطار إستراتيجية احتواء المجلس العلمائي.

ملاحق

ملحق 1

المحور	قاعدة البيانات	المكونات	الملفات	المعلومات	الجدول الزمني	ملاحظات
إعداد وتنظيم قاعدة بيانات معلوماتية موحدة وشاملة عن أنصا المجلس العلمائي في مناطق تركيز نشاطهم			نسخة من قاعدة بيانات الأوقاف الجعفرية		أكتوبر 2004 إلى ديسمبر 2006	⇉ما هي الأسباب والدوافع التي أدت إلى سيطرة المجلس العلمائي؟ ⇉ما هي المعوقات التي ستواجهنا للاحتواء الكامل؟ ⇉التعرف على الفرص المتاحة لوضع الخطة الملائمة لإحكام السيطرة بشكل شامل. ⇉ما هي آليات عملية الاحتواء بتنسيق مفتوح بين كافة الجهات؟
	جهاز الأمن الوطني + وزارة الداخلية (مهام خاصة بإدارة التحقيقات الجنائية)	أماكن العبادة	أمني شخصي لإدارة ولخطباء وموظفي المساجد والمآتم	⇉النقاء الأمني والأخلاقي ⇉الانتماء السياسي الارتباطات التنظيمية ⇉الانتماء للجماعة الدينية ⇉مستوى النفوذ والتأثير الاجتماعي (داعية، إمام، خطيب) ⇉الكفاءة الدينية (إمام، خطيب، مؤذن، أمين مكتبة) ⇉التجاوزات والتعديات والمخالفات القانونية		
			مقرات النشاط	⇉الأهمية السياسية والاجتماعية والجغرافية لكل مقر (مدعم برسم كروكي للموقع والإنشاءات) ⇉دور المقر في المشاركة السياسية والتأثير يمثل (انطلاقة للمسيرات أو النشاطات المضادة) ⇉الأطماع السياسية من قبل المجموعات السياسية والاتجاهات الفكرية والفقهية به. ⇉الأطماع الدينية من قبل الجماعات الدينية به ⇉أهمية السيطرة عليها بالنسبة لخطة احتواء المجلس العلمائي.		
			التجاوزات	الأشخاص ذوي الارتباطات السياسية ومخالفاتهم القانونية		
				المجموعات السياسية داخل أماكن العبادة ومخالفاتهم الدينية والقانونية		

	الشؤون الإسلامية والأوقاف (الأوقاف الجعفرية)	مراكز النشاط	ولاية الفقيه في مناطق نفوذها	⇄تخضع لإشراف كامل من الأوقاف الجعفرية ⇄إشراف جزئي من الأوقاف الجعفرية. ⇄ لا تشملها خدمات الوزارة وغير مسيطر عليها بواسطة دعاة ولاية الفقيه ⇄ مسيطر عليها من مجموعات ذات توجه سياسي ⇄مسيطر عليها من جماعات فقهية أخرى		
			الخطباء	⇄التابعين للأوقاف الجعفرية ⇄معروفين بانتمائهم السياسي ⇄ذوي ارتباطات سياسية غير واضحة ⇄المستقلين (أهل علم شرعي)			
			المساجد والمآتم	البيانات الأساسية ⇄ الاسم، الموقع، المساحة، الأهمية، المرافق الملحقة.			
				الصيغة القانونية لمكان العبادة - التراخيص اللازمة، الارتباط بالأوقاف، المخالفات القانونية.			
				الموظفين والقائمين وتخصصاتهم: لجنة الإدارة، الإمام، المؤذن، أمين المكتبة، الفراشين ....الخ			
				الجهات المسيطرة ومستوى السيطرة: الأوقاف مستوى السيطرة والأسباب (سيطرة كاملة - جزئية - عدم سيطرة).			
				التنظيمات السياسية ومستوى السيطرة والأسباب وتشمل المعلومات مثل: اسم التنظيم، الأشخاص القائمين على السيطرة.			

					الجماعات الدينية ومستوى السيطرة والأسباب وتشمل اسم الجماعة، الأشخاص القائمين على السيطرة.		
			الدعم والتمويل		⇉جهات الدعم (رسمية، أسر، أهلية .....الخ) والتمويل ⇉رواتب الموظفين ⇉الإعمار والبناء ⇉الإصلاح والصيانة.		
إعادة إحكام السيطرة والاحتواء الكامل لتجسيد الحضور الوطني الفاعل					⇉المساجد التي مازالت تخضع لوزارة الشؤون الإسلامية ⇉المساجد التي فقدت الوزارة السيطرة عليها ⇉المساجد التي تستطيع الوزارة السيطرة عليها والتي تخضع لسيطرة محددة من مجموعات المعارضة	يناير ± ديسمبر 2007	
الجهاز البديل						2010-2007	

ملحق 2

النشـــاط الشـيعي

- خلال الفترة الماضية كانت جهود السلطات لإبعاد دور العبادة من دائرة الاستغلال السياسي للطائفة الشيعية وبعض المجموعات السنية المعارضة لتوجه الدولة موسمية بكل المقاييس، ومرتبطة بأحداث معينة (عاشوراء مثلاً)، وسرعان ما تعود المياه لمجاريها مباشرة، بعد مرور الوقت. وفي الغالب اقتصرت على إصدار التوجيهات المكتبية الدورية دون خطة إستراتيجية واضحة للسيطرة على هذه المؤسسات..

- هنالك اتجاهات شيعية (علمائية وسياسية) ناشطة لها قاعدة اجتماعية وشبكة من المصالح المالية وارتباطات إقليمية ودولية تسعى منذ انطلاقة المشروع الإصلاحي للعب دور سياسي متزايد في مملكة البحرين..

- ولاية الفقيه بقيادة المجلس العلمائي تعارض شرعية الدولة وتهدد سيادتها وتسير بخطوات محسوبة نحو إسقاط إستراتيجية الأمن الوطني (قوانين الجمعيات السياسية+ التجمعات+ الإرهاب+ ....الخ) في إطار خطتها للاستيلاء على الحكم في البحرين..

المخاطـــر

في معظم الأحوال الجهات الرسمية الموكول لها الشأن الديني شبه غائبة عن ان توفق أوضاعها بما تقتضيه التزامات الأمن الوطني والسلام الاجتماعي، وبالتالي كان يغيب التنسيق في هذا المجال، والضحية، هو المصلي، الذي لا يميز بين هذه الأمور، ولا يريد سوى مرضاة ربه، وبالتالي يسقط في براثين الصراع المذهبي، والتحشيد ومعارضة المواقف الرسمية للدولة، من طرف خطباء وفقهاء، يعتقد كل واحد منهم أن موقفه هو الأسلم وان تعارض مع السياسة الرسمية للدولة وإستراتيجية أمنها الوطني..

التحديات

إجازة قانون الجمعيات السياسية والمساندة له (التجمعات+ الإرهاب+ الصحافة والنشر) سيعمل على إعادة صياغة توازن القوى بين أطراف المعادلة السياسية في البحرين على المستويين التاليين:

أولاً: العلاقة بين الجمعيات السياسية وواجهاتها الدينية وجمعيات النفع العام.

ثانياً: علاقة هذه الجمعيات السياسية وواجهاتها الدينية مع الدولة.

الهدف

أهداف النظر في إعادة هيكلة مجالات النشاط الديني هي:

- فرض قيادة الدولة وهيبتها على دور العبادة وان تكون مناشطها متوافقة مع الحقوق والواجبات التي نص عليها ميثاق العمل الوطني ودستور 2002، وبالتالي الحد من استمرار عمل المساجد والمآتم، كمشاتل للمعارضة السلبية والتحريض ومحاضن للفكر الإرهابي والتطرف "خطباء الكراهية".
- تفعيل تحمل أجهزة الدولة (وزارة الشؤون الإسلامية + الشؤون الاجتماعية+ وزارة العدل+ والأجهزة الأمنية) مسؤولياتهم ومهامهم الأساسية، في عملية مراقبة وضبط دور العبادة وإبعادها عن دائرة الاستغلال السياسي.
- السماح للأجهزة الرسمية للدولة (الأمنية والتنظيمية) بمتابعة سير التبرعات (الزكاة+ كسوة يتيم+ صدقات جارية+ إفطار صائم+ الحقيبة المدرسية+ الأضحية+ ...الخ) في المساجد والمنظمات والجمعيات الإسلامية (الشيعية والسنية) خاصة إذا كان المتبرع مجهول الهوية.

في الوقت الراهن تنحصر مهمة وزارة الشؤون الإسلامية في:

- الإشراف والمراقبة الإدارية العامة على شئون الوعظ والإرشاد في حدود الاختصاص المذهبي.
- والإشراف إدارياً على تنفيذ كافة الترتيبات الخاصة بالوعظ والإرشاد والاحتفالات بكافة

المناسبات بالإضافة إلى الأعمال التالية:

* تنفيذ البرنامج الخاص بأداء مهام الوعاظ بالمساجد بموجب البرامج المعدة من قبل إدارات الوعظ والإرشاد . .
* عقد اجتماعات دورية وغير دورية مع الوعاظ والخطباء والأئمة للتباحث في المشكلات التي تواجههم في مجال عملهم. .
* مراقبة الوعاظ وتطوير أدائهم . .
* تقديم التقارير الدورية عن سير العمل. .

ولكن على أرض الواقع فأن حالات الالتزام بهذه المهام الإشرافية تجابه صعوبات عملية نسبة للصراع المعلن والخفي بين التيارات الدينية (السلفية والاخوانية والتجديدية) والانتماء المذهبي (شيعة وسنة) والاتجاهات السياسية (منبر إسلامي+ أصالة+ شورى+ وفاق+ عمل إسلامي . . .الخ) لمنسوبيها والفساد الإداري. .

كما ان هنالك تجاهل كامل في الإشراف والمتابعة لنشاط المجموعات الدينية الأخرى (مسيحية+ يهودية+ بهائية+ معتقدات وثنية آسيوية. . . .الخ) ونشاطاتها التبشيرية والدعوية (خاصة في أوساط الجاليات الأجنبية) وما تشكله من تهديدات مباشرة وغير مباشرة للأمن الوطني. .

المطلوب عاجلاً

أولاً: الشروع الفوري في تكليف الأمن الوطني بتكوين وحدة مختصة كجزء من قسم "الأمن السياسي" تكون مهمتها المباشرة رصد وتحليل "النشاط الديني" للطائفة الشيعية بتركيز خاص على نشاطات المجلس العلمائي. .

ثانياً: على هذه الوحدة الاسترشاد بتجربة كل من مصر وسوريا والأردن وتونس والجزائر في إعادة

هيكلة المجال الديني وتأسيس آليات التنسيق على المستويين التنظيمي (وزارة الشؤون الدينية+ العدل+ الشؤون الاجتماعية) والأجهزة الأمنية. كما يمكن تفعيل تبادل المعلومات مع الأجهزة الصديقة (الباكستانية والأردنية والمصرية والتركية والبريطانية والأمريكية) وذلك يتطلب إرسال مكلف لزيارة هذه البلاد في أقرب فرصة ودراسة تجربتها .

نسخة ملخصة من ورقة "هيكلة النشاط الديني في البحرين"

ملحق 3

سياسة "الوطن" في الشأن الشيعي

ينطلق تصور السياسة الدينية (صفحتان متقابلتان يوم الجمعة أسبوعيا، إضافة إلى الصفحات الدينية الموسمية خلال عاشوراء ورمضان) في صحيفة الوطن من كونها صحيفة للفكر الإسلامي الوسطي البديل للسائد وليست مجرد صفحة تختص بالشؤون الإسلامية. أي إن السياسة التي ستغلب عليها لجهة المواضيع هي سياسة تتجه إلى أعادة رسم علاقة الدين بالحياة والقيم الإيجابية في التنمية والطرح التنويري الحضاري، مع تشجيع متواصل لخط السفارة والتيارات الأخرى (الشيرازي + المدني . . .الخ) بهدف إبراز اختلافات التيارات الشيعية وهي تبتعد عن الإغراق في الفتاوى والمواعظ والمواضيع التقليدية المستهلكة، وتشجع على الابتكار والتجديد والإبتعاد عن الخط الذي يعبر عنه الوفاق ومرجعيتها ممثلة في المجلس العلمائي، وتعزيز الحياد والسلبية تجاه المجلس العلمائي والاعتدال السياسي وسط الطائفة الشيعية.

الأهـــــداف

سيكون الهدف الاستراتيجي هو كشف واحتواء مخططات ربط جمهور الطائفة الشيعية بأفكار "ولاية الفقيه" كما يمثلها المجلس العلمائي والترويج بإستمرار تبعيتها السياسية والفكرية لإيران. وفي الوقت نفسه تفعيل وتحشيد المشاركة السنية في الشأن العام في إطار ثوابت النظام السياسي للمملكة وأولويات أمنها الوطني ومصالحها الحيوية. كما تسعى الصفحة الدينية إلى تدعيم إستراتيجية الدولة في مجال السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية. إننا عبر تكريس مثل هذا النهج نسعى إلى:

- ☐ إرساء منظومة من القيم الأخلاقية تدفع حركة الإصلاح والمأسسة المدنية إلى مزيد من الفاعلية والازدهار في ظل المرجعيات الأساسية للمشروعية العليا في المملكة.
- ☐ التركيز على تطييف تغطيات الصحيفة حتى يمكن تحقيق هدفها ويمكن الاستفادة من الغالبية الشيعية التي تعمل فيها لجمع المعلومات وتوظيفها لخلق اختراقات وجسور معلوماتية وتقديم ما يمكن الاستفادة منه إلى الأجهزة الأمنية المختصة.
- ☐ ولعب دور ايجابي متفاعل مع توجه الدولة نحو الوحدة الوطنية.

اقتراح خط جديد في تناول الشؤون الدينية يعطي صحيفة "الوطن" مناخاً وتميزاً خاصاً بالمقارنة مع الصفحات التقليدية التي توفر عليها الصحف حالياً.

السياسات

إن الطرح الذي ستركز عليه يتوخى بث قيم المرونة ومقاومة احتكار التمثيلية الدينية في مرجعيات محصورة تستحوذ على الولاية المطلقة وتفرض هيمنتها المعنوية على الشيعة في البحرين وتحارب غيرها من الاجتهادات. ونحن نأمل أن تحقق ذلك من خلال ما يلي:

في الوسط الديني الشيعي الاهتمام بـ:

تسليط الضوء على الاختلافات في الرؤية والمواقف والتركيز على النماذج المرجعية التي تتصف بالمرونة والاعتدال أو تعادي تصورات المجلس العلمائي، وتلك التي اتخذت مواقف سياسية أو فكرية تدعو إلى التعقل والموضوعية والاجتهاد في إعادة تأويل التعليم الحوزي والمعرفة الدينية، ومن ذلك:

فكر آية الله محمد حسين فضل الله

تمثل فتاوى محمد حسين فضل معينا جاذباً لقطاع واسع من الشباب الشيعي في البحرين وعموم البلاد التي يوجد بها قاطنون من هذه الطائفة. ويتخوف الكثير من الشيعة التقليديين من فكر محمد حسين فضل الله ولا سيما ما يطرحه من نظرات جسورة لإعادة النظر في بعض الروايات المقدسة لدى الشيعة. ومن ذلك الروايات التي تتحدث عن مسؤولية الخليفة عمر بن الخطاب عن موت السيدة فاطمة الزهراء.

ويرى الكثير من المراقبين أن فضل الله يمثل تهديداً مزعجاً للنظرة الإيرانية الرسمية التي تسعى إلى تكريس حوزة قم وتحارب ظهور مرجعيات عربية مستقلة نسبياً عنها، ولعل مواقف فضل الله النقدية من حزب الله في لبنان إضافة إلى تفكيره الدائم في تقويه حوزة النجف من أهم ما يزعج الإيرانيين فعلاً.

ومن أشد المحاربين لفكر فضل الله في البحرين آية الله نجاتي الذي وقع في سنوات سابقة، أبان وجوده في إيران، على بيان شهير حمل توقيع 8 من علماء الحوزة الدينية في قم مفاده إدانة فضل الله إلى حد يقترب من تكفيره.

ويتوفر في الوقت الراهن ثلة من الشباب في صحيفة "الميثاق" هم من أشد المتحمسين لفضل الله في البحرين ولعلهم يقفون وراء مقالته الأسبوعية التي تنشر في تلك الصحيفة.

أن اهتمام صحيفة "الوطن" بأفكار فضل الله سيأتي متلائما مع ميول شريحة ملحوظة من الشباب الشيعي في البحرين، كما أنه سيمثل بشكل غير مباشر إزعاجاً ومقاومة لأفكار حسين نجاتي التي يبثها من منبره بمسجد الحياك وبحوزته الدينية في المحرق.

فكر السيد حسن الأمين:

يتميز هذا المرجع الشيعي الذي ظهر في جبل عامل بلبنان بجرأة في الطرح العقلاني الذي يحارب بعض ما يشيع من معتقدات لدى الشيعة. وهو مع ذلك محبوب في الأوساط الخيرة من الشيعة في البحرين لكونه قد ألف سفراً ضخما في أعيان وطبقات الشيعة وترجم في ذلك الكتاب لعدد غير قليل من علماء الشيعة في البحرين.

إن أكثر ما يخدم توجه الصفحة من فكر حسن الأمين هو دعواته المتكررة للتقارب مع السنة إضافة إلى فتواه الشهيرة بتحريم التطبير وضرب القامة (الحيدر) في المراسم المتعلقة بعاشوراء وأربعين الحسين. وهو من هذا الباب مزعج أيما إزعاج للشيرازيين في البحرين.

فكر السيد هاني فحص:

يمثل هذا الرجل حالة انفتاحية بكل المقاييس في الفكر الشيعي. فعلى الرغم من أنه معمم تخرج من حوزة النجف إلا أنه داعية للحوار والتعايش السلمي بين الطوائف والأديان. وقد زار البحرين في الفترة الأخيرة أكثر من مرة والتقي بالمسؤولين الرسميين مع ما يناله من حظوة في صفوف بعض الشباب الشيعي الملتزم.

وهو رجل دين "مودرن" يحضر المسرحيات والعروض الغنائية، وقد قام منذ الثمانينيات بتأليف كتاب حول المسرح. كما أنه كثيرا ما يحل ضيفا على قناة **LBC** اللبنانية.

مدرسة علم الكلام الجديد وتيار المعرفة الدينية في إيران:

لقد تشكل في إيران خلال السنوات الأخيرة تيار واسع من أساتذة الجامعات وبعض الحوزويين ويدعو إلى التعددية الدينية والتعايش بين الأديان والثقافات، وعزو الاختلاف بين الطوائف والأديان إلى إشكالات التأويل التي تحول دون ادعاء احتكار الحقيقة. ولما كان مثل هذا الفكر خطراً على المسعى الإيراني الرسمي لتكريس ولاية الفقيه فقد تصاعدت المضايقات لهذا الفكر حتى اضطر بعض ممثليه من أساتذة جامعة

طهران إلى الهجرة للخارج وبقي من بقي منهم في إيران عرضة للتضييق وفرض الحصار. لقد تشكل في أوساط بعض الشباب الشيعة في البحرين نماذج من التأثر بهذا الفكر، ولعل المجادلات التي تدور في صفحة الفكر من موقع بحرين أون لاين على الانترنت أن تكشف عن مقدار انزعاج التيار الأصولي الشيعي التقليدي من هذا الفكر الذي يمثله الشيخ محمد مجتهد شبستري وعبدالكريم سروش ومحمد لغنهاوزن ومصطفى ملكيان وغيرهم.

إن التركيز على بعض القضايا التي تطرحها هذه المدرسة مهم لأحدث نوع من رج الفكر المتعصب في الوسط الشيعي واستقطاب بعض الشباب الذي تحركه مثل هذه الأفكار. حالياً تستكتب صحيفة الوسط ± بشيء من التحفظ، وبين آونة وأخرى- عبدالجبار الرفاعي أحد المتحمسين لهذا الفكر وهو عراقي من رموز حزب الدعوة السابقين غير أنه تخلى عن خط الحزب وبات يدعو عبر مجلته "قضايا إسلامية معاصرة" إلى توسيع دائرة انتشار فكر التعددية الدينية (بالإمكان استكتاب الرفاعي في الوطن بسهولة).

إن صحيفة "الوطن" تعول كثيراً على فسح المجال لهذا الفكر في إحداث نوع من التحويل (النخبوي) داخل مناخات الفكر الشيعي لصالح صيغ العقلانية والاعتدال والتسامح.

مدرسة المرجع محمد الأمين زين الدين:

لهذا المرجع البحريني الأصل الكثير من المقلدين في البحرين. وهو يعد أعلى من وصل إلى رتبة دينية من البحرينيين المعاصرين. وقد توفى منذ سنوات قليلة في النجف التي قضى فيها معظم سني عمره. أهمية الأمين زين الدين أنه الامتداد الأقرب إلى التيار الإخباري الذي كان يمثل غالبية شيعة البحرين قبل أن يتحول معظم البحرينيين (باستثناء جماعة الشيخ سليمان المدني ومدرسة الشيخ منصور بسترة) إلى التيار الأصولي في أعقاب انتصار الثورة الإيرانية. وفي أثناء الأحداث التي مرت بها البلاد في التسعينيات كان لمحمد الأمين زين الدين فتوى شرعية شجاعة حرمت أعمال الحرق والتخريب ودعت إلى الوئام الاجتماعي والمطالبة السلمية وقد جرت عليه هذه الفتوى حنق جماعات كثيرة.

إن الاهتمام بفكر زين الدين يتيح لصحيفة "الوطن" إبراز نماذج من مرجعيات دينية شيعية لا يمكن التشكيك في مكانتها الدينية ولكنها تصب في صالح الروح الإيجابية في التعاطي مع الوقائع والأحداث، لا

سيما وأن شخصية الأمين زين الدين متعددة العطاءات وله كتب حول الشباب وأخرى في الأدب والشعر والأخلاق.

أدبيات الشيخ سليمان المدني وجماعته:

لقد مثل الشيخ سليمان المدني رمزية مهمة لشريحة لا بأس بها من الشيعة في البحرين، شريحة لم تؤمن بولاية الفقيه، واختارت الانخراط في مؤسسات القضاء وبقية مؤسسات الدولة. ووقف المدني مصارعاً بشجاعة تيارات التطرف السياسي في الوسط الشيعي، حتى تعرض مع ثلة من مريديه إلى التنكيل وحرق السيارات وإطلاق النعوت الشائنة والنبز بالألقاب (أبا الدجاج). ومؤخراً تنادى طائفة من تلامذته إلى تجميع خطبه ودروسه في إصدارات متعددة مع الدفع بإبنه الشيخ محمد طاهر إلى استكمال الدراسة الدينية لخلافة والده. يشيع اتجاه الشيخ سليمان وينتشر بين 3 حوزات نرى ضرورة التركيز عليها: حوزة الشيخ عبدالحسن بجد حفص، وحوزة العلمين (التي يديرها الشيخ أحمد بن خلف العصفور) في عالي، والحوزة المنصورية بسترة.

إن في استكتاب بعض المحسوبين على هذا الاتجاه (د. ناصر المبارك) وإحياء بعض القضايا التي يشتغل بها دعماً للمناخ الديني الذي ينفر من احتكار الرأي وإبراز بعض الرموز كعيسى قاسم والنجاتي والمجلس العلمائي كممثلين وحيدين للخطاب الشيعي.

مدرسة آية الله حسين علي منتظري:

تتيح المتابعة الفاحصة بيان كيف انقلبت مؤسسة المرجعية في إيران على أحد أبنائها لمجرد اعتراضه على مسار احتكار السلطات في يد المرشد داخل الجمهورية. فالمنتظري الذي عينه الخميني خليفة له في بدايات الثورة تحول إلى رمز للسذاجة وسقوط الوعي (على نحو ما يصوره الإعلام الرسمي الإيراني اليوم) لمجرد أنه اعترض على الخميني ثم الخامنئي في بعض الاجتهادات. وعلى الرغم من أن للمنتظري آراء متطرفة في بعض المسائل إلا أنه، بشكل عام، يقدم اجتهادات نقدية مهمة للتطبيقات الحالية لفكرة ولاية الفقيه، وهو لا يتورع عن طرح أقسى التعليقات على ما يجرى في ظلها في الوقت الراهن. ولعل "الوطن" بإحياء هذا الجانب والتركيز عليه أن تخدم رسالتها الشاملة.

جمعية التجديد (جماعة السفارة- عبدالوهاب البصري):

لقد أدت تداعيات الشأن الشيعي في البحرين إلى تحويل جمعية التجديد (جماعة السفارة) إلى حالة حرج دائم لتيار المرجعية الشيعية المعارضة. فقد كان للفتاوى التي صدرت من أجل مقاطعة أفراد هذه الجماعة وعدم مؤاكلتهم أو مشاربتهم أو السلام عليهم أو الزواج منهم دوراً كبيراً في كشف تناقضاتهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان التي يدعون المطالبة بها. وكان لنشاط أفراد جمعية التجديد (وبقية الجمعيات التابعة لها في الحقل النسائي والتطوعي) دوراً في تبليغ هذه الممارسات إلى المنظمات الحقوقية والدولية على نحو أشعر التيار الشيعي العريض بالحرج والارتباك.

أن استكتاب بعض ممثلي هذا اللون من الفكر والعمل الأهلي (عيسى الشارقي، نزيهة البحارنة، الشيخ أحمد العريني..) يسهم في تعديد مصادر التعبير عن الحالة الشيعية في البحرين على نحو يفت من عضد الإدعاء باحتكار تمثيل الطائفة لدى جهة واحدة فحسب، وهو أمر يؤدي إلى مزيد من اختراق التطرف واحتكار الحقيقية.

ملف تاريخ الحركة الدينية الشيعية في البحرين:

لقد كان الشيخ سليمان المدني هو أول من ادخل فكر حزب الدعوة إلى البحرين حين ارتحل إلى النجف في الستينيات من القرن العشرين، رغم أن قيادات الدعوة من الصفوف التالية قد انقلبوا عليه، كما عايش الشيخ عبدالمحسن العصفور أوج ازدهار التيارات الحركية الشيعية في إيران وتساجل معها ورد عليها وتملك معرفة واسعة بتناقضاتها. إن إعادة فتح ملفات تاريخ الفكر الشيعي الحركي في البحرين بما ينطوي عليه من خلافات بين الشيرازيين والدعوتية وبما يثيره من خلافات مغيبة بين الرموز التقليدية (سيد جواد الوداعي، علوي الغريفي، محمد صالح الربيعي، الشيخ الساعي..) والكوادر الحركية التي قادت خط التطرف (عبدالوهاب حسين، حسن مشيمع، عادل الشعلة، حيدر الستري، حمزة الديري.. إلخ)، إن هذا المدخل مهم وقد تلجأ الصفحة إلى استثمار بعض تداعياته تبعا للسيناريوهات المختلفة للمجريات والأحداث في المملكة. ولعل من شأن تناول هذه الخلفيات القديمة أن يحدث تمايزات في الصفوف وفرزاً لصالح الاعتدال ومناوئة التطرف.

ملف الفكر السياسي والتاريخي من وجهة دينية:

ستركز الصحيفة أيضا على بعض الاجتهادات التي تشتغل في الفكر السياسي الشيعي الحديث بالضد لفكرة ولاية الفقيه. وأبرز ما يأتي في هذا السياق كتابات العراقي أحمد الكاتب المقيم في لندن. وتناولات الباحث الكويتي خليل علي حيدر (شيعي) لتاريخ المرجعية الشيعية في إيران والعراق في كتابه "العمامة والصولجان" وبعض مقالاته الأخرى، وأفكار على شريعتي التي تنبذ التشيع الصفوي في أكثر من كتاب من كتبه.

ستعمل الصحيفة على تكثيف الدور السياسي الذي يلعبه عقيل سوار بالعمل على توظيف كتابات شخصيات شيعية علمانية أو مستقلة أخرى وتكثيف الجهود لإقناع سيد ضياء الموسوي للخروج من "الوسط" والإنتقال إلى "الوطن" مهما كلف الأمر. كما ستفيد الصحيفة من استقطاب بعض الشباب الشيعة الذين تأثروا بأفكار محمد أركون وحاولوا نشرها عبر "بحرين أون لاين" على نحو أزعج الخط الرسمي إلى الحد الذي دعا عيسى قاسم إلى الإفتاء بحرق كتب محمد أركون، وإلى الدرجة التي دعت أحد "رواديد" المواكب العزائية المشهورين (حسين الأكرف) إلى تأليف شيلة رددت في العزاء "لست في تركيا دستورك أركون، أنت في ارض لها الإسلام قانون"!

إن رؤية "الوطن" في طبيعة الخطاب الديني الذي ستشكله صفحة الفكر الإسلامي فيها تستلزم الكثير من الحصافة وتقدير سيناريوهات اتخاذ المواقف المختلفة بحسب تحولات الحالة الدينية ووفقاً لحساب المكاسب والتهديدات وفي ضوء الوعي المتواصل بمرجعيات المشروعية العليا للمملكة ومصالحها وأولويات إستراتيجية أمنها الوطني الشامل في كل ظرف وأوان. وهو أمر يستدعي ألا توكل مقاليد هذه السياسة إلا لمن يفي بمتطلباتها ويصدر عن تفهم عميق لسياسة الصحيفة واتجاهاتها مع التنسيق اليومي مع الأجهزة الأمنية، ولذلك فإن من المفضل دائماً أن يكون أمر تسيير هذه السياسة موكولاً إلى رئيس التحرير وتحت إشرافه المباشر لا إلى عنصر خارجي عن بيئة الصحيفة.

نسخة مختصرة من سياسة "الوطن" في الشأن الديني

ملحق 4

بـؤرة الإسـتراتيجية

بؤرة التركيز	الجهة	المعالجات	الخطوات	التنسيق	الشخص المكلف	المتابعة	الجدول الزمني	ملحوظات
فقهياً	..	..	..	..	..	..	..	..
فكرياً	..	..	..	..	..	..	..	..
سياسياً	..	..	..	..	..	..	..	..
تنظيمياً	..	..	..	..	..	..	..	..
تمويـل	..	..	..	..	..	..	..	..

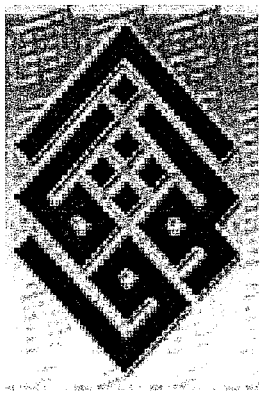

أجـنـدة الوفاق بعد التسجيل

تطور أوضاع الوفاق

إستراتيجيتها

تكتيكاتها

الوفاق وما بعد التسجيل

الوفاق وانتخابات 2006

أولوياتنا

سـري للغاية

مرت 4 سنوات على تأسيس جمعية "الوفاق الوطني الإسلامي" (2001/7/6) في البحرين. ومنذ البداية حددت لنفسها رؤية ومنهاج عمل يحاول احتكار تمثيلها للطائفة الشيعية وتقديم تنظيمها كمنبر أوحد للدفاع عن الحريات. فهي تدعي انها امتداد لطموحات المجموعات التي عبرت عن نفسها في التسعينيات من خلال أعمال شغب وإرهاب مشؤوم.

وخلال السنوات الماضية مرت الوفاق بمراحل تدريجية:

* التأسيس يونيو 2001-فبراير 2002
* التوسع الجماهيري فبراير -ديسمبر 2002
* بناء التنظيم يناير 2003 (المؤتمر العام الأول)
* اختبار القوة يناير 2005 (المؤتمر العام الثاني)-سبتمبر 2005
* المشاركة (حصان طروادة) أكتوبر 2005-.

ما هو عدد منتسبيها؟ هل هم 70 ألفاً كما يروج جهازها الدعائي أم 800 شخص هم الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية الأخير؟ وتدعي الوفاق بأنها ستستمر في ممارسة دورها كممثل وحيد وشرعي عن الشيعة في البحرين. وفي ذلك تعدي وإفتراء على التيارات الأخرى التي تعبر عنها مجموعات شيعية علمانية ودينية.

وأن كان هذا هو المعلن من أهداف الوفاق، لكن مسيرة السنوات الماضية وتداعيات أحداث العراق وسيطرة الشيعة فيها على مقاليد الأمور وتزايد الدعم المعنوي الإيراني وأفرازات أوضاع فلسطين ولبنان والمنطقة الشرقية في السعودية دفعت الوفاق لكشفت القناع عن أهدافها الحقيقية.

- بتبنيها تكتيكات حزب الله اللبناني لدفع ملف "الإصلاح الدستوري أولاً" ومواصلة تصويرها للمشروع الإصلاحي باعتباره استبداد مقنن كبؤرة للتأييد الداخلي والخارجي خاصة أمريكا والاتحاد الأوروبي.
- استمرارها في رفع شعارات عامة لتنشيط حرارة الشارع الشيعي والتحشيد السياسي والضغط على المجموعات السياسية الأخرى بالمناورة حول الموقف من اتفاق التجارة الحرة وقانون الجمعيات ومشروع قانوني التجمعات والإرهاب. . . .الخ
- قبول الانخراط في العملية السياسية (حصان طروادة) من خلال قانون الجمعيات السياسية.

فهل تتوافق هذه الأهداف الخفية مع مسارات مشروع جلالة الملك في مملكة البحرين؟ وهل قيادة الوفاق قادرة على الاستمرار في إخفاء أهدافها الحقيقية؟

استهلت الوفاق العام 2005 بعقد مؤتمرها العام الثاني في 4 يناير. جددت فيه هياكل قيادتها واتخذت عدد من القرارات الإستراتيجية بهدف زعزعة استقرار التجربة الديمقراطية في البحرين. وأعادت ترتيب أوضاعها من خلال مداولات جمعيتها العمومية في منتصف شهر مايو 2005.

أكملت تأسيس أجهزتها التنظيمية (الثقل الاجتماعي) وعزز الاجتماع وضع الشيخ علي سلمان باعتباره يجيد المناورة وتغليف الأهداف الحقيقية للوفاق بشعارات عامة وبأنه صمام الأمان لتحقيق إغراضها في زعزعة الأوضاع وتشويه والافتراء على تجربة البحرين وان قيادته السياسية المراوغة هي الأنسب للمرحلة الحالية.

كما تسعى الوفاق لترويج دور أكبر للمرجعية الدينية (الثقل المعنوي) من خلال تقديم الشيخ عيسى قاسم كقيادة روحية لأكثرية "الشارع الشيعي" وتسعى لترسيخ مفهوم الولاء للطائفة ورموزها في الخارج وليست للوطن ويجب مواصلة الحملة لإجبار الدولة للاعتراف بوضعه (سيستاني البحرين).

وتسعى الوفاق لتوفير التمويل اللازم لتفعيل أجندة رؤاها وتطلعاتها بالاستناد على مشاريع استثمارية توازي طموحاتها السياسية (الثقل المالي). ولكنها لم تعلن بعد عن مصادر تمويلها لحملاتها التحريضية ومسيراتها. ما هي مصادر هذه الأموال؟ هل هي الكويت، حساوية السعودية أم هل هي إيران؟ وهل تمول الوفاق مناشطها من الأموال التي تلقتها من الدولة؟ والجميع لم يعرف بعد ماذا فعلت بمبلغ 50 ألف دينار التي استلمتها العام الماضي؟ ومن أين لها من مصادر لبناء عمارة تجارية استثمارية تتجاوز تقديراتها مليون دينار وهي تدعي بأنها تعبر عن أحوال المظلومين والمحرومين؟ من يدفع لكوادرها السياسية ويتكفل بمعيشتهم وعدد كبير منهم لا عمل معروف له ولا دخل معلوم؟

قاد علي سلمان معركة الموافقة على التسجيل وفق قانون الجمعيات السياسية (2005/10/8) كمحاولة لتوظيف وتطويع مناخه لصالح رفع نسبة مشاركتها في الانتخابات البلدية والاستعداد للمشاركة في النيابية، وتحجيم نفوذ وآثار المجموعات المنشقة عنها (حق) والتي تنافسها (العمل الإسلامي).

ولتحقيق كل هذه الأهداف الخفية اعتمدت التقية والمداراة وعدم إعلان الأهداف الحقيقية لتحركات "الوفاق" ليسهل الدفاع عنها. لكن ممارسات الوفاق تكشف كل يوم معالم أهدافها الخفية:

أستراتيجية قيادتها السياسية والروحية

- عدم تقديم البيعة للشيخ حمد آل خليفة ملكاً على البحرين في كل الظروف. وتعتبر ان هذا الموقف هو أمتداد لرفض شرعية أي نظام تكون قيادته سنية منذ أيام الخلافة بعد النبي (ص).
- وأن رفض نظام الحكم في البحرين واستمرار الدعوة للتمرد عليه يستمد شرعيته من ثورة الحسين (ع) على السلطان الجائر.
- وأن مقاطعة المجلس الوطني موقف مبدئي لا تراجع عنه إلا عند ما يحين الوقت لاستخدامه كحصان طروادة. الدخول إليه في انتخابات 2006، ثم استخدامه كورقة ضغط بالتهديد بأنها ستنسحب منه عند الوقت المناسب.
- موقفها السياسي هو تغيير أسس نظام الحكم وليس مجرد تطوير مسار المشروع الإصلاحي ومراحل التطور الديمقراطي في البحرين.
- وانها يجب ان تتجنب المواجهة غير الواعية واعتماد المناورة لتهيئة الظروف الموضوعية للثورة.

تكتيكات الوفاق المتدرجة

- الاستغلال الأمثل لمنتدى المستقبل (نوفمبر 2005)، وتوظيفه لتوسيع دائرة اتصالاتها الخارجية.
- استغلال موسم عاشوراء 2006 لتجديد الالتزام بتغيير نظام الحكم في البحرين. ويتوافق ذلك برفع إيقاع الاحتفالات تدريجياً كل عام مما يجدد معالم الثورة الحسينية. كانت احتفالات محرم الدينية 2005 الخطوة الأولى لتفعيلها نحو هذا الهدف وفرض أجندتها على المناخ السياسي العام في البحرين. حيث اعتبرت الوفاق "عاشوراء البحرين" تجديد للعهد مع الأمام الحسين.
- مواصلة عكس ما يجري في العراق وأيران على واقع البحرين مع توسيع دائرة نفوذها في المنطقة الشرقية للسعودية (تمويل+ نشاط دعوي وسياسي).
- استعراض القوة واستغلال جو الاحتقان السياسي الذي ابرزته وقائع الاحتفالات "بالقدس" و"عاشوراء" لإجبار الجمعيات السياسية الأخرى الخضوع التام لأولويات "الوفاق" في اتجاه استعداداتها لانتخابات 2006.

- الاهتمام بالنتائج والعائد الملموس للتحركات الجماهيرية كهدف أساسي عند التخطيط لها. وذلك بالاستمرار في تنظيم الاعتصامات والمسيرات من خلال حزمة ملفات الساخنة تحمل شعارات التمييز الطائفي والعرقي ويضاف إليها بالتدريج ملف "الأسكان" "قانون الإرهاب" وملف "البيئة".

- المناورة ومسايرة القيادة السياسية لمملكة البحرين ودعوتها من وقت لآخر للحوار المباشر دون إلتزام وذلك كسباً للوقت وتفادياً للصدام معها استعداداً للثورة في الوقت المناسب. الهدف هو تجاوز السلطتين التنفيذية والتشريعية والضغط لفتح قناة اتصال مباشرة مع الديوان الملكي. كما حاولت عن طريق إرسال عريضة التوقيعات الدستورية (2005/1/29).

- الدعوة "للحوار مع الدولة" و"تهدئة الأوضاع" عقب كل منعطف في تحركات الوفاق هو أفضل تكتيك والأنسب والمرونة واجبة للانحناء في وجه العاصفة لتفادي تعطيل نمو وتمين الوفاق. لكن كل حوارات "الوفاق"

يجب ان تكون مناوراتية ترتكز على رفض البيعة لنظام الحكم ومهما كانت الأسباب. فأسس أي مفاوضات مع الحكم تكون وفقاً لمرتكزات "الوفاق" وأهدافها، وهو الحصول على أكبر قدر من المكاسب. وذلك مع التأكيد على ان مواقف الوفاق ستكون "هجومية" وإنها ستستمر في حملتها التصعيدية كم خطط لها دون أكتراث لأي تصريحات بشأنها من الجمعيات الأخرى أو الدولة.

- تجنب الوسائل التي تسهل على الاعداء الاعتراض على مواقف "الوفاق". مع الاستمرار في استغلال كل الوسائل التي تهدف إلى كسر هيبة الدولة وابراز التناقض بين مواقف اجهزة الدولة.
- تؤمن قيادة الوفاق ان كل التغيرات في الحكومات المختلفة كان سببها سنياً وليس شيعياً. وهي لا تستطيع تغيير نظام الحكم في البحرين بثورة شيعية. لذلك لا بد من التركيز لضرب وفصم التلاحم بين الحكم والطائفة السنية وتشجيعها على التمرد والثورة عليه.

فهل ينجح اسلوب التقية الوفاقية في حمايتها من المداراة وتفادي الحديث عن أجندتها الخفية؟

يشكل قانون الجمعيات السياسية نقطة تحول في توازن القوى السياسية في البحرين لصالح الدولة وذلك حسب توجيهات جلالة الملك لمجلس الدفاع الأعلى (26 فبراير 2005) في أعقاب تجاوزات عاشوراء المعروفة باعتباره نقطة الانطلاق للسيطرة على الأوضاع (دولة المؤسسات وسيادة القانون) وأحتواء أي تطورات، وذلك لأنه :

- ☐ فرض الشرعية والسيادة لدستور 2002.
- ☐ ركيزة أساسية لتثوير الخريطة السياسية في البحرين (set the boundaries).
- ☐ ضمانة للأمن الوطني للبلاد على المدين المتوسط والطويل.
- ☐ حافزاً لمواصلة الإصرار على إجازة القوانين الباقية (التجمعات+ الإرهاب+ الصحافة والنشر) خلال الدورة الرابعة للفصل التشريعي الأول ومعما كلف الأمر.

ولكن تأثيره الايجابي كان مباشراً على المعارضة وفي تكريس الانطباع بأن البلاد تدخل مرحلة جديدة تتميز بالحزم وفرض هيبة الدولة. وحركة الاستقالات والفرز التي تتعرض لها الوفاق حالياً تعتبر مقدمة ستتفاعل في اتجاه توسيع دائرة الاستقالات من الجمعيات السياسية الأخرى (العمل الديمقراطي+ العمل الإسلامي خاصة).

من الواضح ان الخريطة السياسية للمعارضة ستتعدل في 4 اتجاهات اساسية:

مجموعة الغالبية ستوفق أوضاعها مع قانون الجمعيات.

مجموعة أقليه ستحاول المناورة بممارسة العمل شبه القانوني من خلال واجهات اجتماعية وثقافية.

أقلية ستخرج عن الإجماع وتتوجه نحو العمل الغير القانوني وتبني العمل السري.

مجموعة ستغادر البلاد للعمل من الخارج (بريطانيا خاصة) ومحاولة توسيع دور ونفوذ "حركة أحرار البحرين".

مـا هـو المطلـوب؟

ومن المهم ان نحدد بصورة واضحة:

- ما هي أهم المواد التي تتخوف من تطبيقها الوفاق وحلفائها (وعد والعمل الإسلامي والمنبر الديمقراطي) حتى نركز على تفعيل هذه المواد بصورة خاصة؛
- ونجعل هذه المواد هي معيار للتطبيق الحازم للقانون على المعارضة من دون تردد أو تسامح ومنذ اللحظة الأولى بعد شهر نوفمبر القادم.

وبذلك نستطيع ان نحافظ على عنصر المبادرة والتحكم التي أتاحها القانون ولأقصى مدى.

المواد التي تتخوف منها الوفاق	لماذا؟	أمثلة
المادة 4(8) المقر والنشاط في البحرين	لا يمكن للوفاق ممارسة أي نشاط خارج البحرين	⇉اقامة ندوة في الخارج ⇉اقامة دعوى قضائية في الخارج ⇉المشاركة في تنظيم أي فعالية في الخارج
المادة 6(4أ) ميثاق العمل الوطني والدستور	التقيد بهما والاعتراف بشرعية دستور 2002	أي تجاوز له أو طعن فيه يعد خرقاً للقانون
المادة 6(4و)	الابتعاد عن ممارسة أي نشاط في مؤسسات الدولة+ دور العبادة+ المؤسسات التعليمية.	استئجار مرافق أي مأتم أو مسجد أو قاعة مدرسة أو مؤسسة عامة مخالفة صريحة للقانون
المادة 9 إجراءات التسجيل	وزير العدل يعطي الترخيص وامتناعه عن البت في الطلب يعد رفضاً.	التحكم في السجلات والرقابة والتقويم
المادة 27 توفيق الأوضاع	نوفمبر 2005	⇉ سن العضوية (أقل من 21 عاماً) ⇉ الاعتراف بدستور 2002 ⇉ الاعتراف بشرعية القوانين الحالية والمستقبلية
صمت القانون عنها	المطبوعات الحزبية	ينظمها القوانين الخاصة بالصحافة والمطبوعات
المادة 13 الشؤون الداخلية للدول الأخرى	الحظر لأي نشاط من شأنه الإساءة إلى علاقة المملكة مع الدول الأخرى	يحظر على الوفاق وقيادتها من مخاطبة أية دولة أخرى عن شأن بحريني
المادة 14 التمويل	حظر قبول التبرعات أو ميزة أو منفعة من أجنبي أو منظمة أجنبية أو شخص مجهول	أي فعالية حتى ولو كانت تدريب الأعضاء من مؤسسة غير بحرينية أو استقدامها لمدرب عربي على حساب جهة غير بحرينية

المادة 20 الاتصالات الخارجية	تحظر الاتصال والتحالف مع أي أجنبي	أي اتصال تنسيقي يعتبر خرقاً للقانون
المادة 22 + المادة 23 الجزاءات	وزير العدل يطلب من المحكمة الكبرى وقف نشاط الوفاق لمدة لا تزيد عن 3 شهور أو حلها إذا ارتكبت مخالفة جسيمة للدستور أو قوانين البلاد	أي مخالفة قد تؤدي لحل الجمعية
المادة 24 + المادة 25 + المادة 26 العقاب	⇉حبس لا يزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز 1000 دينار أو معاً ⇉تفضيل حالة وجود عقوبة أشد في أي قانون آخر	⇉تسلم أموال أو ارتكاب مخالفة لإحكام القانون ⇉تفعيل مواد رادعة في قوانين أخرى (غسيل الأموال+ الإرهاب . . .الخ)
المادة 28 وزير العدل	يصدر قرارات تنفيذ القانون	السلطة العليا

الوفاق وانتخابات 2006

قدمت الوفاق صورة متكاملة لخطتها لمعركة انتخابات 2006 من خلال عدد من التصريحات المختلفة مؤخراً وملخصات الرصد الذي تقدم به الأمن الوطني (راجع تقارير الفترة فبراير 2005- نوفمبر 2005). ومن المفيد ان ندرك ان المسألة لا تتعلق بالانتخابات البلدية فقط وإنما هي تتعلق أساساً بالانتخابات النيابية المقبلة.

- من الواضح ان الشخص المحوري في هذا العمل هو انور حيدر وان هنالك استفادة تامة من خبرات خارجية في تجهيز حملتهم الانتخابية. وان الوفاق ستدفع بكوادر جديدة (صف جديد) وستختار حوالي 7 إلى 10 من مرشحيها للانتخابات النيابية بصورة رئيسية من قائمة عضوية البلديات الحالية.

- أكثر الأسماء المرشحة للصعود من عضوية البلدي للترشيح في النيابي هي:

عبد الله مجيد العالي

جواد فيروز

جمعة الأسود

هاشم كاظم

مجيد عبد النبي

جميل كاظم محمد

مرتضي محمد بدر

لذلك من الضروري الإسراع بتفعيل التوصيات التي قدمتها ورقة "إستراتيجية احتواء المجلس العلمائي". وذلك من خلال:

- تكملة تجهيز قاعدة البيانات عن أوضاع الدوائر.
- مراجعة وحصر قائمة الانتخابات البلدية والنيابية السابقة. وتقييم حظوظهم للانتخابات القادمة.
- تحديد قائمة الشخصيات المنافسة في كل دائرة من واقع هذه القوائم لدعمها (مباشرة/ غير مباشرة).
- فرض رقابة صارمة على اتصالات لجنة الوفاق العليا للانتخابات.

اكتملت استعدادات الوفاق لدخول المرحلة الأخيرة من تنفيذ خطتها الإستراتيجية بصدور قرار توفيق أوضاعها مع قانون الجمعيات كخطوة أولى للمشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة.

- هدفها هو حصول الوفاق على 24 مقعداً في المجالس البلدية و18 مقعداً في مجلس النواب.

الهيكل التنظيمي

اللجنة العليا للانتخابات، برئاسة علي سلمان وسكرتارية سكينة العكري وعضوية كل من عبد علي محمد حسن جلال+ جلال فيروز+ الدكتور أنور حيدر+ جاسم رضا.

وفريق العمل يتكون من اللجان التالية:

- رؤساء لجان المحافظات (أنور حيدر للمحرق+ عبد الناصر زليخ للعاصمة+ كاظم الموسوي للشمالية+ عباس محفوظ أو محمود الوردي للوسطى).
- المالية كريم فخراوي+ جاسم أضغر البصري
- الإعلامية مهدي ربيع+ فهيم عبد اللة+ فاضل عثمان

معايير اختيار المترشحين

* الكفاءة والقدرة
* الالتزام الديني والاخلاقي
* الانتماء والولاء
* المؤهل العلمي
* المكانة الاجتماعية
* التفرغ والخبرة
* تقييم قيادة الوفاق

الجدول الزمني للحملة هو أكتوبر 2005- أكتوبر 2006

محاور حملتهم الانتخابية

هو التركيز على القضايا العامة التي تشكل محورا لاهتمامات قاعدتها الأساسية في الأحياء ذات الغالبية الشيعية ، في جميع مستوياته (المحلي ، والإقليمي ، والعالمي) ، وهي أمور :

* ترتبط بحياة الناس اليومية ، وأمنهم ، واهتماماتهم ، وتطلعاتهم ، وقضاياهم المصيرية .
* تحتاج إلى تكوين موقف مبدئي ، عملي إزاءها على المستويين الفردي ، والاجتماعي .
* تتغير بتغير الظروف المعاشة المحلية والإقليمية والعالمية.

هذه المحاور على المستوى البحريني:

* التجنيس ، وازدواجية الجنسية
* التمييز الطائفي
* الإصلاحات الدستورية
* الفساد المالي والأخلاقي والإداري
* التوزيع العادل للثروة
* البطالة
* الخدمات
* البيئة

على المستوى الإقليمي:

* قضية فلسطين وتقاطعاتها مع أوضاع لبنان
* الحرب الداخلية في العراق
* التضامن مع إيران

على المستوى العالمي:

* أفغانستان
* الشيشان

* الصراعات الطائفية في الهند والباكستان
* المشروع الأمريكي للشرق الأوسط والعولمة

برنامجها الانتخابي للبلديات

- تعديل قانون البلديات 2001
- سيطرة البلديات على الأجهزة التنفيذية وتهميش دور المحافظات
- السيطرة على دور المؤسسات والوزارات الحكومية
- حماية البيئة
- السياحة بمعايير وفاقية
- تنمية الاستثمارات ومداخيل البلديات
- تطوير كوادرها البلدية

أولـــويـــاتـــنـــا

- التعامل بحزم مع أنصار ولاية الفقيه ممثلين في المجلس العلمائي (تحجيم+ احتواء+ إضعاف) من خلال خطة إستراتيجية متكاملة (فرق تسد)؛
- تواصل الإستعداد للإنتخابات القادمة حسب ما تم الإتفاق عليه من خطوات سابقة (فنياً وسياسياً)؛
- تعزيز المشاركة عن طريق مجلس نيابي يتوافق مع أولويات الأمن الوطني ومصالح البحرين الحيوية يتم ضبط إيقاعه بمجلس للشورى مختار بعناية مع وضع في الإعتبار تجربة الفصل التشريعي الأول (2002-2006).
- مجالس بلدية مسؤولة تعزز في وجهها تدريجياً سلطات المحافظين ودور وزارة البلديات لحصر هدفها في خدمة المواطن حسب أولويات الدولة ولا نتركها بؤر للكسب السياسي للوفاق.
- تكثيف عناصر المواجهة مع أنصار المجلس العلمائي من خلال خطة اعلامية ترفع من محاور الردع المعنوي بخطوات استباقية محسوبة تركز على الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحفيز الشارع السني لأقصى درجة وتمهد لتنفيذ الخطة الأمنية التي أجازها مجلس الدفاع الأعلى.

تحدي التجنيس
تقديرات ومؤشرات

سري للغاية

- اكتساب الجنسية علاقة قانونية+سياسية بين البحرين وأي فرد متجنس (الولاء).
- غاية أي عملية تجنيس (التوازن السكاني+ الطائفي+ العرقي) هو ان تتم مع وضع في الاعتبار حماية الأمن الوطني للبحرين.
- هنالك شروط (مكتوبة+ شفوية) تحدد الاطار الإجرائي (العام+ الخاص+ الاستثنائي) الذي تتم من خلاله عملية التجنيس. الهدف النهائي منها هو تسهيل فرص الاندماج والتكيف السريع بين المتجنس والمجتمع ككل. وفي غالبها تهدف للحماية من الاختراق وتكملة الاهلية القانونية (المحاسبة) للمتجنس.
- لذلك معرفة اللغة المستخدمة في الدولة تعد برهاناً حقيقياً على الاندماج أو القابلية للانصهار في المجتمع.
- وهنالك شروط أخرى إضافية. مثلا القانون السوري للاستيثاق من اندماج الراغب في التجنس يطلب ان يستبدل المتجنس أسمه الأجنبي أسماً عربياً كأحد الضمانات بينما السعودية تشترط الإسلام لأنه في تقديرها النزول عنه يمس كيان الدولة من جذوره.
- الشروط العامة (غرباً وشرقاً ما عدا إسرائيل) ان لا يكون المتجنس عالة على الدولة (مادياً أو أخلاقياً أو صحياً) ويتوفر فيه الحد الأدنى للمواطن. ويجبذ ان يكون له وسيلة مشروعة للتكسب وحد أدني من التعليم. وقد يكون من الأفضل ان يكون له رأسمال (دول غربية) أو عقار مسجل (البحرين) أو خبرة يمكن الاستعانة بها (سوريا+ مصر)..الخ.
- أهم شرط لا يجب ان يتنازل عنه هو الولاء للدولة واحترام نظمها وعدم المساس بسلامة النظام السياسي أو كيان الدولة (الاقتصادي+ المجتمعي+ السياسي).
- كل الدول تحدد حد أدني للإقامة حتى يمكن النظر في طلب التجنس. تتراوح بين 5 سنوات (فرنسا+ اليابان+ بريطانيا+ تونس)، أو 10 سنوات متتالية مع شروط معرفة اللغة العربية بصورة كافية. والأصل العربي (البحرين) والإسلام (السعودية)، أو 15 عاماً (عمان) أو 20 عاماً (الأمارات+ قطر+ الكويت) أو 25 عاماً متتالية لغير العربي (البحرين).
- يمكن تخفيض عدد سنوات الإقامة في بعض الحالات. فالأمارات تمنح الجنسية لمواطني قطر وعمان والبحرين بعد الإقامة فيها لمدة 3 سنوات. بينما قطر تنظر في طلب أي عربي بعد إقامته فيها لمدة 7 سنوات.

حالة البحرين تحتاج لقرار استراتيجي شجاع لا بد ان يصبح فيه الإستثناء هو السائد واستيفاء الشروط هو الإستثناء. وذلك لاعتبارات تتعلق بخصوصية الأوضاع في البحرين، وأهمها خطورة الاختلال الكبير في الوضع السكاني على مستقبل نظام الحكم وسيادته. . .

- مبدئياً التجنيس حق سيادي لأي دولة، لا تحكمه أي مواثيق أو عهود دولية إلى الآن. ويتوقف على كل دولة ان تكون لها من السياسات ما يتوافق مع احتياجاتها وأولويات أمنها الوطني (اقتصادي+ سياسي+ اجتماعي . . .الخ). والبحرين ليس بمعزل عن العالم. . .
- مصير البحرين وهويتها ومستقبل أجيالها وثقافتها وتاريخها على المحك إذا استمر تكريس الخلل في التوازن الطائفي للسكان السائد حالياً. . .
- فالطائفة الشيعية من خلال سلاحها ع3 المعروف (علم+ عمل+ عيال) استطاعت بالإضافة لعوامل مساعدة أخرى (هجرة السُنة إلى دول الجوار+ هجرة الشيعة للبحرين) ان تعكس النسبة خلال 20 عاماً (انظر إحصاء 1941). . .
- تضع القيادات الدينية/السياسية للطائفة الشيعية موضوع "التجنيس" على صدر قائمة أجندتها التحشيدية والتحريضية (الألغام الاجتماعية) لكي تستمر هيمنتها الحالية (اقتصادياً+ سكانياً) وتعتبرها ضمانة لفرض سيطرتها السياسية والاستيلاء على الحكم. . .
- ملف "التجنيس" يعتبر أحد أهم المحاور الاساسية في خطاب المعارضة وتوظفه للتحريض خارجياً ضد المملكة ورموزها، وسيظل على أجندتها في المستقبل المنظور. . .

لذلك تنشط المعارضة حالياً لتكوين "لجنة وطنية لمناهضة التجنيس" تعمل على تعديل قانون 1963 المعدل للجنسية حتى تحقق سيطرتها التامة على عملية التجنيس وتقنن منع المتجنس من ممارسة الحق السياسي من ترشيح وانتخاب أو ادارة مكتب عام.

- أهداف المعارضة (العلمانية+ الدينية الشيعية) هو فرض أجندة تهدف إلى تأكيد هيمنة الطائفة الشيعية على مستقبل البلاد وإثارة نعرات عنصرية وطائفية خدمة لأهدافها السياسية.
- ويتضح ذلك من التوصيات الأساسية للجنة التجنيس التي شكلها مجلس النواب (مايو 2004)، وأهم بنودها:

* التأكد من استيفاء طالبي التجنيس لشروطه المحددة في قانون 1963 (عامة+ خاصة+ استثنائية من جلالة الملك).
* تشكيل جهاز رقابي لمتابعة خطوات منح الجنسية.
* تحديد معايير واضحة لتطبيق حالات الاستثناء.
* اقتصار التجنيس على احتياجات الدولة الفعلية.
* نشر أوامر منح الجنسية وسحبها واسقاطها في الجريدة الرسمية.

وقد استنفذت الدولة كثير من الجهود لتجاوز هذه التوصيات وتفادي عدم الالتزام بها.

- وسيعود ملف التجنيس إلى الواجهة بقوة في شهر سبتمبر 2005 بعد انقضاء فترة 6 شهور التي منحها مجلس النواب لوزير الداخلية للرد على تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق في الموضوع.

- النواب الشيعة عبد الهادي مرهون+ علي السماهيجي+ عبد النبي سلمان+ محمد عباس آل الشيخ+ جاسم عبد العال سيستغلون ملف "التجنيس" بصورة قذرة مع دخول البحرين حمى معركة 2006 الانتخابية.

الشكل التالي يوضح ان الفرق الواضح في العدد بين الطائفتين سيستمر للأبد، وسيخلق حالة متصاعدة من المجابهات الطائفية ويشجع على استهداف الحكم اذا استمرت الأمور على ما عليه الآن.

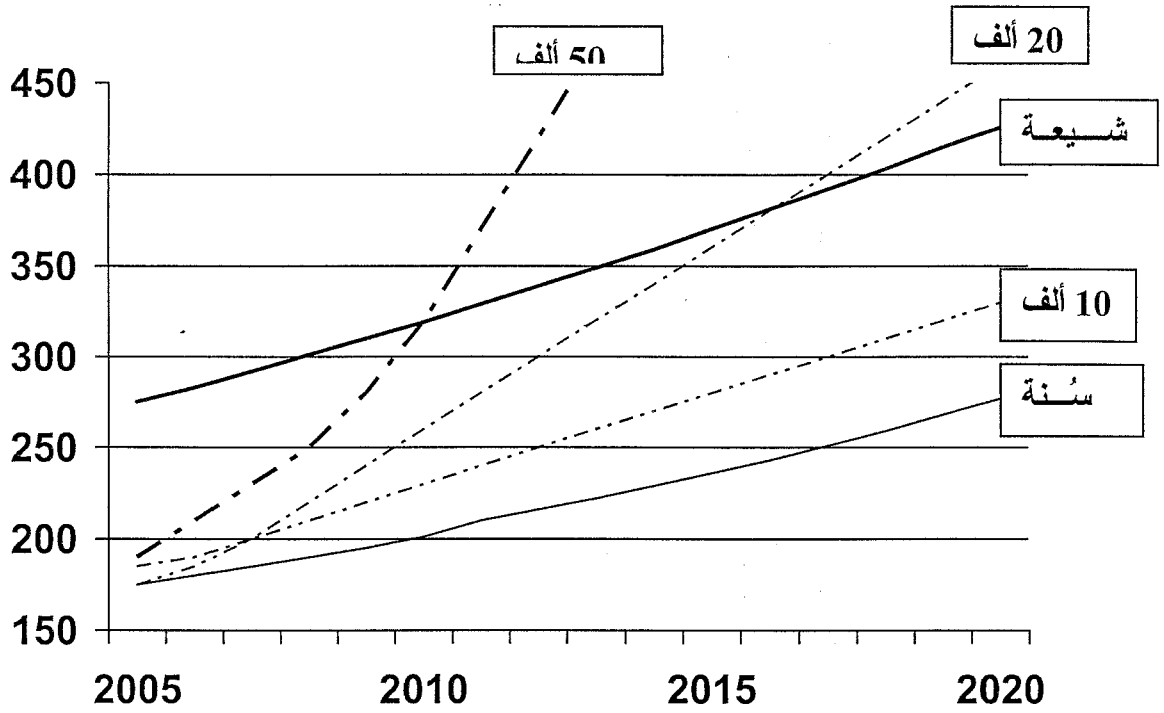

الخيار البديل لا بد من ان يضع نصب عينيه حصيلة الإجراءات السائدة حالياً التي تستهدف تغيير التركيبة السكانية وهي:

* التركيز على تجنيس الكفاءات (عربية وأجنبية). العدد بسيط ولا يتجاوز في أفضل الحالات 2000 حالة في العام. وعائلات هذه الكفاءات صغيرة (غالباً عدد الأطفال لا يتجاوز 3).

* الحالات قيد النظر حالياً على أحسن تقدير وبجميع فئاتها لا تتجاوز 25 ألف طلب. ونقدر بأنها لن تساهم في تغيير الأوضاع بصورة ملحوظة. فخلال فترة 6 شهور العام 2003 لم تتجاوز حالات التجنيس 7300 حالة.

* الاقتراح الخاص بترتيب أوضاع الجنسية المزدوجة مع قطر على أحسن تقدير لن يضيف أكثر من 3 ألف جنسية. وتصبح مسألة معنوية أكثر منها فعلية خاصة مع رغبة السلطات القطرية في عدم منح جنسيتها "للبحارنة"

* الجنسية المزدوجة مع السعودية لا تتجاوز الآن 15 ألف مواطن وفي الانتخابات السابقة انحصر تأثيرها على عدد محدود جداً من الدوائر الانتخابية ولكن وظفت سياسياً بصورة مخيفة.

* الاستمرار في التفاوض مع القبائل السعودية للاستمرار في دعم التجنيس المزدوج سيوفر في حده الاقصى 60 ألف شخص. ولكن أغلبهم لن ينتقل للبحرين وسيكون أثره مجرد احتياطي لـ"فزعة" دورياً.

* الزواج الجماعي. على الرغم من تكلفته المنخفضة (340 زواجاً كلفت 30 ألف دينار) إلا ان العائد في النهاية أثره أكثر من محدود. فمثلاً جمعية التربية الإسلامية وهي رائدة مشروع الزواج الجماعي قامت خلال الفترة من 1992-2005 بتسهيل زواج حوالي 2500 زيجة، نجحت العلاقة الزوجية في الاستمرار بنسبة 70٪ وساهمت بالتالي في زيادة عدد السكان السُنة بحوالي 6 ألف طفل خلال 13 عاماً. ولكن الطائفة الشيعية قامت بالالتفاف حول هذا المشروع وتبني فكرته وتطبيقه بفعالية وإمكانيات ودعم داخلي وخارجي (الأمارات+ الكويت) وتنظم حفلاته بجهود مشتركة لصناديقها الخيرية وترتب خلال شهر واحد (مايو 2005) في إقامة 700 حالة زواج في مقابل 300 حالة زواج جماعي في العام للطائفة السنية. ناهيك عن حالات الزواج (المتعة أو الدائمة) المتزايدة والتي يجري الترويج لها خلال عاشوراء بين رجال شيعة السعودية (الإحساء) ونساء البحارنة !!

* على الرغم من أهمية الاستمرار والحرص في عدم تجنيس الأفراد الشيعة من أصول إيرانية أو عراقية لأن مبرره يتعلق بالأمن الوطني ولأن ولاء هؤلاء أمر مشكوك فيه (الولاء لإيران وليس للبحرين)، ولكن الإجراءات الحالية تسمح في المتوسط تجنيس ألف حالة في العام.

نعتقد بأن الخيار الفعال يجب ان يضع حصاد التجارب المذكورة عاليه في الاعتبار مع النظر إلى التجربة الإسرائيلية والاستفادة من منهجها مع اختلاف الظروف.

عندما شعرت إسرائيل ان هجرة اليهود من الدول الغربية في تناقص مستمر، نسبة لانخفاض مستوى المعيشة في إسرائيل عن الدول الغربية، توجهت نحو شرق أوروبا واستطاعت في فترة وجيزة ترتيب تجنيس ما يزيد عن مليون مواطن من روسيا وحدها، وتوجهت بعد ذلك إلى أفريقيا. فحصلت على ما يقارب 300 ألف فلاشا من السودان وأثيوبيا وحوالي 150 ألف من جنوب أفريقيا وتتوجه الآن إلى الهند حيث اكتشفت وجود مجموعة يهودية هندية هناك !!!!

حتى تحقق البحرين التوازن المطلوب لا بد من ان تضع في الاعتبار ان تجنيس 10 ألف سنياً في العام لن يؤثر إطلاقاً في المعادلة السائدة حالياً (انظر الرسم البياني، ص 5).

أذا رفعت العدد تدريجياً إلى 20 ألف سنوياً فقد تنجح في تعديل التركيبة بعد نهاية العام 2016.

أذا رفعت العدد تدريجياً إلى 50 ألف سنوياً فأن قدرتها على تغيير التركيبة تدريجياً قد تتحقق بعد العام 2010. وفي تقديرنا هذا هو الخيار الاستراتيجي الأوحد.

يبقى التساؤل المشروع عن كيفية تنفيذ ذلك الترتيب تحت أعين وبصر المعارضة وحملاتها المستمرة.

إعلامياً أولاً: لا بد من تقديم الموضوع باعتباره جزء من إستراتيجية الحفاظ على هوية البحرين كما هو منصوص عليه في ميثاق العمل الوطني والدستور في وجه مخططات تستهدف توطين الوافدين الآسيويين في الخليج العربي (راجع ص 10).

إعلامياً ثانياً: إبراز ان الأمر يتعلق بإنعاش وتقوية المجتمع البحريني وبتحقيق النمو الاقتصادي وتحفيز التفاعل الاجتماعي ومواجهة دعاوى المعارضة بأنه يتسبب في اتساع الانقسام الاجتماعي وانخفاض مستويات المعيشة. الهدف الأساس للتركيز على الحديث المتدرج عن هذه الأهداف هو رفع وتيرة استجابة الطائفة السُنية ودعم هذه الإستراتيجية، وتفعيل دورها على الساحة الوطنية من خلال التأكيد على إنها (أهل الثقة).

التـــوصـــيـــــات

- التركيز على 3 مصادر رئيسية لدفع عملية التجنيس: سُنة العراق والأسيويين بالتركيز على البلوش والبنغال واليمنيين. غالبية هذه الجنسيات يحلمون بظروف اقتصادية أفضل في البحرين.
- يتواجد ما يزيد عن 120 ألف سُني عراقي في الأردن حالياً هارب من جحيم العسف والاضطهاد الشيعي في العراق. يمكن الاستفادة من هذا الكم في تسهيل حضور 30 ألف على الأقل منهم للبحرين. وعلى الرغم من جفاء طباعهم عن أهل البحرين ولكنهم سيزيدون من رفع حرارة الشارع السُني البحريني. وذلك بأنهم يقدمون الدليل العملي ان مصير سُنة البحرين لن يختلف عن حال أخوانهم العراقيين إذا تسنى للبحارنة السيطرة على البلاد. وفي الوقت نفسه هنالك الأثر النفسي الايجابي.
- سُنة العراق يواجهون تمييزاً واضطهاد شديد منذ سقوط صدام ما زال مسكوت عنه في كل أنحاء العالم الإسلامي. يمكن للبحرين ان تستخدم ذلك في حملاتها الدعائية الموجهة للداخل حتى تجهض المخططات الشيعية الحالية.
- عدد سكان السودان 30 مليوناً. وهنالك ما لا يقل عن 700 ألف مغترب سوداني في كل من السعودية+ الأمارات+ وسلطنة عمان من مختلف المهن والتخصصات (عمالية+ مهنية). وعلى الرغم من ان ظروفهم الاقتصادية أفضل في تلك الدول ولكن أغراء الحصول على الجنسية البحرينية والتوطين واستقرار أسرهم في البحرين لم يجذب الكثيرين منهم. وهم في الغالب لا يميلون للتجنيس لأسباب نفسية.
- هنالك حوالي 200 ألف سوداني يعيش الآن في مصر هروباً من ظروف السودان وغالبيتهم مسجل لدي منظمة الأمم المتحدة للآجئين ومنظمة الهجرة العالمية في انتظار إجراءات أعادة توطينهم في كندا + استراليا + الولايات المتحدة + دول اسكندنافية. إجراءات التوطين طويلة ومعقدة وتستغرق 3-5 سنوات. يمكن النظر في هذا المصدر لتوفر اعداد كبيرة مؤهلة علمياً.
- المصدر الثالث هو اليمن التي تجاوز عدد سكانها 21 مليوناً. ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض مستوى المعيشة جعل الهجرة خيار أساسي لمعظم الشباب اليمني، وما زالت البحرين بالنسبة لهم مكان جاذب خاصة في ظروف التشدد السعودي نحو قبول دخولهم للمملكة.

- الدول العربية الأخرى خاصة اليمن والأردن وسوريا ومصر والمغرب يمكن الاستفادة من فوائضها السكانية في حدود 15 ألف سنوياً. التركيز هنا على الذين ولدوا في الكويت والسعودية (فئة البدون) لسهولة اندماجهم في البحرين وأكتسابهم للعادات الخليجية بسهولة.
- يمكن تنظيم الآلية مناسبة تجذب هذه الكفاءات والموارد البشرية التي تم اختبارها (اجتماعياً+ سياسياً) في السابق وتوافقت طبائع أهلها مع المجتمع البحريني.
- وضع خطة لقبول وفرز طلبات تجنيس تعتمد لوائح داخلية مرنة في مراجعتها وتقييمها وذلك من خلال منح الجنسية البحرينية بتخفيض عدد السنوات الاقامة في البحرين إلى 3 سنوات للافراد السُنة من أصول عربية. ذلك قد يرفع العدد المتوفر حالياً إلى حوالي 25 ألف شخصاً مستحقاً للجنسية البحرينية على أقل تقدير. ويمكن تلخيص حصيلة مصادر التجنيس للسُنة نتيجة لهذه التوصيات في التالي:

سنة العراق	من العراق	50	70 ألف
	من الأردن	20	
السودان	دول الخليج	1500	3 ألف
	مصـــر	500	
	الســودان	1000	
اليمن	دول الخليج	15	45 ألف
	اليمـن	30	
المزدوجة	السعودية	60	63 ألف
	قطـر	3	
الدول الآسيوية (بلوش وبنغال)			30 ألف
الدول العربية الأخرى			15 ألف
المجموع			226

تحديات الوضع السكاني

- البحرين ليس استثناء فهي اليوم تمثل، كما كان الحال خلال العصور السابقة، بوتقة انصهار للثقافات والأصول والأعراق.
- مرجعية "ميثاق العمل الوطني" والدستور تتمسك بخصوصيتها التي تتمثل في هويتها العربية الإسلامية وتوثق ارتباطها في محيطها الإقليمي في ظل انتماء واضح في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية حاضراً ومصيراً.
- وفي سياستها وقوانينها لمنح الإقامة للأجانب وتجنيسهم تلتزم بالمعايير الدولية. ولا تختلف في جوهرها عن تلك المطبقة في الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبي (الدستور المادة 17).

خلال عقد واحد ارتفعت الكثافة السكانية في البحرين من 532 فرداً الى 909 فردا؛ فأصبحت مسألة التوافق بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي لا بد من وضعه في الاعتبار. لذلك، مثل كل دول العالم، سياسة مملكة البحرين هو ضرورة الاهتمام المتواصل بالمسألة السكانية.

وقد كانت المسألة السكانية تحديا صعباً عند معركة الاستقلال والسيادة التي حسمها قرار مجلس الأمن العام 1970. حيث حاولت إيران وقتها الادعاء بتبعية البحرين لها والعمل على تغيير التركيبة السكانية بكاملها ومسخ معالم هوية البلاد العربية الإسلامية وركائز سيادتها وإرادتها الوطنية.

السياســـة البحرينية

الهدف الاستراتيجي للدولة هو ضبط سرعة النمو السكاني ودعم فرص زيادة أعداد السُنة للحفاظ على الهوية الوطنية والثقافة البحرينية والتجانس الاجتماعي، وهي سياسة تستند على مبدأ التوازن القائم على السرعة في اتخاذ القرارات. وذلك عن طريق تقليص العمالة الأجنبية عند حدها الأدنى من خلال معالجة الأوضاع الاقتصادية وتفعيل إستراتيجية معالجة البطالة بفتح فرص الهجرة للعناصر الشيعية مهما كانت قليلة مع الاستفادة القصوى من الكفاءات الأجنبية اللازمة للتنمية.

وتعمل الدولة على دراسة الآثار السكانية لتجاوز أي خلل في التركيبة السكانية عن طريق مراجعة القوانين والأنظمة والبرامج الحكومية والخدمات الصحية والتعليمية قبل تنفيذها في إطار استعادة التوازن. كما تسعى لربط مخرجات التدريب والتعليم باحتياجات التنمية المستدامة وتشجيع المرأة السُنية حيث الغالبية العظمى من قوة العمل النسائية شيعية لدخول سوق العمل في إطار الالتزام بخصوصية المجتمع وتقاليده.

الدستور البحريني (المادة 17) ينص على:

"الجنسية البحرينية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها عمن يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى والأحوال الأخرى التي يحددها القانون"

وعملية التجنيس تخضع لأشراف سيادي وفق قانون الجنسية البحريني لعام 1963 وتعديلاته.

وينص الدستور (المادة 18) على:

"الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدي القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل او اللغة أو الدين أو العقيدة"

لذلك لا يوجد تمييز بين البحرينيين الأصليين أو بالتجنس في جميع الأحوال.

المخاطـر بعيدة المدى

إضافة للتحدي الداخلي لاختلال التوازن الطائفي وتداعياته السياسية هنالك خطر يتعلق بالمجموعات الأسيوية الوافدة في دول الخليج. والأوضاع في البحرين لا تختلف كثيراً عن شقيقاتها.

من المعلوم ان مجموعات العمالة الآسيوية الوافدة إلى جنوب أفريقيا وجزر الكاريبي وفيجي تحولت إلى مستوطنين ثم إلى مواطنين؛ تم كل ذلك في ظرف 20 إلى 30 عاماً من خلال تغيير التركيبة السكانية لهذه البلاد إلى حكام من خلال قوانين اللعبة الديمقراطية.

وتجربة العمالة الصينية في كل من فيتنام وماليزيا وسنغافورة وسيطرتها على مفاصل الاقتصاد حالة أخرى. أما في سنغافورة في ظرف عقد واحد اكتسبت العمالة الهندية لنفسها وجوداً وقوة سياسية واقتصادية واجتماعية فاقت كل تصور.

وفي ظروف تاريخية مختلفة تحولت الجالية الفرنسية إلى قوة سياسية واقتصادية في دول المغرب العربي كما كانت الهجرات الفارسية إلى العراق مشكلة عويصة في العقد الثامن من القرن العشرين. و تجربة استيطان الأبيض في جنوب أفريقيا والمشروع اليهودي في فلسطين كلها حالات جديرة بالاعتبار.

التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي مختلة، وهي نتاج لسياسات طويلة المدى من هجرة وتداخل بين العشائر ومواطني الدول. وخلال فترات عدم الاستقرار والتغيرات المناخية وندرة الموارد تحركت مجموعات سكانية كبيرة داخل الجزيرة العربية ومن إيران والعراق أو في الاتجاه المعاكس.

وبعد اكتشاف البترول أصبحت المنطقة جاذبة للعمالة الأجنبية من كل أنحاء العالم. واليوم نجد ان الأجانب يشكلون 85٪ من سكان الأمارات و80٪ من سكان قطر وحوالي 35٪ من سكان كل من السعودية وعمان والكويت وحوالي 38٪ في البحرين.

ولكن في الوقت الذي تتسارع فيه خطى التحولات الديمقراطية في الخليج وما يواكب سياسات العولمة من شروط يبدو أن مشروع فرض استيطان العمالة الآسيوية يجد الحماية المستقبلية من تجمعات عسكرية ومنظمات دولية تعمل تحت مسميات مختلفة. أخطرها هو صدور الإعلان العالمي لحماية الأقاليات من الأمم المتحدة وقرارات منظمة العمل الدولية المتتالية المسنودة من الدول المصدرة للعمالة وعدداً من القرارات التي أصدرها الإتحاد الأوروبي وقيادة حلف الناتو في هذا الخصوص. وما حدث في منطقة البلقان من شواهد ما يغنينا عن التفصيل.

ونحن ندخل الآن مرحلة لا يمكن فيها فصل العالمي أو الإقليمي عن الحدث المحلي ومهما صغر شأنه. ومن هنا بات من الضروري ان ينظر إلى مستقبل هذا الوجود المكثف للعمالة الآسيوية باعتباره قنبلة موقوتة تهدد استقرار كامل مشروعات التحول الديمقراطي في المنطقة.

نحن نضع الاعتبار الكافي حتى لا يساهم الاختلال في التركيبة السكانية في زعزعة استقرار البحرين وسيادتها. وقد كانت هذه الهواجس تتوافق مع الجهود الإقليمية التي تزعمتها في السابق على وجه الخصوص إيران والهند والمحاولات الدولية التي كانت تعمل على تأمين المناخ المناسب لفرض منح حق المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات للجاليات الآسيوية والفارسية تحت دعوى ان ذلك يساعد على أمن واستقرار النظام السياسي في دول الخليج العربي. ولفترة سادت أيضاً مخاوف مشروعة من أن يلعب هذا الوجود الأجنبي الغلاب دوراً سياسياً بتحريض من قوى خارجية تستغل للتدخل الأجنبي حماية لهذه الجاليات وتأميناً لمصالحها.

الاتجاه النامي في أوساط بعض الدوائر الغربية ومحاولتها وضع مسألة توطين العمالة الآسيوية على أجندة دولها في إطار سعيها لترتيب أوضاع منطقة الخليج العربي هي مسألة مثارة منذ منتصف العقد التاسع من القرن العشرين. وهو مشروع محدد المعالم مسنود بقوى سياسية ومؤسسات بحثية ومنظمات عاملة في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الأقليات.

وهو مشروع قد تجاوز مرحلة التفكير فيه إلى مرحلة الدعوة له في دوائر صنع القرار في عدد من الدول الغربية وتقديمه باعتباره واحد من وسائل تذويب الهوية العربية والإسلامية في خضم المجموعات الوافدة على اختلاف دياناتها وأصولها وثقافاتها وذلك من أجل زرع نواة التعددية وصيانتها في رحم مجتمعات إسلامية خالصة ومتعصبة لعروبتها وذات نزعة نحو التطرف والإرهاب. ومن الضروري استخدام هذه المعلومة لتحييد موقف الدول الغربية من حملات المعارضة.

** تكوين لجنة دائمة برئاسة الشيخ محمد لن عطية اللة آل خليفة، رئيس الديوان الملكي؛

** هذا المشروع لا يمكن معالجته إلا بحملة اعلامية مزدوجة تكشف من الوعي بمخاطر الجاليات الآسيوية على البحرين كغطاء سياسي وإحلال تدريجي لهذه العمالة الآسيوية بمجموعات من المجنسين في إطار التوصيات الخاصة بمعالجة الاختلال في التوازن السكاني بين السُنة والشيعة في البحرين.

** عدم السماح بفتح ملف التجنيس في مجلس النواب تحت أي ظرف كان.

الاستراتيجية الشبابية

تحديات وفرص

سـري للـغـايـة

الإستراتيجية الوطنية للشباب

الشباب (15-30 عاماً) هم الدعامة الأساسية للأمن الوطني لمملكة البحرين، ولأن النجاح في تحصين هذا القطاع الحيوي ضد الاختراقات والتوظيف السياسي المعادي يعني الحفاظ على مستقبل البلاد ودعم النسيج الاجتماعي.

لذلك الإستراتيجية الوطنية للشباب تأتي في الأهمية مباشرة بعد الدستور، وتعبر عن طموحات وآمال 60٪ من مواطني مملكة البحرين.

المعارضة نجحت في اختراق الإستراتيجية وتسعى للتحكم في مراحل تنفيذها وتوظيفها لدعم نفوذها السياسي والاجتماعي في أوساط الشباب.

المعارضة نجحت في تأسيس واجهات عمل فاعلة (قانونية وشبه قانونية) ومحاضن تكوين سياسي وعقائدي في أوساط الشباب، في غياب كامل لمحاضن وطنية بديلة ولائها للوطن وقيادته ومرجعيتها ثوابت البلاد.

يواجه الشباب، بالإضافة إلى محاولات الاستغلال لأغراض سياسية، لمخاطر كبيرة تتمثل في البطالة والمخدرات والخطاب الاستقطابي المعادي لثوابت الدولة وآثار الاغتراب المعنوي.

الشباب البحريني يشكل حالياً أضعف حلقات الأمن الوطني ويهدد الشرعية السياسية واستقرار المملكة ونظامها وثوابتها.

حماية الشباب من الاختراق الفكري هو العمود الفقري لتأمين مرتكزات الأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البحرين. ولا بد من الحرص على توحيد الجهود لعمليات حماية مستقبل البلاد وتحصين الشباب وتفعيله لصالح الولاء للوطن وقيادته وحماية الشرعية الدستورية.

دعم اقتراح تأسيس "الهيئة الوطنية لرعاية الشباب" بصلاحيات واسعة وموارد كافية وتبعيتها للإشراف المباشر لديوان ولي العهد باعتبارها أحدى حلقات تأمين وحماية الأمن الوطني وسيادة مملكة البحرين.

قطاع المستقبل (15-30 سنة) هو طليعة التركيبة السكانية ويشكل 60٪ من المجتمع البحريني. ولكن هذا القطاع سيكون هو "كعب أخيل" و"الهدف الناعم" Soft Target لإختراق أفق تطور البلاد كما رسمها "ميثاق العمل الوطني" وتفريعها من المضامين التي حددها دستور 2002. النسبة الأكثر منهم ذكور (51٪) وتتوزع نسب هذا القطاع الى الفئات العمرية التالية:

الفئة العمرية	٪
19-15	39
24-20	34
29-25	27

وعلى المستوى المباشر نحن لا يمكن ان نتجاهل حقيقة ان هنالك ما يزيد عن 39 ألف ناخب جديد سيشاركون في انتخابات 2006؛ 57٪ منهم ذكور وما زلنا نجهل الكثير عن خصائصهم. ولكن نسب توزيعهم على المحافظات كالتالي:

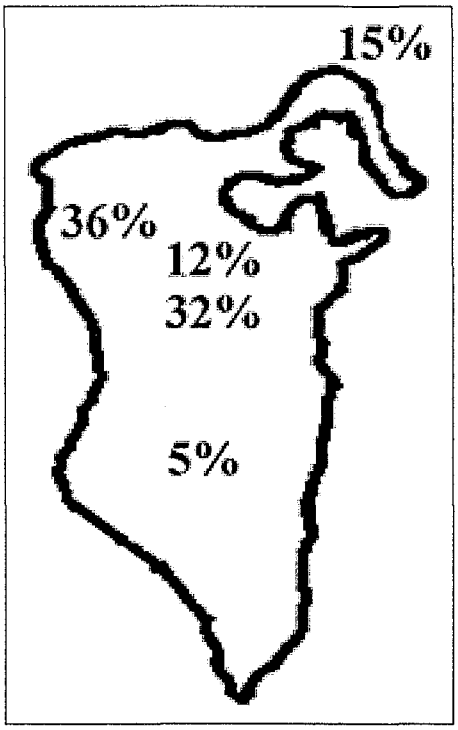

سادت مؤتمر الإستاد الوطني أدوات خطاب لها أهداف سياسية وعقائدية واضحة قبعت "خلف ستار" المناقشات والمداخلات التي قدمها عدد من المشاركين. المدهش ان غالبيتهم (خاصة مندوبي الوفاق والعمل الوطني)

ساهموا بمداخلات معدة مسبقاً تدل صياغاتها ان هنالك إسناد سياسي وتنظيمي واعداد جيد لهذه المداخلات السياسية لتشكيل الإستراتيجية. وظهرت في هذا الاجتماع تعدد المرجعيات الفكرية والرموز السياسية وحدة التباينات الطائفية وتعدد الانماط الثقافية (الاصالة/الحداثة؛ التفتح/الانغلاق) التي تحيط بقطاع المستقبل في مملكة البحرين.

الجهود المضنية والموارد الهائلة التي تم توظيفها للخروج بإستراتيجية وطنية للشباب في البحرين ستتجاوزها الأحداث ان لم يتدارك القائمين عليها الثغرات التي كشفتها مناقشات يوم **21** أبريل **2005**؛ ومن أهمها تعدد الولاءات + بروز فعالية محاضن عقائدية وسياسية نشطة في التأثير عليهم + ارتباطات خارجية . . . .الخ.

الحقيقة الواضحة والتي ستشكل عقبة رئيسية أمام إستراتيجية الشباب هو غياب الوعي بالإبعاد السياسية الخطيرة والتحديات العملية التي تعترضها نتيجة لعدم الانتباه مسبقاً والاستعداد لمواجهة الاختراقات السياسية من قبل المشرفين عليها (أمل الدوسري+ علي عبد الله خليفة) في مقابل محاضن وكوادر سياسية منظمة تابعت واهتمت بمراحل تطويرها .

وعلى الرغم من التحولات العميقة التي حدثت في البحرين منذ العام **1999** إلا ان برامج المؤسسة العامة للشباب والرياضة (ميزانيتها تجاوزت **14** مليون دينار سنوياً) تركز بصورة الأساسية على المناشط الرياضية ولا تشكل أنشطتها الشبابية التحصينية أولوية لخططها وعلى وجه الخصوص تفتقر الى الكادر الاختصاصي والى الخبرة في مجالات الاتصال والترويج السياسي Political communications and marketing القادرة على احتواء واستيعاب الاختراقات السياسية (العقائدية+ الدينية) التي تعرضت لها تجمعات الشباب، كما يبدو انها عاجزة عن وضع خطط عمل بما يتفق مع مبادئ وأولويات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد آل خليفة.

يمكن التنويه هنا إلى المدى الذي شاركت فيه المعارضة في تشكيل الإستراتيجية الوطنية للشباب بالإشارة إلى:

* الدكتور حسن مدن (رئيس المنبر الديمقراطي التقدمي) كان هو مقرر اللقاء التشاوري للإستراتيجية وعضو فاعل في لجنة محور الثقافة للإستراتيجية.

* عبد العزيز أبل (أمانة المؤتمر الدستوري) هو رئيس محور حقوق الإنسان للإستراتيجية.

* حسن الحليبي (رئيس جمعية الشبيبة للمنبر الديمقراطي التقدمي) هو منسق المبادرات الشبابية وعضو الفريق الإداري لأعمال الإستراتيجية.

بالإضافة إلى المشاركة الواسعة في الإعمال التحضيرية للواجهات الشبابية لجمعيات المعارضة الوفاق+ العمل الاسلامي+ العمل الديمقراطي+ التجمع القومي الديمقراطي.

التحدي الأساسي للإستراتيجية الوطنية للشباب في الفترة القادمة هو إعداد "خطة عمل" Action Plan وبرنامج تنفيذي قادر على التجاوب مع:

* الأوضاع ومتطلبات واستحقاقات التحولات الديمقراطية (الحريات أكبر+ المحاذير أقل) التي فرضتها المرحلة الأولي (1999-2004) والخاصة ودخول المشروع لمرحلته الثانية (2005-2010).

* ترسيخ القيم الاجتماعية والسياسية الايجابية والوطنية (المثل العليا+ تنمية الشعور الوطني+ تعزيز الولاء+ العطاء).

* توفير أفضل القنوات والمنابر التي تتيح فرص رعاية ايجابية متميزة+ تعزز العطاء وتنمية المشاركة في مختلف جوانب العمل الوطني.

* حفظ قيم الانتماء للبحرين (أرضاً وشعباً) وموروثها الوطني وهويتها العربية الإسلامية.

* استيعاب الطاقات الشبابية وتفعيلها بما يحفظ الولاء الوطني والقيم الأساسية للمجتمع (ميثاق العمل الوطني).

لإبراز مضمون هذه المساهمة الإستراتيجية لا بد من ان أذكر أولاً الأفق الأمثل الذي يجب ان يوضع في الاعتبار وبصورة عاجلة عند وضع خطة العمل التنفيذية (Action Plan) لتنزيل موجهات الإستراتيجية الوطنية للشباب (2005-2009) على واقع البحرين ولترسيخ الولاء للوطن وحتى لا تتحول الإستراتيجية إلى عائق وحاجز آخر في وجه تأمين شرعية نظام الحكم وتهديد استقرار البحرين وزعزعة نسيجها الاجتماعي وحماية أمنها الوطني.

هدفنا الاستراتيجي في إطار المشروع السياسي لجلالة الملك حفظه الله هو ان ندعم الجهود التي تهدف إلى تكوين شباب بحريني متمسك بهويته ينتمي للبحرين (أولاً وأخيراً) ولائه للقيادة السياسية للمملكة وقادر على تعزيز المشروع الإصلاحي وتعميم احترام الدستور وسيادة القانون.

وهدفنا المباشر هو المساعدة مع جهات الاختصاص في تكوين محاضن بديلة قادرة على إعداد شباب بحريني يتصف بالمسؤولية الوطنية واحترام الحقوق المدنية ويتعامل بثقة مع معطيات القرن 21.

موجهات لدورنا في إعداد خطة العمل للإستراتيجية الوطنية للشباب

الإطار العام

من الضروري التركيز على ان يكون الهدف النهائي لها هو إسناد ودعم المشروعية لأولويات السياسة العامة لمدخلات وأولويات توصيات المشروع الذي أقرها مجلس الدفاع الأعلى بشقيه (السلطات+الناخبين)، وربطها بالأهداف الوطنية التي حدد مرجعيتها "ميثاق العمل الوطني".

الإطار الخاص

توفير الحاضن البديلة (البحرين أولاً مثلاً أو جمعية البحرين السياسية) التي يمكن من خلالها انتقاء العناصر الواعدة وتوفير فرص التدريب والإشراف عليها من خلال نظام تجميع المعلومات من مصادرها وتفعيل فرص الاستفادة منها في إعادة هيكلة قنوات التأثير على الشباب في البحرين.

محددات خطة العمل

1- ان تمتص فعاليات ومناشط هذه الحاضن البديلة النصيب الأكبر من أوقات فراغ الشباب حسب الفئات العمرية (15-19؛ 20-24؛ 25-30).

2- ان يوضع في الاعتبار عند التخطيط للبرامج الخصائص السكانية والمحافظات والنوع الاجتماعي.

3- الأولوية لرعاية ودعم الأنشطة الفنية (فنون+ موسيقى) لتأثيرهما الفعال في توحيد مشاعر وأذواق هذه الفئات العمرية ولدورها في تنمية ثقافة افتتاحية مرنة.

4- توفير الكوادر الإشرافية اللازمة في مجال الاتصال السياسي لتحصين الشباب بتوفير حد أدنى من المعرفة الايجابية للمشهد السياسي في البحرين لصالح المشروع الإصلاحي (نقطة الضعف الرئيسة للإستراتيجية الوطنية للشباب). هذه الكوادر يجب ان تتميز بالولاء الوطني والثقافة السياسية والتنظيمية التي تؤهلها لاستقراء الواقع البحريني وتملك القدرة على التأثير الايجابي في ميول الشباب من خلال الفعاليات والأنشطة المقامة.

5- حصر شامل للأعداد اللازمة من القيادات الشبابية الواعدة (تخصصات+ مواهب+ تدرج) لمقابلة احتياجات تحصين هذا القطاع الحساس من المجتمع، وان يكون قادر على الالتزام ببرامج تابعة من الاحتياجات الفعلية للشباب (الندية+ المساواة).

6- تصنيف وفرز هذه القيادات الواعدة (متتالية الدرجات) لتطوير مهاراتهم (إدارية+ تنظيمية+ فنية) وصقلها (داخلياً+ خارجياً) لتوفير قدرات في التعبئة والحشد لمجموعات كبيرة من الشباب في مختلف المناسبات الوطنية والظروف الاستثنائية في وقت قياسي.

7- رسم خريطة كمية دقيقة للإمكانيات المتوفرة والقابلة للتوظيف (جمع+ تحليل+ استثمار) والتي تتوفر للمؤسسات الخدمية (الشباب والرياضة+ العمل+ الشؤون الاجتماعية) والتعليمية (جامعات+ التربية والتعليم+ مراكز) والاندية الرياضية.

8- الاستفادة القصوى من الإمكانيات الالكترونية المتوفرة وتوظيفها (اتصال+ تواصل) في ربط الشباب بمرجعيات المشروع الإصلاحي عن طريق مجموعات ومنتديات الحوار Forums and Groups (أجهزة+ برمجيات+ وسائط متعددة).

9- تبني نظام مكافاءات وحوافز تشجيعية ترتبط بمستويات الالتزام بالهوية الوطنية وترسيخ الولاء وتعزيز الحماس وخصوصية المستقبل الديمقراطي للبحرين في إطار الملكية الدستورية بقيادة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله.

10- من الأهمية القصوى الدعوة بصورة غير مباشرة لاعتماد الانتماء والتفاعل مع محاضن ايجابية وقنوات هذه الخطة الوطنية كمسار إجباري للانتساب للقوات النظامية (الدفاع+ الحرس الوطني+ الأمن الوطني) والاستفادة من التدريب (خاصة البعثات الخارجية والمنح).

11- التركيز على خلق قنوات تدريب في الحقل الإرشادي والإعلامي مستندة على برامج التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضمن السياسة العامة للدولة.

12- أنشاء وحدة متخصصة للإعلام الشبابي تكون تحت إشراف مرن من لجنة مشتركة (الإعلام+ المؤسسة العامة للشباب).

13- الاستغلال الأمثل للبروتكولات والاتفاقيات الخاصة بالتعاون الإقليمي والدولي في مجال الشباب وتوظيفها بالكامل لصالح المحاضن البديلة.

14- خلق مركز شبابي وطني مركزي (البحرين أولاً مثلاً) يكون هو الحاضن الرئيسي وبؤرة لتجميع القيادات الشبابية الواعدة من القنوات الفرعية لمناشط الشباب. يمكن تقديمه كممثل لشباب مملكة البحرين في المناشط والفعاليات العالمية والإقليمية كافة.

15- اعتماد "شعار خاص" لكل محور من محاور الإستراتيجية (البيئة+ الحياة الصحية+ التعليم والتدريب+ العمل+ الرياضة والترويح+ تقنية المعلومات والاتصالات والعولمة+ الثقافة+ الحقوق المدنية والمواطنة).

ما هي التحديات الإستراتيجية التي ستواجهها خطط تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشباب؟

- منذ العام 1999 وانطلاقة المشروع الإصلاحي أصبح قطاع المستقبل (15-30 عاماً) هو ساحة الاستقطاب الأساسية (إغراق في التسييس) بين القوى السياسية في البحرين (وطن الشباب). وبروز حراك عالي المستوى يستخدم أساليب جديدة في التحشيد والترويج السياسي (رسائل+ عرائض+ حملات إعلامية مكرسة لموضوع واحد+ اتصالات اليكترونية...الخ).
- ومنذ الانتخابات البلدية (2002) أصبح جلياً مقدار التدافع بين مختلف ألوان الطيف السياسي (العلماني+ الديني) لتعويض حالة الانحسار النسبي خلال فترة السبعينيات والى أواخر التسعينيات للنفوذ بسبب ضعف الهياكل التنظيمية + ضمور قنوات الاستقطاب الموجه نحو الشباب (الاتحادات الطلابية+ اللجان الثقافية والاجتماعية في الأندية الرياضية+ المراكز الثقافية).
- المنظمات الشيعية استطاعت ان تُفعل وجودها في الأوساط الشبابية (تكوين سياسي+ ثقافي+ حركي) بصورة متدرجة منذ حرب الخليج الأولى. وبحلول 1995 برزت الركائز الاجتماعية لهذه التنظيمات السرية.
- المنظمات السنية (الإصلاح+ التربية) نجحت في بناء محاضن تكوين محورية منعزلة عن التيارات العامة للمناشط الشبابية والطلابية.
- المنظمات اليسارية (ماركسية+ قومية) انحسرت دوائر تأثيرها في الداخل بينما حافظت على وجودها في أوساط الطلبة في الخارج.

يوجد الآن على ساحة قطاع المستقبل حوالي 15 تنظيماً شبابياً، تمثل أطيافاً شبابية مختلفة التوجهات والأفكار والأهداف وطرق العمل، ولم تنجح الجهود بعد في توحيدها في منبر عام موحد. ولكن تجري الآن اتصالات لتنسيق العمل الشبابي بين الجمعيات السياسية للمعارضة.

قنوات الاستقطاب

- متنوعة ومتعددة اتخذت إشكالاً قانونية وشبه قانونية (واجهات) وسرية.

- بعضها وظف الإطار القانوني من خلال آليات وزارة الشؤون الاجتماعية (الجمعيات السياسية+ النشاط التطوعي) لتأسيس كيانات جديدة (لجان+ بؤر تنظيمية داخلية) . وأخرى ابتدع شكل تنظيمي شبابي (لجان+ منتديات) داخل المؤسسات القائمة فعلاً (جمعيات+ أندية) أو من خلال استعادة أو توظيف مواقعها في اللجان الثقافية التي تهيمن عليها . وأخرى من خلال الإشكال العرفية لجماعات العمل الخيري وممارسة الهوايات (المساجد+ صناديق خيرية) والفرق الفنية (مآتم) . . .
- التوسع الهائل من خلال مواقع المجموعات (Groups) والمنتديات (Forums) في شبكة الانترنت . . .
- استخدام حملة تأسيس "اتحاد عام للطلاب" في مملكة البحرين . وتظهر الاجتماعات التنسيقية للمعارضة قدرتها في السيطرة على اللجنة التحضيرية لإعادة تأسيس اتحاد طلاب الجامعة خلال العام **2006** . . .
- الحملات الفنية والثقافية الموسمية (عاشوراء+حملة الولاء لزينب+ مهرجان النشيد الإسلامي+ حفظ القرآن الكريم+ . . . الخ) . . .
- حركة إعادة تنظيم نقابات العمال . . .
- كل التيارات السياسية (العلمانية+ الدينية) تركز على استقطاب منتسبي الجامعات بصورة خاصة . ولكن التيارات الشيعية تنشط بصورة مكثفة في مختلف المراحل الدراسية وتجمعات الخريجين العاطلين عن العمل (ملف البطالة) . . . .
- المجموعات الشبابية التي ترتبط بالطائفة الشيعية لها محاضن أكثر فاعلية لارتباطها ببرامج تكوين سياسي وثقافي واجتماعي وتنظيمي واضحة المعالم ومتكاملة مع نشاطات المآتم, ويغلب على خطابها وتوجهاتها لكسب العضوية نحو الفئة الاجتماعية الفقيرة (المحرومين+ المظلومين) . . .
- بينما تتركز جهود التيارات السنية على المراحل النهائية من التعليم الثانوي والطلبة الجامعيين . ويغلب على جهودها التركيز على الفئة الاجتماعية المتوسطة وفوق المتوسطة . . .

آليات الاستقطاب

- كل الاتجاهات السياسية تستخدم الخطاب العقائدي والشارات الرمزية والايحائية (مطبوعات+ شرائط+ فيديو+ ملصقات+ عصابات على الرأس+ يافطات+ . . . . الخ) كوسيلة لإظهار الانتماء الرمزي وتصنيف الانتساب التنظيمي

والهوية الفكرية. ومثال على ذلك الشارات الحمراء والشعارات الماركسية وصور جيفارا التي سادت حفل الذكرى 50 لتأسيس جبهة التحرير البحرانية والتي أقامها المنبر الديمقراطي التقدمي (2005/3/24).

- الاتجاهات العلمانية ركزت على الفعاليات الثقافية والأدبية لتوسيع دائرة نفوذها.
- الاتجاهات الدينية ركزت على الخدمات (الصحة والعلاج+ القروض+ تسهيلات الزواج+ الحج والعمرة والزيارة ...الخ) ووظفت بصورة فعالة المصارف الشرعية للزكاة والأخماس.
- الوفاق والعمل الإسلامي دعمت عدد ملحوظ من المشروعات التدريبية (دروس خصوصية+ تعليم لغات+ تقنية معلومات) وخدمات الكمبيوتر ومكاتب الخدمات التعليمية (طبع+ تصوير+ مراجع ...الخ) وتوزيع الأشرطة والتسجيلات الفنية.
- بعض المعاهد الخاصة والأكاديمية وظفت كمصادر للتمويل للجمعيات السياسية ولتوسيع دائرة النفوذ الاجتماعي لها. حيث تقام بها فعاليات اجتماعية وترفيهية بصورة مستمرة واستخدامها كبيئات دعوة واستقطاب وتكوين كوادر وتحشيد (المعهد الأهلي+ معهد العاصمة+ مركز البحرين للغات والتكنولوجيا ...الخ).
- التوظيف الهائل لتقنية المعلومات والانترنت لتأسيس مجموعات النقاش والمنتديات وصفحات الرموز العقائدية والمشايخ الدينية. الملاحظ العناية بربط هذه المواقع بسلسلة من المواقع التي تنتسب لها عقائدياً وحركياً داخلياً وإقليمياً (مذهبياً+ سياسياً).
- الدعوة المكثفة لمتابعة برامج الفضائيات الشيعية (خاصة المنار+ العالم+ الفرات) والتوزيع المجاني لتسجيلات برامجها خاصة برنامج "تحت العشرين" من المنار (حزب الله).

تتجه الآن هذه التنظيمات السياسية إلى استغلال موارد الدولة لتمويل نشاطها. فهي تضغط على وزارة الشؤون الاجتماعية لتخصيص مقار وتوفير دعم لفعالياتها وتطالب بنصيبها من المشاركات الخارجية في الوفود الرسمية والشعبية. كما ان محاولات المعهد الأمريكي (NDI) في تبني وتمويل عدد من المناشط ولعب دور ايجابي في رصد أسماء النشطين وتزكيتهم للسفارة الأمريكية لتوجيه دعوات لهم لزيارة أمريكا وكسبهم لصالح المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير أمر آخر جدير بالتسجيل هنا. كما تنشط السفارة البريطانية من خلال دورات المجلس الثقافي البريطاني.

آليات وقنوات الاستقطاب تشير إلى الحجم التمويلي الكبير الذي يمكن تقديره بحوالي 5 ملايين دينار سنوياً. هذه الآليات تستخدم كمصادر استثمارية لتمويل النشاط السياسي وفي تقديم المساعدات والمنح التدريبية والدراسية (جولة سريعة في شوارع المنامة على منافذ بيع الشرائط والفيديو والكتب . . . الخ مكنتنا من تقدير دخلها السنوي) . . .

ويمكن في الصفحات التالية تقديم صورة تقريبية لمخاضن التكوين السائدة في قطاع الشباب اليوم والتي تعتمدها الكيانات السياسية كقنوات استقطاب نشطة للجنسين. . .

محاضن التكوين السياسي للشباب في مملكة البحرين

التصنيف	علمانية			دينية	
	مستقلة ليبرالية	قومية بعثية	يسارية (تحرير+ شعبية)	سنية	شيعية
سياسية	الفكر الوطني الحر ميثاق العمل الوطني	التجمع الوطني الديمقراطي	العمل الوطني الديمقراطي، المنبر الديمقراطي	الاصلاح، التربية الاسلامية، الجمعية الاسلامية، الوسط العربي الاسلامي	الوفاق الوطني، الرابطة الاسلامية، العمل الاسلامي، التوعية الاسلامية، أهل البيت، الرسالة الاسلامية
شبابية	تنمية الطفولة، اللجنة الشبابية (الاعلى للمرأة)، لجنة الشباب (الميثاق)، شباب المستقبل	الملتقى الشبابي، جمعية شباب البحرين، الشباب الديمقراطي	الشباب الديمقراطي، منتدى العمل الشبابي، جمعية الشبيبة	مركز الفوارس، منتدى الجامعيين، شباب المعالي	مركز البحرين الشبابي ملتقى الشباب البحريني (بريطانيا)
نسائية	رعاية الطفل والامومة سيدات الاعمال المجلس الاعلى للمرأة		نهضة فتاة البحرين، اوال النسائية، فتاة الريف، الاتحاد النسائي		البحرين النسائية
مهنية	الاكاديميين، الاقتصاديين، المهندسين، التدريب والتنمية البشرية، الصحفيين، تاريخ وآثار البحرين، تقنية المعلومات		المحامين، الاطباء، الاجتماعيين، صيادي الاسماك	الاكاديميين	البحرين الزراعية
حقوق انسان	مراقبة حقوق الانسان		جمعية حقوق الانسان		مركز حقوق الانسان، شباب حقوق الانسان
نفع عام	الشفافية، النور للبر، الشعر الشعبي، غرفة تجارة وصناعة البحرين	مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، جمعية المحرق الأهلية، الجمعية الشعبية لمدينة عيسى	الادباء والكتاب، مسرح اوال، حماية المستهلك	دار المسنين التكامل البحريني القطري	الباحثين عن العمل، المستقبل
أندية ثقافية	الخريجين، الملتقى الاهلي، مسرح الجزيرة	نادي العروبة		العلوم وتقنية المياه	
أندية رياضية					
كشفية وتجوالية					كشافة العمل الاسلامي
مآتم					بن سلوم، زبر، مدن، القصاب، العجم الكبير، المديفع، الحاج عباس، الاحسائيين، السماهيج، بن رجب، العريض، الصفافير، راس الرمان، آل نوح، شباب النعيم، سيد حسين ابراهيم، الجنوبي، حسن وحبيب محمود، ولي العصر، دشتي، الجهرمية، الحاج خلف،

					بن أمان، سيد جعفر، انصار الهدى، ابوعقلين، الكليتي، العجة، البدع، حدادة الحورة، الحدادة، الامام سنكاسي، كلبهرام، السقية، العدلية، الماحوز، المطوع، الغريفي، الزنج، الجشي، جمعية الديرة، الحاج راشد، الدارة، السدر، التكية، احمد البلادي، المقابي، الصالحية، الجمعية، السهلة، ابوابهام الكبير، بسلماباد، الحاج احمد العالي، الحجي، العالي، الوزير، اولاد الحاج عباس، القائم، بوري، اقبال، آل حرز، القطان، المنتظر، بواديانن الكاظم، القرية، دار الحسين، آل اسماعيل، اسكان القرية، منصور بن نايم، علي الحايكي، الحسن الزكي، الصاغة، البنائين، كريمي، الكراشة، سيد محمود، الحجة، الدير الغربي، سماهيج الكبير، الحاج احمد محمد، علي عبد العزيز، الحاج محمد العرادي، الحاج راشد العرادي، جد على، جرداب، الحاج علي، مدينة عيسى الكبير، السيد شبر، الغربي، الحاج حسن الشهابي.
مساجد				السلام	
صناديق خيرية	مدينة حمد، ام الحصم، الرفاع، الزلاق		عراد الخيري	الرفاع، المحرق، الحد، مدينة عيسى، قلالي	مدينة عيسى، عالي، سار، بلاد القديم، الزنج وعذارى، جنوسان، الجفير، المقشع، بوري، الماحوز، بني جمرة، دمستان، العكر، راس الرمان، سند وجرداب، اسكان جد حفص، المحرق، كركزان، مقابة، المالكية، باربار، اسكان عالي، دار كليب، الدية، كرباباد، المعامير، الدير، النعيم، البديع، المحرق للعمل الخيري، جد حفص، ابوصيبع، الهملة، النويدرات، عراد، الشاخورة، القدم، شهركان، السنابس، توبلي، السماهيج، سلماباد، النبيه صالح، المرخ، السهلة، صدد، سيد الشهداء
جمعيات تعاونية			مدينة عيسى التعاونية	الحد التعاونية	سنابس، الدير، جد حفص، عالي
معاهد تعليمية وتدريبية					المعهد الحديث الاهلي، مركز البحرين للغات والتكنولوجيا+ معهد العاصمة

حملات الحج					
العتبات المقدسة					حملة الديري، الأنوار المحمدية، لبيك، الباقر للمقدسات، قافلة المجتبى، أبوياسر، الحمر، الكاظم، آل اسماعيل، المصطفى، حسن البلادي، الشموط، آل شهاب، الشعبي، لبيك، الغري، الجمري، الحوراء، أبوحمزة، الموالي، العتبات المقدسة، السلطان، الديري، الشرف، أبوياسر، الستري، الدلال، الدعاء، المحفوظ، الهواشم، الدمستاني، الشرف، عزوان البلادي، البقيع، المسافر، الأسعد، الجزيري، السجادية، الزامل، سعيد السرو، الجعفرين، السهالوه، التوسل، الدلال
الزواج الجماعي					
مجالس وديوانيات					

الأخطار الرئيسية

يمكن تلخيص الإخطار الرئيسية التي يواجهها شباب البحرين، وتنعكس في تدهور أخلاقياته وسلوكه وتدل على ان الشباب يعاني من فراغ فكري كبير، في:

أولاً: البطالة: وعدم التوافق بين فرص التدريب والتعليم وسوق العمل. انظر الجدول التالي.

الفئة العمرية	٪ البطالة الإجمالي
24-15	٪51
29-25	٪16
49-30	٪28
فوق 50 عاماً	٪5

ومن المدهش ان اقتصاد البحرين استطاع توفير 23 ألف وظيفة في العام 2004 إلا ان 19 ألفاً منها شغلها أجانب !!!

ثانياً: المخدرات: حيث نجد ان 26٪ من الشباب يتعاطون المخدرات، وان 27٪ منهم تتراوح أعمارهم بين 15-18 عاماً، وان الذين يلقون حتفهم جراء تعاطي المخدرات في ازدياد مستمر مع ارتفاع معدل الجريمة وسطهم.

ثالثاً: الخطاب الاستقطابي الهجومي: هو سيادة ثقافة ومنظومات معرفية ومصطلحات وخطاب ديني وسياسي في أجواء العمل العام والشبابي خصوصاً تهدف إلى التحكم في آرائه وإبعاده عن دعم شرعية نظام الدولة. وفي البحرين نجد ان ساحة النقاش (المباشر، المطبوع، الالكتروني) تسودها لغة مفخخة تحمل شحنات دلالية تدعو للتفرقة والتنابذ والتمييز كوسيلة من وسائل العنف الرمزي الموظف لكسب

الشرعية في المجتمع أو قاعدة التباين الطائفي والعشائري. ولمجابهته يصبح من الضروري تعميم خطاب سياسي وطني بديل يدعم الشرعية ويرسخ الأهداف العليا للدولة ويصون الأمن الوطني.

رابعاً: الاغتراب المعنوي: وهي تتجلى في حالات الاغتراب والانعزال عن نسق القيم والمعايير والأهداف المحددة التي أكد عليها ميثاق العمل الوطني لتحقيق النجاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. هنالك الآن مجموعات تائهة ضائعة حار بها الدليل ويمكن مشاهدتها في ساحات المجمعات التجارية (سيف+ جيان+ . . .الخ) وما تمثله من قنبلة اجتماعية موقوتة (الجنس الثالث+ مجموعات البلوثوث) .

كما تنعكس هذه الحالات في عدم القدرة على التكيف وفقدانها للحس الاجتماعي والهوية والانتماء الوطني والسلبية، واستبدال كل ذلك بظواهر دخيلة على النسيج الاجتماعي. وتلاحظ في ارتفاع نسبة الجرائم المتعلقة بالقيم والفضيلة خاصة تلك التي تحقر الشعائر الدينية والأسرة (الزنا+ الإجهاض+ الدعارة . .الخ) . ولعل في الإشاعات التي تنطلق من فترة إلى أخرى عن تجمعات "عبدة الشيطان" في المنامة ما ينذر بخطر شديد يستهدف إرباك الدولة وتقوية عناصر الغلو والتشدد الديني في المجتمع.

الشباب في عقيدة الأمن الوطني للبحرين

في اجتماع جلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة مع مجلس الدفاع الأعلى (2005/2/26) أشار إلى ان الظروف تتطلب أقصى درجات اليقظة، وتكامل عمل المؤسسات الأمنية والسياسية. وأكد على ان مهام حماية الوطن في عمل موحد وخطط مشتركة من أجل مواجهة التحديات عن طريق الأمن بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية.

ذكر صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد ان "شباب البحرين وما يمثلونه من كثافة عددية هم طليعة التركيبة السكانية" لمملكة البحرين (وطن الشباب) وهم عماد صناعة مستقبل البلاد . . .

اختراق مستقبل البحرين بواسطة المعارضة ليس هو فقط مواصلة لتآمرها وتخريبها لمسيرة التحول الديمقراطي ولكنه تهديد صريح لنظام الحكم واستقرار مملكة البحرين وسيادتها . . .

إذن ان أهم ما يتطلبه هذا الفهم المتجدد لمحاور الأمن الوطني البحريني هو انه جعل من الأمن الفكري بمحاوره المترابطة المتداخلة قلب التحدي وأصبح الشباب هم العمود الفقري لتأمين مرتكزات الامن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البحرين. . .

قطاع الشباب هو ساحة هذا التحدي من اجل الحفاظ على مصالح المواطن والوطن، ولأن النجاح في تحصين هذا القطاع الحيوي يعني الحفاظ على مستقبل البلاد ويعني دعم الترابط والتلاحم وطمأنينة الأسر. . .

التنظيمات الشيعية (الوفاق+ جمعية العمل الإسلامي) تتميز عن سائر الجمعيات السياسية الأخرى في انها قوة سياسية موحدة عقائدياً وانها تتوجه نحو الشباب ببرنامج بناء ثقافي وعقائدي محدد يعتمد على نشر ثقافة التمرد والعصيان والثورة وقيم السيف والدم وتكثيف رموز "المظلومية" التي تتصل بالتاريخ الإسلامي مما يعزز تدريجياً من قوتها وفرض نفوذها الأدبي. وقوة هذا الأسلوب ان العضوية تتدرج فيه من خلال خطط محددة لتدريب القيادات الشبابية كقاعدة للفعل السياسي. بينما كل الاتجاهات السياسية الأخرى عبارة عن تجمع لتيارات ومجاميع سياسية داخل الجسد الواحد ولا تملك خطة أو تصور عقائدي موحد . . .

الملفات الساخنة (المسألة الدستورية+ التجنيس+ البطالة+ التمييز+ الفساد+ الإسكان) التي تتبناها المعارضة تعتمد في تنظيمها على عناصر شبابية بالكامل. ومن مراجعة صور المسيرات الاعتصامات والفعاليات السياسية نلاحظ المشاركة المكثفة للناشئة والفئات العمرية الصغيرة (10-18 عاماً).

وبنظرة سريعة يمكن ان نقول ان غالبية العناصر النشطة من الشباب البحريني في شقها الشيعي باتت موظفة لتحقيق أغراض سياسية تهدد الأمن الوطني والوحدة الوطنية. بينما الشباب السني اهتماماته محدودة لا تخرج عن الأخلاق والآداب العامة.

الممارسات التحشيدية التي تبنتها المعارضة منذ العام 2000 هي مواصلة الطعن في مبادئ الشرعية الدستورية وثوابتها في البحرين، وعملت على تشتيت الجهود من أجل توحيد الانتماء للوطن وقيادته الخليفية. ومن أبرز الأمثلة لمحاولات النيل من هذه الثوابت:

- تشويه تجربة الإصلاح والتحول الديمقراطي ونظمها والقائمين عليه وتحشيد الرأي العام ضد الدولة.
- أثارة الفتن والقلاقل وزعزعة الاستقرار وتحويل الولاء للمرجعية الشيعية (الولاء للمجلس العلمائي).
- الهجوم العلني والمستبطن على القيادة السياسية بهدف هز هيبة رموز الحكم وبث الإشاعات السلبية ضدهم.
- التجريد التدريجي في الخطاب السياسي للشرعية السياسية ومعانيها ومحاولة حصرها في مفهوم مجرد عن "الملكية الدستورية" الشرفية. شعار هذه الحملة "الملك الرمزي لحمد والحكم الفعلي لآية الله قاسم"
- إقصاء الطائفة السنية عن ثوابتها وشل حركتها وبذر اليأس والانهزامية والإحباط بين صفوفها.
- الترميز الايجابي لكوادر المعارضة وإضفاء صفات البطولة والتضحية على القائمين بالعنف ودعاته.

- تجهيز "المليشيات" الشيعية تحت أغطية شرعية وبتمويل في بعض الحالات من الدولة. على سبيل المثال أشراف مجموعة كشفية على أعمال مؤتمر جمعية العمل الإسلامي (2005/4/13) من تنظيم لحركة المرور وعلى الترتيبات داخل قاعة المؤتمر ووقوفها الى جانب الشخصيات القيادية كحراس هو تقليد لما فعله حزب الله في لبنان. هذا بالإضافة لإقامتها لمخيمات سنوية في منطقة الصخير للتدريب الجسماني والعقائدي والروحي بصورة دورية.
- اعتماد العنف الايجابي في سلاح المواجهة الفكرية وآلياتها بتوظيف واستغلال كامل لهامش الحريات التي وفرها المشروع الإصلاحي.

التحدي الأول الذي يواجه "خطة العمل" التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للشباب هو كيف نحفظ سلامة فكر الشباب وفهمه من آثار خطط جمعيتي الوفاق والعمل الإسلامي ومرجعيتهم الروحية المجلس العلمائي ومن الآثار العقائدية للمعارضة العلمانية (وعد+ المنبر الديمقراطي)

التحدي الثاني حماية الشباب من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال في استيعابه للقضايا السياسية والدينية وتصوره للحياة بما يمنع وقوعه في شراك التطرف والغلو والتنطع والإرهاب؟

التحدي الثاني هو كيف نوحد فكر وسلوك وعاطفة قطاع المستقبل وندفع به في اتجاه الالتزام بالوطن وقيادته والانتماء إليه في إطار الثوابت والمقاصد والممارسة المشروعة التي حددها ميثاق العمل الوطني ودستور 2002؟

المطلوب عاجلاً

☐ استكمال جدول "محاضن التكوين" والدعوة ورسم شبكة التأثير بناءً على الجدول المرفق.

- تصنيف منتسبيه بصورة تقريبية داخل المجموعة الواحدة. مثلاً الفروق في محاضن التكوين وقنوات التأثير المحسوبة على الوفاق أو جمعية العمل الديمقراطي أو العمل الإسلامي . . . . الخ.

- أعادة توزيع منتسبيه (العدد+ مجال النشاط) على أساس المحافظات والدوائر الانتخابية.

- رسم خريطة مصادر التمويل والدعم والإسناد التي تنتسب إليها هذه المجموعات الشبابية بدقة على مستوى مملكة البحرين.

- الشروع في رصد ومسح شامل للتعرف على الطاقات الشبابية التي تتوزع على ساحات النشاطات والفعاليات للبحث عن كوادر شبابية واعدة (إبداع+ تميز+ تخصص) يتم استيعابها وإعدادها في إطار برنامج (البحرين أولاً) باعتبارها ستكون قيادية متميزة مستقبلاً.

توصيات عاجلة

بدأت أعمال الإستراتيجية الوطنية للشباب في ديسمبر **2003**، وانتهت في أبريل **2005**. سيتم رفعها للمجلس الوطني للمصادقة، بعد مرورها على مجلس الوزراء، ويتم رفعها لجلالة الملك للتصديق عليه لتصبح بعد ذلك ملزمة للجميع.

إستراتيجية الشباب وخطة عملها تبدو انها من مسؤولية المجلس الأعلى للشباب والرياضة وان المؤسسة العامة للشباب والرياضة هي الذراع التنفيذية للمجلس.

الإطار القانوني هو [قانون الجمعيات والأندية والهيئات العاملة في ميدان الشباب والرياضة]. لا بد من مراجعته ليتوافق مع أوضاع الاختراق السياسي الواضح لقطاع الشباب.

هنالك تداخل في المسؤوليات (تنفيذ+ إشراف+ تنسيق) بين المؤسسة العامة للشباب ووزارة الشؤون الاجتماعية. لا بد من العمل على فك الاشتباك والتداخل في الاختصاصات بينهما. وتوحيد كل ما يتعلق بالعمل الشبابي في جهة واحدة وفصله عن المناشط الرياضية تماماً مع وضع في الاعتبار خلق صلة تنسيقية فاعلة بينهم.

الإستراتيجية تقترح تأسيس هيئة وطنية منفصلة لنماء الشباب بصلاحيات وموارد ملائمة. تقترح تسميتها [الهيئة الوطنية لرعاية الشباب].

- التوصية الأولى: العمل وبسرعة على لعب دور ايجابي لدعم هذا الاقتراح والمساهمة في تشكيل هيكلها والتوصية بإلحاقها مباشرة بديوان ولي العهد. كما يصبح من الضروري لعب دور واضح في اختيار عناصر إدارية قيادية ملتزمة بنهج مشروع جلالة الملك حفظه الله.

- التوصية الثانية: الشروع فوراً في ترتيب أوضاع الأستاذة أمل الدوسري بالصورة المناسبة لتولي متابعة هذا الملف في نطاق أولويات وموجهات المشروع السياسي تحت قيادة الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة.

مـــرفـــقـــات

المناشط الكشفية
وزارة التربية والتعليم

قسم التربية الكشفية يقوم بدور كبير في توسيع دائرة المناشط الكشفية والإشراف عليها . لكن من الواضح ان هذا القسم قد تم توظيفه بالكامل (امكانيات+ قدرات) لصالح جهود البرامج الخاصة بالناشئة وطلائع الشباب لصالح المعارضة الشيعية.

وعلى الرغم من ان في قيادته شخص ايجابي، ولكن أخصائي تنمية القيادات (يوسف ربيع) يلعب دوراً أساسياً في تسهيل توظيف امكانيات قسم التربية الكشفية بوزارة التربية والتعليم والمجموعات الكشفية لصالح جمعية الوفاق وجمعية العمل الإسلامي وبالتالي تحويل هذه المناشط لمحاضن تكوين وتربية سياسية وتنظيمية خارج نطاق صلاحيات الحركة الكشفية.

كما ان قيام مجموعات كشفية تنتسب إلى كيانات طائفية وسياسية مسألة تتناقض تماماً مع الأهداف التي رسمت لهذه المجموعات.

من متابعتنا للمطبوعات والفعاليات التي تقوم بها المعارضة نجد ان التسييس المتزايد لمناشط الحركة الكشفية يسير بها نحو ان تكون هي نواة لمليشيات حزبية. وتجربة حزب الله اللبناني خير مثال هنا .

الجدير بالذكر ان هنالك رحلة قبل عامين نظمها يوسف ربيع لكي تزور مجموعات كشفية الجنوب اللبناني !!!

أبرز القضايا المثارة

والموقف الرسمي بشأنها

المنهجيـــة

أولاً: الـــدولـــة

الدستور ومطالب التعديل

التجنيس

قانون الجمعيات السياسية

قانون أحكام الأسرة

القضـــاء والأوقـــاف

ثانياً: الحكومة

أوضاع المعيشة والبطالة

التربية والتعليم

الخدمات الصحية

الإسكان

ضحايا التعذيب

المسيرات والمظاهرات

ثالثاً: القضايا العامة

الطائفية والتعايش والانتماء الوطني

حرية التعبير والإساءة إلى الغير

الحوار الوطني

تـــــوزيـــع مـحـــدود

انطلاقاً من أهمية توحيد المفاهيم والمواقف لدى كافة الدوائر الرسمية في مملكة البحرين خصوصًا تلك المرتبطة بالقضايا المثارة على الساحتين الداخلية والخارجية، تم إعداد قائمة مبدئية بأبرز تلك القضايا، والموقف الرسمي المقترح بشأنها . لا بد من اعتماد هذه الصياغات كخطوط عامة للحديث مع السفراء المعتمدين والزوار الأجانب وأجهزة الإعلام.

منهجية صياغة المواقف الرسمية

- ☐ الفصل بين الدولة والحكومة والقضايا العامة (عدم خلط الأوراق) .
- ☐ الدولة تستمد مرجعيتها من ميثاق العمل الوطني والدستور .
- ☐ الدولة هي التي تفرض أجندتها (عدم التبعية لأجندة الآخرين) .
- ☐ الدولة تبدي موقفا مبدئيا دائما وليس رداً (الابتعاد عن ردود الفعل) .
- ☐ الاستناد قدر الإمكان على ما ورد في الدستور من مبادئ وقيم .
- ☐ السلطة التنفيذية (الحكومة) تستمد مرجعيتها من الاستراتيجيات الوطنية في المجالات المختلفة.
- ☐ مواقف الحكومة تستجيب لتطورات الأوضاع في إطار إستراتيجية الدولة.
- ☐ التأصيل القانوني للمواقف الرسمية.
- ☐ الاختصار والتركيز في المواقف .

أولاً

الـــدولـــة

توزيع محدود

الدستور ومطالب التعديل

- الديمقراطية هي احترام رأي الأغلبية.

- الأغلبية (98.4٪) أقرت ميثاق العمل الوطني، وصدر دستور 2002 على مبادئ وأسس الميثاق، وجرت في ظل هذا الدستور الانتخابات النيابية التي شارك فيها أغلبية الشعب (53.4٪) معتمدة بذلك الدستور وما قرره من مؤسسات دستورية، وتشكلت على إثرها السلطة التشريعية.

- الدستور حدد آلية تعديله (المواد 92 ، 120) . وأي طلب أو رغبة في التعديل يجب أن يمر عبر السلطة التشريعية.

لصاحب الجلالة حق دستوري في اقتراح تعديل الدستور واقتراح القوانين، وللحكومة كذلك الحق نفسه ، ولكن حق الاقتراح سواء كان لجلالة الملك أو للحكومة لا يعدو كونه مجرد اقتراح ، لا بد أن يمر عبر المجلس التشريعي الذي قد يوافق عليه أو يرفضه .

توزيع محدود

التجنيس

- البحرين تمثل، كما كان الحال خلال العصور السابقة، بوتقة انصهار للثقافات والأصول والأعراق.

- تلتزم البحرين في سياستها وقوانينها لمنح الإقامة للأجانب وتجنيسهم بالمعايير الدولية. ولا تختلف في جوهرها عن تلك المطبقة في الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبي.

- " الجنسية البحرينية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها عمن يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحددها القانون " (المادة 17 من الدستور).

- قرار التجنيس هو قرار سيادي ينظمه قانون الجنسية 1963 وتعديلاته.

- اكتساب الجنسية البحرينية شرف لا يناله إلا من خدم هذه الأرض ومن توافرت فيه الشروط المؤهلة لنيل ذلك الشرف في ظل القانون والنظام، والعدالة تقتضي تساوي الجميع أمام القانون، فالدستور يكفل المساواة ويحظر تماماً كل صور التمييز أو التفرقة (المادة 18). وتشكل المساواة قواعد دستورية تلتزم بها جميع السلطات في مملكة البحرين.

- إن المجلس الوطني يمارس رقابته الكاملة على أداء الحكومة بما فيها أداء الإدارة العامة للجنسية والجوازات.

قانون الجمعيات السياسية

- قانون الجمعيات السياسية هو نتاج مقترح لمجلس النواب أقرته السلطة التشريعية بمجلسيها بعد أن استنفذ كل الإجراءات الدستورية المطلوبة، وتم التصديق عليه من قبل صاحب الجلالة ونشر في الجريدة الرسمية.

- لم تخالف نصوص القانون ما ورد في الميثاق والدستور من حماية للحقوق والحريات.

- هذا القانون مثل غيره من القوانين قابل للتطوير وفقا للنظام المقرر في الدستور وبالآلية التي وردت فيه.

- جاء هذا القانون لينظم العمل السياسي للجمعيات التي أجيز لها ممارسة العمل السياسي لحين صدور القواعد التنفيذية المنظمة لها.

توزيع محدود

أحكام الأسرة

(الأحوال الشخصية)

- "الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، يحفظ القانون كيانها الشرعي، ويقوي أواصرها وقيمها ، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة، ويرعى النشء ويحميه من الاستغلال ، ويقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي" (المادة 5 "أ" من الدستور) .

- تقنين أحوال الأسرة هو تنفيذ لمبادئ الدستور، كما انه يأتي في إطار التزام البحرين بالمواثيق والعهود الإقليمية والدولية في هذا الشأن بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

- مشروع القانون يضعه رجال الدين والعلماء وهم المختصون بمراجعة مواده بما يضمن الالتزام بمرجعية الشريعة الإسلامية، إلى جانب رجال القانون المختصين بصياغة القوانين وتوفيقها مع القواعد القانونية بما يضمن الإلزام ويقر الجزاءات والعقوبات والحقوق.

- يعرض مشروع قانون أحكام الأسرة مثل غيره من القوانين على المجلس التشريعي وعند أي تعديل على مشروع القانون يؤخذ رأي رجال الدين والعلماء ويصدر بالآلية التي حددها الدستور.

القـضـاء والأوقـاف

- مع التأكيد على الدور المهم الذي يجب أن يضطلع به رجال الدين في التوجيه والنصح والإرشاد، فان القضاء والأوقاف مؤسستان ينظم القانون عملهما ويحدد علاقتهما بالسلطات الأخرى، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- تنظيم الأوقاف وإدارتها والرقابة عليها هو من اختصاص الحكومة باعتبارها الحارسة عليها، وذلك هو المعتمد في الدول الأخرى.

- إن ترشيح القضاة ± كما هو حال جميع الدول التي تأخذ بنظام الفصل بين السلطات ± يتم من خلال السلطة القضائية نفسها ممثلة في المجلس الأعلى للقضاء، وهذا الترشيح يتم وفق معايير وأسس يحددها المجلس تضمن أهلية القضاة من الناحية القانونية والشرعية لأداء هذه الأمانة.

- يجري اختيار القضاة من قبل مجلس القضاء الأعلى تبعاً لقواعد موضوعية معلنة ومتاحة للجميع تمتاز بالشفافية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

توزيع محدود

ثانياً

الحكومة

توزيع محدود

أوضاع المعيشة والبطالة

- تحسين أوضاع المعيشة هدف يحتل الأولوية والاهتمام الدائم من قبل الدولة.

- صدرت في هذا الشأن العديد من الأوامر الملكية السامية والقرارات الحكومية مثل تخصيص أسهم من مشاريع الحكومة للأسر الفقيرة وتخفيض فواتير الماء والكهرباء وتحفيز الأسر على الإنتاج ورفع الحد الأدنى للرواتب والأجور وإصلاح سوق العمل وغيرها.

- من المؤمل أن تساهم المشاريع الاستثمارية والبرامج الإصلاحية لسوق العمل في تحسين مستوى الدخل وعلاج جانب كبير من مشكلة البطالة.

- تلك المحاولات لن تحقق النتائج المرجوة منها ما لم تتهيأ الأرضية المناسبة للاستثمار في البحرين، وكما أن الحكومة تعمل لتهيئة تلك الأرضية بتوفير الخدمات وحفظ الاستقرار والأمن فان الشارع كذلك مطالب بالمساهمة مع الحكومة في تحقيق ذلك الاستقرار والأمن، وهذه هي مسؤولية وأمانة يشترك فيها الجميع حكومة ومواطنين ورجال دين ومؤسسات المجتمع المدني.

توزيع محدود

التربيـة والتعليـم

المدارس:

- "تكفل الدولة الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، ويكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى التي يعينها القانون" (المادة 7 "أ" من الدستور) .

- بلغ عدد المدارس الحكومية في العام الدراسي 2005/2004 في مختلف محافظات مملكة البحرين (203) مدرسة ضمت (4301) فصلاً دراسياً استوعبت حوالي 124 ألف طالب ، ويلتحق سنوياً 10 آلاف طالبا وطالبة بالمرحلة الابتدائية، ويستدعي ذلك توفير الفصول الدراسية المناسبة بمعدل 330 فصلاً دراسياً لاستيعاب هذه الأعداد. ومن أجل ذلك تقوم وزارة التربية والتعليم بإنشاء مدرسة واحدة سنوياً حسب البرنامج الإنشائي وما يتوفر من ميزانية ومواقع للإنشاءات، كما يساهم المكتب الفني الكويتي بإنشاء مدرستين كل سنتين تقريباً .

- لتغطية الحاجة من الفصول الدراسية سنوياً، تقوم الوزارة بإنشاء مباني أكاديمية إضافية في المدارس القائمة لتستوعب الأعداد المتزايدة من الطلبة بمعدل 40 فصلاً دراسياً في السنة بطاقة استيعابية تبلغ 1400 طالباً وطالبة.

- تشجع الدولة القطاع الخاص على أنشاء المدارس والجامعات الخاصة بإشراف الدولة، ويوجد في البحرين حالياً 62 مدرسة و12 جامعة خاصة تعمل إلى جانب المدارس الحكومية وجامعة البحرين وتستوعب الكثير من الطلبة في مختلف المراحل.

تطوير المناهج والمعلمين:

- تحرص وزارة التربية والتعليم على تطوير المناهج بشكل مستمر في كافة المواد من خلال تشكيل فرق عمل متخصصة لمتابعة ما هو جديد في هذا المجال.

- تمشياً من إقرار كادر المعلمين الجديد والذي من سماته ربط الترقية بالتدريب، فان اجتياز الدورات التدريبية الداخلية والخارجية تعد مطلباً أساسياً للترقي مما سيساهم في رفع كفاءة المعلمين وسيكون لذلك انعكاسات ايجابية على تجويد مخرجات التعليم.

- منذ العام الدراسي 2004/2003 شكلت لجان لتطوير التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي لتحديث البيئة التعليمية ومناهجها ووسائل تقويم وإعداد المعلمين بهدف الارتقاء بالتعليم ليتفق مع متطلبات العصر.

تدريس المذهب الجعفري:

- تعكف الوزارة حالياً على تطوير مناهجها بوجه عام تماشياً مع المستحدثات التربوية والمتغيرات الاجتماعية والسياسية والعلمية والتفجر المعرفي والتقني، ومناهج التربية الإسلامية واحدة من هذه المناهج التي يشملها التطوير.

- سيركز التطوير في مناهج التربية الإسلامية على جوانب القيم الإسلامية ووحدة المسلمين والمبادئ السمحة للإسلام من حيث التعايش وتقبل الرأي الآخر واحترام الآخرين والتسامح والتعاون معهم والصدق في ظل الوحدة الوطنية.

توزيع محدود

- تتيح وزارة التربية والتعليم فرصة التخصص في التعليم الديني من خلال المعهد الديني والمعهد الديني الجعفري، حيث تم إعداد مناهج متخصصة لكلا المعهدين وتم تشجيع الطلبة بمكافآت مالية شهرية.

الخدمات الصحية

- "لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتعني الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية" (المادة 8 "أ" من الدستور).

- خلال الثلاثين عاماً الماضية خطت وزارة الصحة خطوات كبيرة نحو التوسع في إنشاء المراكز الصحية لتغطي كافة أرجاء المملكة ، حيث بلغ عددها 20 مركزا صحياً وعيادتان، وسيتم خلال عامي 2006/2005 إنشاء 4 مراكز صحية جديدة وهي مركز النخيل في المحافظة الوسطى ومركز في مدينة عيسى وثالث في سترة إضافة إلى مركز الزلاق الصحي.

- وضعت وزارة الصحة إستراتيجيتها في توفير المراكز الصحية للمواطنين على أساس التوسع والانتشار في تقديم الخدمات الصحية لجميع التجمعات السكانية بالمملكة ولتستوعب ازدياد النمو السكاني والزيادة في عدد المراجعين للمراكز الصحية ليخدم كل مركز صحي 20 ألف نسمة. أما المراكز الصحية المقترح إنشاءها خلال الأعوام من 2007 إلى 2020 فتبلغ 21 مركزاً.

- تشجع الدولة الأفراد والهيئات إنشاء مستشفيات أو مستوصفات أو دور علاج خاصة بإشراف الدولة. وهناك مبادرات جادة من قبل بعض شركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية للمساهمة في أنشاء المستشفيات والعيادات بما يسهم في تقليل الضغط على المراكز الحالية.

توزيع محدود

الإســكــان

- "إن توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين حق تكفله الدولة" (المادة 9 "و" من الدستور)، وترصد من اجله الميزانيات والخطط اللازمة لتنفيذه.

- المشكلة الإسكانية تكاد تكون معضلة في جميع الدول لما تتطلبه من ميزانيات ضخمة لبناء مدن وخدمات ومساكن ملائمة للمواطنين. ويظل الإسكان محط تركيز في سياسات وأنشطة الحكومات.

- حتى الآن لم يكن باستطاعة أي من الدول حل مشكلة الإسكان تماماً، رغم انه قد تم ملاحظة تقدم أفضل في بعض الدول عن غيرها، ومثال جيد للنجاح في حل المشاكل الجادة المتعلقة بالإسكان هي سنغافورة، التي دمجت ما بين نموها السكاني المعتدل وما بين الاقتصاد القوي الذي تمتاز به والمدة الطويلة من الاستقرار السياسي، وعلى الرغم من ذلك تظل بعض المشاكل التي تظهر بين الفينة والأخرى بغض النظر عن النجاح الذي حققته.

- كانت البحرين وعلى مدى 35 عاما تتعامل بفعالية للوقوف على مشاكل الدولة الإسكانية، فكان بناء مدينة حمد والإنشاءات التي تمت في مدينة عيسى وغيرها من المناطق، وأخيراً تم دمج عملية إنشاء المنازل مع مستوى عال من التخطيط المدني كما يحصل حالياً في المناطق الشمالية والمدن الجديدة، وبرنامج تطوير القرى ركز بالتحديد على توفير المنازل للمواطنين من سكان القرى.

- بالنسبة للمنازل القديمة المتهالكة فقد جاءت المكرمة الملكية لتحل هذه المشكلة ببرنامج ترميم وإعادة بناء البيوت الآيلة للسقوط.

- إن الدولة تشجع القطاع الخاص على المساهمة في مشاريع الإسكان والبناء، وهناك مبادرات حقيقية تقوم بها بعض شركات القطاعين العام والخاص، وهذه الاستجابات المختلفة هدفت إلى تحريك موارد كل من القطاع العام والقطاع الخاص لتوفير السكن اللائق.

- في البحرين كما هو الحال في باقي دول العالم يتطلب حل مشكلة الإسكان التعاون والمشاركة من جميع فئات المجتمع، حكومة ومؤسسات خاصة والمؤسسات الخيرية والمواطنين أنفسهم، وهذا يتطلب جهوداً مستمرة على المدى الطويل من جميع الجهات.

- إن الحاجة لتوفير المساكن تبقى مستمرة بسبب تزايد عدد السكان وارتفاع التكاليف.

توزيع محدود

ضحايا التعذيب

- بدأت مملكة البحرين منذ أن تولى جلالة الملك مقاليد الحكم في البلاد عام 1999 مسيرة التحديث الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في إطار المشروع الإصلاحي لجلالة الملك القائم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في شتى المجالات.

- من أبرز معالم المشروع الإصلاحي إقرار شعب البحرين ميثاق العمل الوطني بما يشبه الإجماع بنسبة 98.4٪، هذا إلى جانب تأكيد الدستور المعدل الصادر في فبراير 2002 على تدعيم أسباب الحكم الصالح الديمقراطي في إطار الملكية الدستورية، وعلى العمل لتحقيق الآمال والطموحات في عهد ظلله العفو.

- صدور المرسوم بقانون رقم (10) لسنة 2001 بالعفو الشامل عن جميع الجرائم الماسة بالأمن الوطني عدا التي نجم عنها موت شخص وعلى المواطنين الموجودين داخل البلاد وخارجها، وكذا المرسوم بقانون رقم (56) لسنة 2002 بتفسير بعض نصوص المرسوم بقانون رقم (10) لسنة 2001، كذلك صدرت مراسيم العفو الخاص بالإعفاء عن جميع المحكومين أو الموقوفين أو المتهمين سواء المواطنين أو غير المواطنين وعن مرتكبي جميع الجرائم الماسة بالأمن الوطني سواء التي نجم عنها موت شخص أو غيرها. واكتملت بهذه المصالحة الوطنية المساواة التامة فيمن شملهم هذا الإعفاء دون تمييز من أي نوع بما فيها الجنسية أو الإقامة.

- إن تجاوز صفحة الماضي من خلال قانون العفو الشامل هو الداعم للتحرك نحو المستقبل بانطلاقة سريعة، والتسامح يجب أن يكون ديدن الجميع، لأنه لا انتقائية في العفو والحقوق واحدة سواء للذين تعرضوا للتعذيب أو لسوء المعاملة أو تضرروا من الإرهاب والحرق والتخريب، فالكرامة لا تتجزأ.

- أبواب الدولة مفتوحة لمساعدة كل من يحتاج إلى رعاية أو عناية لتجاوز آثار الماضي وحمايتهم من الاستغلال والانطلاق نحو المستقبل بقلوب صافية.

المسيرات والمظاهرات

- حق التجمع والمسيرات والمظاهرات مكفول في البحرين. ولكن مثل كل دول العالم يجب أن تتم في أطار من القانون وسيادته.

- إن البحرين مقارنة بما يجري حولنا هي من أكثر الدول التي تخرج فيها مسيرات ومظاهرات وفعاليات بحرية تامة [الإشارة إلى العدد من وقت لآخر مهم]. والدولة لا تمنع المظاهرات والمسيرات بل تعمل على حمايتها وتسهيل مساراتها.

- الحكومة ترى ضرورة احترام سيادة القانون. ولا يمكن أن يكون الالتزام بالقانون واللوائح مسألة تخضع للانتقائية وازدواجية المعايير والتساهل خاصة في ظل الظروف التي تعيشها المنطقة. وتأمل أن تتفهم مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان أن هدف ذلك هو حماية أمن المواطن وممتلكاته وحفظ النظام وليس تفادي الانتقادات.

توزيع محدود

ثالثاً

القضايا العامة

توزيع محدود

الطائفية والتعايش بين المذاهب والولاء الوطني

- الامتثال إلى تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء، والالتزام بالمبادئ الوطنية التي قررها الدستور كفيل بتحقيق الوحدة ونبذ الفرقة وتفويت الفرصة على كل من يحاول شق الصف الوطني.

- "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة" (المادة 18 من الدستور) .

- لا احد يملك الحق في التشكيك في انتماء أي فرد لهذه الأرض ، فكل من يعيش على هذه الأرض ويخدم شعبها هو بحريني أصيل بغض النظر عن انتمائه الديني أو المذهبي أو العرقي، فالمجتمع البحريني كما هو حال المجتمعات الأخرى تشكل على مدى السنين من طوائف وأصول وأعراق شتى، وليس لأحد على احد فضل إلا بالالتزام بالثوابت الوطنية والعمل لخدمة هذا الشعب.

توزيع محدود

حرية التعبير والإساءة إلى الغير

- "لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون ، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية" (المادة 23 من الدستور) .

- لا يكون تنظيم الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في الدستور أو تحديدها إلا بقانون، أو بناء عليه ، ولا يجوز أن ينال التنظيم أو التحديد من جوهر الحق أو الحرية (المادة 31 من الدستور) .

- وفقا لذلك فان ما يطرح في مواقع ومنتديات الانترنيت أو على صفحات الصحف المحلية يجب التعامل معه بقوة القانون. فبالقانون تصان حرية التعبير، وبالقانون تصان حقوق وحريات ومعتقدات وخصوصيات الآخرين.

- لضمان حرية التعبير عن الرأي كحق دستوري ، ولضمان عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب أو إثارة الفرقة أو الطائفية كمبدأ دستوري أيضاً، فانه لابد من التمييز وليس الفصل بين الدين والسياسة.

توزيع محدود

الحوار الوطني

- إن الحوار الوطني لا بد له من مرتكز يقوم عليه، وإطار يحدد مساره وأهدافه. والحوار الوطني البناء هو الذي يستهدف التقدم إلى الأمام والإضافة إلى ما تحقق.

- لا يتخذ من الحوار فلسفة وأسلوب للعودة إلى الوراء.

- الحوار له قواعد:

* أن يلتزم بأولويات الأمن الوطني والمصالح الحيوية لمملكة البحرين.
* أن يلتزم بالثوابت والمرجعيات التي حددها ميثاق العمل الوطني وقننها دستور 2002.
* أن يتعلق بالقضايا المصيرية التي تهم المواطنين كافة.
* أن يلتزم بأعراف وتقاليد التعامل الحضاري.

- إن الحوار الديمقراطي المسؤول والبناء والنافع هو الذي يستمد موضوعاته من مقومات المشروع الإصلاحي بشموليته ، ومنها التنمية الاقتصادية وتنويع النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل القومي، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والانفتاح الاقتصادي، ودعم القطاع الخاص، والتنمية الاجتماعية والبشرية وبناء الإنسان البحريني بناءً سليماً، وصيانة حق المجتمع في الانفتاح الديمقراطي، وتحقيق المجتمع الآمن الذي يطمئن فيه المواطن على يومه وغده وماله وأولاده، إضافة إلى حفظ ودعم التطور السياسي والنهضة الحضارية والديمقراطية التي شهدتها البلاد .. فالسياسة إذن هي جزء من تلك المحاور العامة للحوار البناء.

- الحوار وفق هذه الأطر مستمر ولم ينقطع، وشهدت البلاد قبل فترة ولا زال مستمراً حواراً وطنياً بناء حول التنمية الاقتصادية وإصلاح سوق العمل حظي بمشاركة وطنية فعالة، ظللته الروح الوطنية الوثابة للإصلاح والتقدم.

توزيع محدود

- ستكون الدولة داعمة لأي حوار وطني يستهدف البناء والتطوير وتحقيق المصلحة للوطن والمواطنين.

توزيع محدود

هيكلة النشاط الديني

المخاطر

التحديات

الهدف

المطلوب عاجلاً

ملاحق

سري للغاية

ما يقارب 200 مسجداً وجامعاً للطائفة السنية وإضعافها مرات للطائفة الشيعية، كلها دور عبادة وماتم تحتاج لتفعيل آلية مناسبة للمراقبة والمتابعة والتحليل لانعكاسات وتداعيات الساحة الدينية على استقرار البلاد (التحريض+ التحشيد+ البلبلة+ الإثارة) وذلك للأسباب التالية:

* تزايد محاور الصراع السياسي والاجتماعي وتشابك ساحاته (سياسي/ديني)؛
* البلاد تدخل مرحلة تفعيل مؤسسات التحول الديمقراطي؛
* بدايات معركة الانتخابات للفصل التشريعي الثاني (2006-2010) وتوقع مشاركة الشيعة بكثافة فيها.

- خلال الفترة الماضية كانت جهود السلطات لإبعاد دور العبادة من دائرة الاستغلال السياسي موسمية بكل المقاييس، ومرتبطة بأحداث معينة، وسرعان ما تعود المياه لمجاريها مباشرة، بعد مرور الوقت. وفي الغالب اقتصرت على إصدار التوجيهات المكتبية دون خطة إستراتيجية واضحة للسيطرة على هذه المؤسسات.

- هنالك اتجاهات دينية ناشطة (سنية وشيعية) لها قاعدة اجتماعية وشبكة من المصالح المالية وارتباطات إقليمية ودولية تسعى منذ انطلاقة المشروع الإصلاحي للعب دور سياسي متزايد في مملكة البحرين.

- بعض التيارات الدينية التي كانت تصنف بأنها موالية بدأت نتيجة للخلافات الشخصية والطموحات الفردية والخلافات الدينية تبحث تحت غطاء "المصداقية" والتخوف على مصالحها في عدم الالتزام بالموقف المبدئي للدولة وتسير ببطء نحو معارضة إستراتيجية الأمن الوطني (قوانين الجمعيات السياسية+ التجمعات+ الإرهاب+ ....الخ) مما قد يدفعها ذلك للتأثير على شرعية الحكم مستقبلاً.

المخاطر

في معظم الأحوال الجهات الرسمية الموكول لها الشأن الديني شبه غائبة عن ان توفق أوضاعها بما تقتضيه التزامات الأمن

الوطني والسلام الاجتماعي، وبالتالي كان يغيب التنسيق في هذا المجال، والضحية، هو المصلي، الذي لا يميز بين هذه الأمور، ولا يريد سوى مرضاة ربه، وبالتالي يسقط في براثين الصراع المذهبي، والتحشيد ومعارضة المواقف الرسمية للدولة، من طرف خطباء وفقهاء، يعتقد كل واحد منهم أن موقفه هو الأسلم وان تعارض مع السياسة الرسمية للدولة وإستراتيجية أمنها الوطني.

التحديات

إجازة قانون الجمعيات السياسية وقوانين الأمن الوطني الأخرى (التجمعات+ الإرهاب+ الصحافة والنشر) سيعمل على إعادة صياغة توازن القوى بين أطراف المعادلة السياسية في البحرين على المستويين التاليين:

أولاً: العلاقة بين الجمعيات السياسية وواجهاتها الدينية وجمعيات النفع العام.

ثانياً: علاقة هذه الجمعيات السياسية وواجهاتها الدينية مع الدولة.

الهدف

أهداف النظر في إعادة هيكلة مجالات النشاط الديني هي:

- فرض قيادة الدولة وهيبتها على دور العبادة واحكام السيطرة عليها وان تكون مناشطها متوافقة مع الحقوق والواجبات التي نص عليها ميثاق العمل الوطني ودستور 2002، وبالتالي الحد من استمرار عمل بعض المساجد، كمشاتل للمعارضة والتحريض ومحاضن للفكر الإرهابي والتطرف "خطباء الكراهية".
- تفعيل تحمل أجهزة الدولة (وزارة الشؤون الإسلامية والأجهزة الأمنية) مسؤولياتهم ومهامهم الأساسية، في عملية مراقبة وضبط دور العبادة وإبعادها عن دائرة الاستغلال السياسي.
- السماح للأجهزة الرسمية للدولة (الأمنية والتنظيمية) بمتابعة سير التبرعات في المساجد والمنظمات والجمعيات الإسلامية خاصة إذا كان المتبرع مجهول الهوية بما يتوافق مع التزامات الدولة إقليمياً ودولياً.

في الوقت الراهن تنحصر مهمة وزارة الشؤون الاسلامية في:

- الإشراف والمراقبة الإدارية العامة على شئون الوعظ والإرشاد في حدود الاختصاص المذهبي.
- والإشراف إدارياً على تنفيذ كافة الترتيبات الخاصة بالوعظ والإرشاد والاحتفالات بكافة المناسبات بالإضافة إلى الأعمال التالية:

* تنفيذ البرنامج الخاص بأداء مهام الوعاظ بالمساجد بموجب البرامج المعدة من قبل إدارات الوعظ والإرشاد..
* عقد اجتماعات دورية وغير دورية مع الوعاظ والخطباء والأئمة للتباحث في المشكلات التي تواجههم في مجال عملهم.
* مراقبة الوعاظ وتطوير أدائهم..
* تقديم التقارير الدورية عن سير العمل.

ولكن على أرض الواقع فأن حالات الالتزام بهذه المهام الإشرافية تجابه صعوبات عملية نسبة للصراع المعلن والخفي بين التيارات الدينية (السلفية والاخوانية والتجديدية) والانتماء المذهبي (شيعة وسنة) والاتجاهات السياسية (منبر إسلامي+ أصالة+ وفاق+ عمل إسلامي . . .الخ) لمنسوبيها والفساد الإداري.

كما ان هنالك تجاهل كامل في الإشراف والمتابعة لنشاط المجموعات الدينية الأخرى ونشاطاتها التبشيرية والدعوية (خاصة في أوساط الجاليات الأجنبية) وما تشكله من تهديدات مباشرة وغير مباشرة للأمن الوطني.

المطلوب عاجلاً

- أولاً: الشروع الفوري في تكليف الأمن الوطني بتكوين وحدة مختصة كجزء من قسم "الأمن السياسي" تكون مهمتها المباشرة رصد وتحليل "النشاط الديني" بصورة عامة.

- ثانياً: على هذه الوحدة الاسترشاد بتجربة كل من مصر والأردن وتونس والجزائر في إعادة هيكلة المجال الديني وتأسيس آليات التنسيق على المستويين التنظيمي (وزارة الشؤون الدينية+ العدل+ الشؤون الاجتماعية) والأجهزة الأمنية. ذلك يتطلب إرسال مكلف لزيارة هذه البلاد في أقرب فرصة ودراسة تجربتها.

  * التجربة المصرية هي الأكثر تنظيماً وخبرة من ناحية تنسيق آليات الإشراف والمتابعة والتنسيق بين وزارة الشؤون الدينية والأقسام في مباحث أمن الدولة المختصة برصد النشاط الديني. وقد استفادت منها السعودية إلى حد ما عند استعانتها بوزير الداخلية المصري الأسبق.

  * التجربة التونسية والجزائرية أكثر فاعلية في تنظيم إدارة دور العبادة وتوحيد خطابها (قيم أخلاقية وتوجيهية).

- ثالثاً: تكليف لجنة برئاسة مكلف بجمع وتصنيف البيانات المطلوبة في الجداول المرفقة قبل أكتوبر **2006** حتى يمكن تقدير الأثر السياسي لهذا التداخل الحاد بين المقدس (الدين) والمدنس (السياسة) بصورة ايجابية.

جـــداول معلومات

المعلومات الضرورية لتأسيس وحدة "النشاط الديني"

خرائط النشاط الديني	جداول رصد النشاط على مستوى المحافظات+ المؤسسات التعليمية+ النقابات+ الاستثمارات المالية+ خدمات المجتمع (علاج+ إسكان+ دعم مالي خيري) .
اللوائح الداخلية لتنظيم عمل دور العبادة	اللوائح الخاصة بالشؤون الدينية والأوقاف+ المؤسسات المستقلة.
قوانين ولوائح تنظيم النشاط الديني	التركيز على التجربة المصرية
الخطط السنوية للنشاط الديني (محتويات+ برامج)	جداول رصد وتصنيف النشاط الدوري (دعوي+ تنظيمي+ جماهيري+ مالي) للمنظمات الدينية (شهري+ ربع سنوي+ سنوي) .
خطط التدريب للدعاة وإدارات دور العبادة	برنامج التدريب الذي تقدمه الأجهزة الأمنية لشبكة الدعاة وخدمات دور العبادة لتأسيس شبكة مستقلة من المخبرين (دوام كلي+ جزئي) .
إستراتيجية إعداد خطباء المساجد	الشؤون الدينية+العدل+ الإعلام
دورات القيادات الأمنية الخاصة بمتابعة النشاط الديني	هذه دورات توجيه معنوي حيوية للكوادر المسؤولة عن متابعة النشاط الديني حماية له من الاختراق+ التأثير (دورات مكثفة في السعودية+ مصر+ الأردن) .

خريطة تصنيفية لمحاور النشاط الديني وأثره السياسي

محافظة المحرق

الرقم المسلسل	الاسم	العنوان	متوسط المصلين في اليوم	متوسط المصلين في الجمعة	الأمام	التصنيف المذهبي	التصنيف السياسي	ملاحظات
1								
2								
3								
4								
5								
....الخ								

والجدول نفسه بالنسبة للأربعة محافظات الأخرى بالتركيز على الشمالية والعاصمة والوسطى.

خريطة تصنيفية لمحاور النشاط الديني وأثره السياسي

محافظة المحرق

الرقم المسلسل	الاسم	العنوان	متوسط المصلين في اليوم	متوسط المصلين في الجمعة	الأمام	التصنيف المذهبى	التصنيف السياسي	ملاحظات
1								
2								
3								
4								
5								
....الخ								

عدد العاملين المتفرغين وغير المتفرغين (سنة) بالمحافظات

	المحرق		العاصمة		الشمالية		الوسطى		الجنوبية	
المسمى الوظيفي	متفرغ	غير	متفرغ	غير	متفرغ	غير	متفرغ	غير	متفرغ	غير
أمين المسجد										
محفظ										
إمام										
إمام وخطيب										
إمام وخطيب										

ومحفظ										
إمام وقارئ										
إمام ومؤذن										
إمام ومحفظ										
إمام وواعظ										
حارس										
خادم										
خطيب										
خطيب ومدرس										

عامل										
قارئ										
قارئ ومؤذن وخادم										
مرشد ومحفظ										
مؤذن										
مؤذن وخادم										
محفظ										
محفظ وخطيب										

محفظ ومؤذن										
محفظة										
واعظ										
واعظ وخطيب										
واعظ وقارئ										
واعظة										
المجموع										

عدد العاملين المتفرغين وغير المتفرغين (شيعة) بالمحافظات

	المحرق		العاصمة		الشمالية		الوسطى	
المسمى الوظيفي	متفرغ	غير	متفرغ	غير	متفرغ	غير	متفرغ	غير
أمين المسجد أو المأتم								
محفظ								
إمام								
إمام وخطيب								

إمام وخطيب ومحفظ								
إمام وقارئ								
إمام ومؤذن								
إمام ومحفظ								
إمام وواعظ								
حارس								
خادم								
خطيب								
خطيب								

ومدرس								
عامل								
قارئ								
قارئ ومؤذن وخادم								
مرشد ومحفظ								
مؤذن								
مؤذن وخادم								
محفظ								
محفظ								

وخطيب								
محفظ ومؤذن								
محفظة								
واعظ								
واعظ وخطيب								
واعظ وقارئ								
واعظة								
المجموع								

المناشط المساندة

النشاط	المحرق	العاصمة	الشمالية	الوسطى	الجنوبية
تحفيظ القرآن					
المكتبات الدينية					
التدريب					
مطبوعات					
لجان الدعوة					
النشاط النسائي					
التعليم الشرعي					

دور القرآن في المحافظات

المحافظة	السنية	التصنيف الفكري والسياسي	الشيعية	التصنيف الفكري والسياسي	ملاحظات
المحرق					
العاصمة					
الشمالية					
الوسطى					
الجنوبية					
المجموع					

عقارات الأوقاف والجمعيات الدينية في محافظة المحرق

النوع	العدد	سني	شيعي
محلات تجارية			
مدارس			
قطع أراضي صغيرة			
عيادات صحية ومستوصفات			
مكاتب			
نوادي رياضية			
سكن			
رياض أطفال			

أراضي زراعية			
أراضي خالية			

وفي بقية المحافظات الأربعة

واجهات العمل الديني (نموذج)

المؤسسة	تابعة لجمعية	نوع النشاط	عدد (العضوية/ موظفين)	الميزانية السنوية
دار اليقين للنشر	التربية الإسلامية	طباعة ونشر وتوزيع	7	60 ألف دينار
مدرسة الإيمان	التربية الإسلامية	تعليم	400 طالب	مليون ونصف دينار
جمعية الرفاع الخيرية	التربية الإسلامية	خدمة مجتمع	9	400 ألف دينار
شركة الرازي للكمبيوتر	المنبر الإسلامي	تقنية معلومات	20	400 ألف دينار
دار الحكمة	الوفاق	نشر وتسجيلات	15	نصف مليون دينار

معهد البيان	الوفاق	تدريب مهني وأكاديمي	23 (موظف)+ 450 طالب	200 ألف دينار
دار الإبداع	المنبر الإسلامي	تنمية بشرية	8	300 ألف دينار
عيادة ابن النفيس الطبية	العمل الإسلامي	خدمات صحية	10	ربع مليون دينار
حملة العرادي	العمل الإسلامي	زيارة العتبات المقدسة والحج	16	150 إلف دينار
وهكـــذا				

ملحوظة مهمة:

- الأسماء للمؤسسات عاليه تم تصنيفها لتقديم نموذج للآلية الحصر والتصنيف وكذلك عدد الموظفين والميزانية تقديرية.
- وهكذا يتم حصر لكل الجمعيات الدينية والسياسية (استثمارات+ محاضن دعوة وتجنيد .....الخ) الإسلامية .

المعتقلين البحرينيين

في غوانتنامو

توصيات

الدبلوماسية والمفاوضات الرسمية هما الحل وتأثيرهما ايجابي أكثر من الدور القانوني والحقوقي لمكاتب المحاماة أو المنظمات الأهلية. الإجراءات القضائية ستأخذ وقتاً طويلاً.

قطع الطريق على استغلال المقاطعة للملف من خلال:

* تكوين لجنة قانونية رسمية من شخصيات حقوقية أو مكاتب محاماة بحرينية بارزة لمتابعة الموضوع.
* تكوين لجنة وطنية من المنظمات الأهلية لتنسيق العمل الأهلي.
* إرسال رسالة إلى وزيرة الخارجية الأمريكية لحثها على الإسراع بمعالجة الموضوع لتأثيره على العلاقات الثنائية.

معلومات

- معتقلي البحرين
- موقف الدولة
- موقف أسر المعتقلين
- مكاتب المحاماة الأمريكية
- الاستغلال السياسي لملف غوانتنامو

* صحيفة الوسط
* المعارضة
* مركز حقوق الإنسان
* جمعية حقوق الإنسان
* مراقبة حقوق الإنسان
* جمعية المحامين
* جمعية الحريات العامة ودعم الديمقراطية
* لجنة الشهداء وضحايا التعذيب

* جمعية الأصالة الإسلامية

* جمعية المنبر الإسلامي

* كتلة النواب المستقلين

* جمعية الوسط الإسلامي

* شخصيات عامة

⌧ ملحـــــــقات

ضمت السجون العسكرية في قاعدة غوانتنامو في جمهورية كوبا منذ يناير 2002 ما يقارب 600 أسير من 42 دولة، لينخفض مجموع المحتجزين حالياً إلى 545 محتجزاً بعد إطلاق سراح 641 معتقلا، فيما تم تسليم 61 منهم إلى حكوماتهم للتحقيق معهم وتقديم من تثبت إدانته منهم للمحاكمة الجنائية.

معتقلي البحرين

المعتقلين البحرينيين عددهم 6 أشخاص تم اعتقالهم في باكستان وليس أفغانستان، ٤ منهم (الدوسري+ حجي+ المرباطي+ البلوشي) اعتبرتهم السلطات الأمريكية من ضمن المقاتلين الأعداء (Enemy Combatant)، والآخرين لم يتم تصنيفهما من قبل اللجان العسكرية المختصة. باعتبار "المقاتل العدو" هو الشخص الذي ساند نظام طالبان أو "القاعدة" أو أية جهة أخرى تحارب الولايات المتحدة الأميركية أو حلفاءها. والمعتقلين هم:

- عبدالله ماجد النعيمي

19 عاماً (الآن 22). تخرج من مدرسة الحكمة، سافر إلى أمريكا قصد مواصلة دراسته في هندسة الكهرباء لكن قطع دراسته. ويدعي ان ذهابه إلى باكستان كان فقط لمحاولة اقناع صديق له هناك بالعودة إلى البحرين. عندما سافر إلى باكستان لم يخبر أحداً في البيت عن وجهته الحقيقية، اقتناعاً منه أنها لن تسمح بسفره واكتفى بالقول انه مسافر إلى الإمارات وبواديها حيث يمارس هواية القنص.

- صلاح عبدالرسول البلوشي

19 عاماً (الآن 22). كان طالب بجامعة المدينة المنورة (قسم الشريعة)بالسعودية، لكنه لم يتمم سنته الدراسية اثر سفره المفاجئ إلى باكستان من دون تحديد سبب واضح.

- جمعة محمد الدوسري

31 عاماً (الآن 33). بعد تخرجه من الثانوية، اشتغل في المقاولات وبعدها في العلاقات العامة كمعقب، ليسافر بعد ذلك إلى أمريكا بقصد إتمام دراسته، لكنه اضطر للتوقف عن الدراسة والعودة إلى البحرين اثر مرض مفاجئ أصاب والده. سافر بعد ذلك إلى باكستان ليمد يد العون للاجئين الأفغان.

- عادل كامل حجي

41 عاماً (44 الآن)، أسرته تقيم في البحرين ولا تحمل الجنسية البحرينية. سافر إلى افغانستان بعد أخذ اجازة شهر من عمله، حيث كان محاسباً في قوة الدفاع. سافر أولاً إلى ايران ليغادرها نحو افغانستان.

- عيسى المرباطي

43 عاماً (46 الآن). ورب أسرة تحوي 5 أطفال (5-16 عاما) إلى جانب الأم. رقيب في قوة الدفاع لكنه استقال 1997 بعد 21 سنة من الخدمة اثر ظروف خاصة المت به. اشتغل بعدها في الأعمال الحرة وفي المقاولات لكنه لم يوفق في ذلك مما اثر عليه نفسياً وأدى به إلى الانزواء. سافر إلى باكستان لمساعدة اللاجئين.

- الشيخ سلمان بن ابراهيم آل خليفة

الحرص على عدم الاشارة له في أجهزة الإعلام وعدم تقديم معلومات عنه بأعتباره من العائلة الحاكمة.

موقف الدولة

- منذ العام 2002 بادرت وزارة الداخلية بالتنسيق مع الخارجية بإرسال الوفود الأمنية إلى المعتقل بكوبا. الزيارة الأولى كانت في أبريل 2002، الثانية في فبراير 2003، الثالثة في أبريل 2004 والأخيرة كانت في يناير 2005. قصد من هذه الزيارات الدورية الوقوف على الحالة الصحية والنفسية للمعتقلين والتباحث مع المسؤولين الأمريكيين لتذليل كل الصعاب وتسهيل صدور قرار الإفراج عنهم.
- آخر اجتماع خاص بالملف كان في 15 يونيو 2005 بديوان وزارة الخارجية، وشارك فيه إلى جانب كبار المسئولين في الوزارة ممثلون عن عائلات المعتقلين وثلاثة من مجلس النواب (عادل المعاودة+ محمد خالد+ عبدالنبي سلمان) وممثلون عن مكتب دورسي وويتني للمحاماة المهتم بهذه القضية.
- وزارة الخارجية قامت بتحرك رسمي من أجل الإفراج عن المعتقلين البحرينيين في غوانتنامو واجتمعت مع السفير الأمريكي السابق والحالي.
- أول وفد زار سجون غوانتنامو هو وفد البحرين.
- السفارة البحرينية في واشنطن تتابع الموضوع بصورة دورية مع السلطات الأمريكية.
- هناك جمعيات سياسية تريد استغلال الموضوع سياسياً.
- كل الزيارات الرسمية إلى واشنطن يتم فيها طرح الموضوع بقوة مع كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية. ويمكن الإشارة تفصيلياً إلى التالي:

- أصدرت وزارة الخارجية بيانا في 2004/8/6 أوضح فيه الوكيل أن الوزارة وجهت السفارة في واشنطن إلى إرسال مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية الأميركية بشأن ما نشر عن تعذيب اثنين من المحتجزين البحرينيين، للتأكد من صحة تلك المعلومات لاتخاذ ما يترتب على ذلك من إجراءات واتصالات مع أمريكا. ثم أثار السفير في واشنطن (2004/8/12) هذا الموضوع مع وزير البحرية الأميركية خلال الاجتماع الذي عقده الوزير الأميركي مع سفراء الدول التي لها مواطنون محتجزون في غوانتنامو.

- أكد رئيس الوزراء صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة (2005/8/8) في تعليق على ما نشر في الصحف المحلية بشأن تعرض بعض المواطنين المعتقلين في غوانتنامو إلى التعذيب أن "الحكومة تتابع هذا الموضوع باهتمام بالغ".

- القائم بأعمال السفارة في واشنطن اجتمع (2004/8/22) بمقر السفارة مع أحد المحامين التابعين لمكتب دورسي لبحث موضوع الدفاع عن المواطنين والإجراءات التي تريد المحاكم الأميركية اتباعها في حال منح تصريح للمحامين لزيارة موكليهم في غوانتنامو. واجتماع آخر في 2004/10/13 لبحث ما يتعلق بالزيارة والتي قام بها فريق من المحامين لغوانتنامو (2004/10/24).

- مذكرة من وزارة الخارجية إلى السفارة الأميركية (2004/8/30) بشأن طلب قيام وفد أمني من وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني بزيارة المحتجزين في غوانتنامو وأن يرافقهم في الزيارة أقرباء. مع طلب الوزارة الإيعاز إلى السلطات الأميركية، للإفراج عن المواطنين الستة واستعداد الوزارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة من قبلها لترحيلهم إلى البحرين، ووافقت الحكومة الأميركية على زيارة وفد أمني فقط لقاعدة غوانتنامو.

- خلال الدورة "59" للجمعية العامة للأمم المتحدة "سبتمبر 2004" تم لقاء وزير الخارجية في نيويورك مع وزير الخارجية الأميركي ووكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية فيما يتعلق بالمحتجزين البحرينيين في غوانتنامو والسبل الكفيلة بالإفراج عنهم وترحيلهم إلى البحرين. تبعها سفير مملكة البحرين في واشنطن باجتماع مع وزير البحرية الأميركي في مبنى البنتاغون (2004/11/2)، وبحث معه قضية البحرينيين في غوانتنامو وقدم له رسالة تتعلق بالمباحثات والاتصالات الجارية بين البحرين وأمريكا بشأن هذه القضية، وتضمنت الرسالة رغبة البحرين في التوصل لحل بشأنها، واستعدادها لقبول عودة المواطنين الستة والتباحث مع أمريكا بصورة شاملة بشأن الإجراءات اللازمة لترحيلهم إلى المملكة.

- قامت وزارة الخارجية بتزويد السفارة الأميركية (2004/11/10 و2004/11/24) بنسخ من شهادات حسن السيرة والسلوك الصادرة عن وزارة الداخلية للمواطنين الستة إضافة إلى شهادات من جهات مختصة أخرى وشهادات موقعة من أهالي ومعارف المواطنين الستة، وقامت السفارة الأميركية بإرسال تلك الشهادات إلى الجهات المختصة في واشنطن باعتبارها وثائق تصب في صالح المحتجزين وقضيتهم.

- عقد لقاء بوزارة الخارجية (2005/1/25) بين الوفد الأمني وأهالي المحتجزين، إذ تم تسليم الأهالي الرسائل التي أحضرها الوفد من أبنائهم، وتم طمأنتهم على أوضاعهم الصحية، وأوضح لهم أن ظروف الاحتجاز والمعاملة من قبل المسؤولين في غوانتنامو قد تحسنت عما كانت عليه في الزيارة السابقة.

موقف أســـر المعتقلين

كانت الحملة السلبية التي قادتها المعارضة بصورة أساسية والجمعيات الدينية السنية (الإصلاح+ الأصالة) ان أدت إلى إجماع الأغلبية على ان:

- الدولة ليست مهتمة بصورة كافية بشأن استرداد المعتقلين.
- اعترضت على الأسلوب المتبع في هذه القضية، حيث أوضحت ان الضغط الحالي ليس بكافٍ على الحكومة الأمريكية شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى، مكتفية بالوعود التي تطلقها أمريكا للوفد الأمني خلال زياراته من حين لآخر من قبيل "الإفراج بعد التقييم النهائي".

وعبر عن ذلك والد المعتقل الشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة:

"إن الحكومة والمصدر الرسمي غير صريحين بشأن ما يجري للمعتقلين، وإن الوفد الأمني الذي زار المعتقلين في المرتين الماضيتين لا يملك الجرأة للكشف عن الحقائق التي يعرفها عن المعتقلين".

كما اتهمت أسرة عيسى المرباطي (2004/8/17) وزارة الداخلية ممثلة بالوفد الأمني بـ "التخاذل" بعد إقدامها على تفتيش منزله وأخذ بعض مذكراته، وذلك بعد عودة الوفد الأمني مباشرة من زيارة المعتقلين في غوانتنامو وتسليمها إلى السلطات الأميركية، ما دفعهم إلى التشكيك في صدقية الزيارة التي جاءت لصالح الأمريكان أكثر من كونها تخدم المعتقلين وعوائلهم. ودعم شقيق عادل حجي على ما ذكرته عائلة المرباطي بعد أن أكد أن الوفد الأمني:

"ذهب للتحقيق مع المعتقلين البحرينيين هناك وليس للاطمئنان على صحتهم وأوضاعهم، وفي المرة الثانية لم يكن الوفد صادقاً في كل ما يقول إذ نقل إلينا ما جاءت به رسائل المعتقلين من دون أي جديد، وبدوا وكأنهم يخفون حقائق كثيرة، من بينها الأسباب التي حالت دون نقلهم رسائل المعتقلين والتي جاء ردهم بأن المعتقل رفض كتابة الرسائل لعائلته، ما أثار استغرابهم كثيراً".

واستمرت مطالبة عوائل المحتجزين في غوانتنامو الجهات الرسمية بذل المزيد من الجهد للإفراج عن أبنائهم.

مكاتب المحاماة الأمريكية

- لتحقيق مصالحها وكسب تعاطف أهالي المعتقلين أبدت أسفها لتجاهل أو عدم اهتمام حكومة البحرين لمتابعة هذا الملف والتنسيق معهم.
- القانون الأمريكي لا يسمح للمحامي رفع قضية دون معرفة اسم المعتقل واعمارهم وجنسياتهم وسبب الاعتقال وتوكيل من اهله او ذويه. لذلك حرصت هذه المكاتب على مقابلة جميع اهالي المعتقلين لحصر جميع الأسماء والحصول على تخويل للدفاع عنهم.
- في يوليو 2004 زار البحرين فريق الدفاع عن المعتقلين في غوانتنامو والذي ترأسه مندوب "مؤسسة العدالة في المنفى" و"مركز الحقوق الدستورية" الأميركيين المحامي كلايف ستافورد، وكل من رئيس لجنة المحتجزين الكويتيين بغوانتنامو، ومندوب منظمة العفو الدولية وعقدوا عدة لقاءات مع الجهات الرسمية ومجلسي الشورى والنواب وأهالي المعتقلين لتوضيح صورة القضية وموقف المعتقلين والدعم الذي يحتاجه فريق الدفاع منهم.
- هناك **60** مكتباً للمحاماة بإشراف **400** محامٍ في أمريكا تطوعت للدفاع مجاناً عن معتقلي غوانتنامو لتستفيد لاحقاً من أموال التعويضات. الحكومة الكويتية هي الوحيدة التي تحملت تكلفة الدفاع عن مواطنيها (< **10** ملايين دولار). بينما نجد إن مؤسستي العدالة في المنفى والحقوق الدستورية الأميركيتين تحصلان على الدعم المالي من قبل اللجان الأهلية الكويتية والسعودية بالإضافة إلى دعم الحكومات الكويتية والسودانية والاسترالية.

🕓 مكتب دورسي اند ويتني (Doresey & Whitney) للمحاماة في نيويورك (انظر ص **18**)، يمثل جميع البحرينين المعتقلين للدفاع عنهم، علمًا بأن المحامين يدعون انهم "متطوعين للدفاع بشكل مجاني" على الرغم أن كلفة مصاريف المحاماة تتجاوز نصف مليون دينار!...

* قام ممثلي المكاتب بعدد من الزيارات إلى البحرين. الزيارة القادمة يوم **3** يوليو **2005**.
* تتحمل نفقات الدفاع ولكن تبحث عن الربح عن طريق التعويضات اللآحقة وهي تقدر بملايين الدولارات.
* تحاول الادعاء بأن مهمة مكاتب المحاماة ليست مادية بل الدفاع عن العدالة و المؤسسة الدستورية في أمريكا و ما تقوم به من الدفاع عن المعتقلين، وهو حرص على حماية الدستور وحق المعتقل في الدفاع عنه وفي اجراءات قانونية عادلة، ورفض ما تقوم به الادارة من اجراءات لا قانونية مثل السجن والاعتقال غير المحدد المدة والسجن بدون تهم وعدم قدرة المتهم الوصول أو الاتصال بالقاضي وسرية السجن ومكانه والتهديد بعدم اطلاق سراحه، بالاضافة إلى معاملته السيئة في السجن وعدم تطبيق اتفاقية جنيف في معاملة الاسرى والمعتقلين.

ما زالت هنالك شكوك قوية حول الفوائد المالية والاستغلال الغير معروف العواقب لحالات المعتقلين في الحصول على مبالغ طائلة لمكاتب المحاماة بعد رفعها لقضايا تعويضات. بعد **4** سنوات نجد ان المعتقلين السعوديين والذين يبلغ عددهم **421** معتقلاً، لم يتم الحصول إلا على توكيل عن **30** معتقلاً فقط. وعدد المعتقلين اليمنيين **100** لم يتم الحصول على توكيل إلا **30** عائلة يمنية.

الاستغلال السياسي لملف غوانتنامو

صحيفة "الوســـط"

نشرت ما يزيد عن **200** خبر وتعليق عن معتقلي غوانتنامو، ولم تنشر صحيفة "الأيام" مثلاً عن الموضوع خلال الفترة نفسها أكثر من **49** مرة. وتصدت في الظاهر لترتيب حملة للدفاع عن حقهم في محاكمة عادلة منذ صيف **2002** أو تسليمهم إلى

السلطات الأمنية في البحرين لمقاضاتهم في حال إثبات أية تهمة تدينهم أو تثبت مشاركتهم في أعمال "إرهابية". ولكن نظمت حملتها لتشويه موقف الدولة من الملف ومحاولة ابعاد الرأي العام السني من تأييد الشرعية الدستورية (راجع الملحق، ص 13)، وفتح جسور لتحالف استراتيجي للمعارضة عن طريق توحيد الرؤى بين الرأي العام (السني والشيعي) حول ملفات المعارضة.

المعارضة

الأهداف المباشرة للمعارضة بقيادة الوفاق هو بناء جسور مع قيادات وجماهير الطائفة السنية وتعزيز التحالف السياسي معها ضد الدولة. لا بد من أهمية عدم أعضاء مجموعات البحارنة السياسية أي فرصة لإستغلال هذا الملف خاصة مع المنبر الإسلامي والأصالة. ونحن نتوجه نحو انتخابات **2006**.

مركز حقوق الإنسان

نبيل رجب يقوم بالتنسيق بين المحامين الامريكيين واهالي المعتقلين من البحرين والسعودية، وذلك متابعة لقرارات لقاء صنعاء للدفاع عن المعتقلين (البحرين، السعودية، الأردن، سوريا، ليبيا ومصر). وقام بتنظيم لقاء المنامة في أغسطس **2004** بخصوص المعتقلين العرب في غوانتنامو. ونبيل رجب هو ممثل لجنة صنعاء للدفاع عن معتقلي غوانتنامو في البحرين وحلقة الوصل مع أهالي معتقلي السعودية. يقدم خدماته وشبكة علاقاته إلى مركز الحقوق الدستورية بنيويورك وعدد من المكاتب التجارية الاخرى. هنالك مؤشرات على ان نبيل رجب يحصل على أموال من هذه المكاتب لقاء ترتيب اللقاءات.

الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان

دشنت الجمعية حملة وطنية من أجل الإفراج عن معتقلي غوانتنامو في منتصف مايو **2004**. وأرسلت عريضة شعبية إلى السفارة الأميركية (نوفمبر **2004**) وقع عليها أكثر من **1100** شخص طالبوا فيها بسرعة الإفراج عن المعتقلين البحرينيين في سجون غوانتنامو. ثم التقت أهالي المعتقلين وبحثت معهم ما يمكن عمله. واستغلت أجواء مسيرة "لبيك يا علي" بعد

الاعتداء الأميركي على المقدسات في مدينة النجف العراقية لتصعيد حملتها التضامنية مع المعتقلين، لذلك كانت غالبية الموقعين على العريضة من الطائفية الشيعية، بينما عزفت فئات كثيرة عن المشاركة في توقيعها خوفا من وصمها بأفكار "تنظيم القاعدة". وأحجم كل النواب السلفيين وعدد من النواب المحسوبين على التيار الإسلامي عن التوقيع عدا متبني القضية نائب المنبر الإسلامي محمد خالد.

ثم التقت وزير الدولة لشئون الخارجية (2004/8/24) للتباحث في أمر المعتقلين البحرينيين في غوانتنامو والبوسنة والمملكة العربية السعودية. ولكن حماسها بداء في التراجع وتركت الملف لمركز حقوق الإنسان.

جمعية مراقبة حقوق الإنسان

كانت غائبة تماماً عن الموضوع ولم تصدر أي بيان أو موقف عن الملف.

جمعية المحامين

عالجت الملف باعتباره جزء من أحداث قومية أخرى. حيث أكدت في عدد من البيانات على ضرورة وقف الانتهاكات الأميركية ومتابعة تداعياتها ضد البحرينيين المعتقلين في غوانتنامو وبقية المعتقلين في السجون الاسرائيلية والعراقية. ودعت إلى تطبيق وتفعيل قواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقات جنيف 49، لوقف وازالة العدوان والانتهاكات الأميركية في غوانتنامو، العراق وفلسطين، والتصدي للمعايير المزدوجة، على خلفية ما نشرته التقارير الدولية، ضد المعتقلين البحرينيين في غوانتنامو وغيرها. كما دعت إلى ضرورة متابعة مقررات الأمم المتحدة والتقارير الدورية لاتفاقات معاملة الموقوفين والسجناء والمحاكمات العادلة طبقاً للمعايير الدولية (وثيقة جنيف 5 ولندن 1960 وطوكيو 70 وميلانو وكركاس وانتهاء بهافانا 1990).

الجمعية البحرينية للحريات العامة ودعم الديمقراطية

طالبت بأن تكثف الدولة جهودها للمطالبة بالمعتقلين على اثر لقاء جمع الجمعية مع المحامين الأميركيين. وأوضحت أن الحكومة لم تقم بما هو كاف لضمان ارجاع المعتقلين، موضحة بأن الدول الأوروبية واستراليا التي تربطها علاقات قوية بأمريكا والتي كانت

قد طالبت برعاياها لم تتأثر علاقاتها جراء تلك المطالبات. وأضافت انه مع الضغط الدولي فإن معتقل غوانتنامو لابد وان يغلق وان يطلق سراح معتقليه، وشددت على ضرورة المطالبة بإعادة المعتقلين إلى البحرين لإنهاء معاناتهم.

لجنة الشهداء وضحايا التعذيب

كان تأثير حملة غوانتنامو سلبياً عليها. حيث قدم علي سليم (رئيس اللجنة الإعلامية) استقالته في منتصف أغسطس 2004 احتجاجاً على إصدار اللجنة بياناً استنكارياً لتعذيب المعتقلين في غوانتنامو. كما لوح رئيس اللجنة إبراهيم حسن جاسم بالاستقالة بسبب ما وصفه:

"الحال السيئة للجنة التي تعاني من انشقاقات وانقسامات في الرؤى والتوجهات بشأن الكثير من القضايا التي تتبناها ومنها مسألة التعويضات المالية التي عرضت على شكل مبادرة من القيادة السياسية عن طريق أحد علماء الدين الكبار لجميع المتضررين من حوادث التسعينات في قبال حل اللجنة وعدم المطالبة بإلغاء قانون 56 ومحاسبة المتسببين في تعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان في تلك الفترة".

وقال سليم في اتصال هاتفي من إيران إلى صحيفة الوسط (2004/8/8) إن:

"إقحام اللجنة في الدفاع عن معتقلي غوانتنامو سيدخل اللجنة في مأزق لن تخرج منه عالمياً ومحلياً، إذ إنها تشكلت للدفاع عن المعذبين والمتضررين البحرينيين من قانون أمن الدولة من فترة ما بعد حل المجلس الوطني في العام 1973".

جمعية الأصالة الإسلامية

حاول النائب عادل المعاودة توظيف الموضوع لمهاجمة العلاقات البحرينية الامريكية (امتداداً لموقفه من التجارة الحرة) فوصف موقف الدولة بأنه "سلبي" واتهمها بالتقصير وعدم الاكتراث بالمعتقلين (ص 12). وذكر في مجلس النواب (14 يونيو 2005):

"أين جواب الإدارة الحليفة لنا !. هل كاتبنا.. سألنا.. وجهنا احتجاج..استنكار.. استدعينا سفيرا او غيره؟ نعم نحن لا نقوى لكن نستطيع أن نفعل ما نستطيعه نحن.... للأسف على الصعيد الرسمي لا يوجد أي أثر ملموس حقيقي مؤثر للإفراج عن إخواننا هناك بل لماذا لا تحول القضية إلى قضية شعبية يتابعها الناس، لمعرفة ما يحصل لأبنائهم.. تزور وفود هذه السفارة وهذه الوزارات دون السؤال عن اسباب القبض على أبنائنا إلى يومنا هذا.... ان مكتب المحاماه يؤكد بان السفارة البحرينية في واشنطن لم تجر اي اتصال به الا في حال قام المكتب بالاتصال بهم.. وبعد جهدا جهيد ربما يجدون جواب.. أيعقل هذا يا إخوان من هو المحامي الذي وكلته الدولة للدفاع عن ابنائنا ومتى وماذا فعل وأين التقارير وكيف هذا المحامي الذي يقال؟ .. لا حول ولا قوة إلا بالله.... من لأبناء عيسى المرباطي ومن لأبناء الدوسري وكمال، هل سألتم عنهم؟.... من الذي يصرف عليهم الآن أمهاتهم أبائهم من أين يأكلون

من أين يشربون من المسؤول عنهم؟ أنعينهم أم نزيدهم من نكبات الدهر أيضا ؟ أليس من واجب الحكومة أن تقول نحن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم، عندما كفل أبناء جعفر ما تركهم لنوائب الدهر من يكفل هؤلاء؟ هؤلاء أعزة شرفاء لا يسألون الناس إلحاحاً . . أننتظر حتى يذلون أنفسهم على الأبواب؟ أتعلمون كم صرفوا هؤلاء الأمريكان نصف مليون دولار على قضية أبنائنا، وكم صرفت حكومتنا على أبنائنا، باستثناء السفرات . .

وكانت الأصالة قد استنكرت في بيان سابق لها (2004/8/8):

"الحادث المشين الذي تناقلته الصحف المحلية والعالمية بشأن الاعتداءات الوحشية والبربرية على المعتقلين البحرينيين بمعتقل "غوانتنامو" على المواطن جمعة الدوسري والمواطن الشيخ سلمان آل خليفة، إذ صبت عليهما أنواع من التعذيب المادي والمعنوي وهما مقيدان ومكبلا . . . أن جمعية الأصالة الإسلامية تنادي العقلاء من الشعب الأميركي ومجالسه المنتخبة الاعتراض على تصرفات حكومتهم المخزية، وإجبارها للانصياع إلى الحق والعدل، فإن استمرار أميركا في ظلمها واستكبارها وتجبرها سيكون السبب الأول في سقوط حضارتها المادية، وانهيار دولتها."

وطالب البيان:

"المسئولين بالتحرك على أعلى المستويات للوقوف مع المظلومين من أبناء البحرين لتحرير الأسرى من المعتقلات وإطلاق سراحهم بأسرع وقت ممكن، ومعاملتهم معاملة أسرى حرب وليس معاملة مجرمين، إذ طالب الحكومة بتوفير أتعاب المحاماة للبحرينيين الستة المحتجزين في غوانتنامو."

كما ناشد البيان جلالة الملك الذي نذر نفسه لحماية شعبه والدفاع عن حقوقه أن يتدخل مباشرة للإفراج عن أبنائه من وحشية التعذيب واستغلال علاقة البحرين الخاصة بالولايات المتحدة لتحرير المعتقلين، كما فعلت بريطانيا وفرنسا واستراليا .

جمعية المنبر الإسلامي

أكتفت بترديد السؤال التالي في تصريحات مسؤوليها وندواتهم:

هل هناك خطة بحرينية للتعامل مع قضية المعتقلين في غوانتنامو، وما هي هذه الخطة إن وجدت، وما هي الإجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل الإفراج عن هؤلاء المعتقلين، وهل توجد نية لرفع دعوى قضائية ضد الإدارة الأمريكية خاصة مع عدم وجود أدلة تدين المعتقلين البحرينيين.

وصرحوا بأن مجلس النواب وحسب اللوائح والدستور لم يسمح بانشاء لجنة للدفاع عن المعتقلين في غوانتنامو الا ان هناك اقتراح برغبة لمناقشة الحكومة في هذا الجانب واستمرار الضغط عليها .

وشكلت في الأول من مايو 2005 لجنة شعبية لمناصرة المعتقلين البحرينيين في غوانتنامو (وفاء لابنائنا الستة)، وتستعد اللجنة في تنظيم مجموعة من الاعتصامات. بلغ عدد الذين انضموا اليها 52 شخصاً.

ويدعو النائب محمد خالد، من وقت لآخر، إلى الاعتصام السلمي لعوائل المعتقلين وعدد من النواب أمام السفارة الاميركية وتوجيه رسالة واضحة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين أو تقديمهم إلى محاكمة عادلة، ومخاطبة عاهل البلاد للتدخل بقوة ودعم الملف. كما عبرالنائب صلاح علي عن نية كتلة الاصلاح التوجه لإعداد رسالة باسم المجلس الوطني بشقيه "النواب والشورى" ترفع إلى الإدارة الأميركية عن طريق السفارة الأميركية في المملكة تطالبها بالإفراج عن المعتقلين. ولكنها لم تلتزم بذلك.

كتلة النواب المستقلين في مجلس النواب

أعلنت:

"رفضها التام للأساليب الوحشية التي يقوم بها حراس سجن غوانتنامو الأميركي في كوبا "سيئ الصيت" والتي تعرض لها جمعة الدوسري المعتقل ضمن عدد كبير من المعتقلين في هذا السجن الذي لا تتوافر فيه أية مواصفات تحترم إنسانية السجناء فيه أو تراعي الاتفاقات الدولية في هذا الشأن".

وقالت الكتلة في بيانها:

"إن الممارسات الوحشية للحراس سواء بأمر رؤسائهم أو بأمر من نفسياتهم المتوحشة تعد زلزالاً مدمراً لضمير الإنسانية وتعدياً صارخاً لحقوق الإنسان التي تتشدق الولايات المتحدة الأميركية بضرورة مراعاتها، بينما هي وجنودها أول من يهين تلك المبادئ ولا يلتزم بها، متجاهلين بذلك القوانين الدولية التي تحرم تلك التصرفات والتجاوزات ومهمشين الشرائع التي لا تقبل بمثل هذه الوحشية بين الإنسان والإنسان بمجرد استحواذ طرف منهما على القوة والسلاح".

جمعية الوسط العربي الإسلامي

طالبت الجمعية الحكومة (2005/8/8) باستدعاء القائم بأعمال السفير الأميركي وإبلاغه الموقف الرافض لتعذيب السجناء في غوانتنامو. وجاء في بيانها:

"لقد صدم الشعب البحريني عند متابعته ظروف وواقع اعتقال 6 من المواطنين البحرينيين الشرفاء من قبل قوى الظلم والعدوان الأميركي على أفغانستان، ليس لجريرة ارتكبوها سوى تقديم المساعدات الإنسانية لإخوانهم المسلمين في أفغانستان المنكوبة، إذ تم اعتقالهم أثناء الغزو الغاشم لأفغانستان بذريعة الانتماء إلى تنظيم القاعدة، ومارس جنود الجيش الأميركية سيادتهم وعنصريتهم بإنزال أقسى أنواع التعذيب عليهم، ضاربين عرض الحائط القوانين والحقوق الإنسانية لهم كافة".

عبد الهادي مرهون (النائب الأول لرئيس مجلس النواب)

طالب حكومة مملكة البحرين بضرورة المسارعة في بدء الحوار مع الولايات أمريكا للتفاهم والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين باعتبارهم مواطنين بحرينيين يجب بذل قصارى الجهود السياسية والقانونية لمساعدتهم إنسانياً، خاصة وأن هناك عدد من المعتقلين الأوروبيين تم إطلاق سراحهم بعد تحرك حكوماتهم بالرغم من أن التهم الموجهة لهم كانت كثيرة ومتعددة مقارنة بالبحرينيين.

كما طالب الحكومة بتعزيز العلاقات مع المحامين الدوليين الموكلين للدفاع عن المعتقلين البحرينيين، وتقديم كافة أوجه الدعم وسبل المساعدة وجميع الأمور التي من شأنها إطلاق سراحهم.

الدكتور منصور العريض (عضو مجلس الشورى)

اجتمع مع محاميي الدفاع عن المعتقلين البحرينيين (05/6/21) وأكد على أهمية فتح باب الحوار بين ممثلي الحكومة وفريق المحامين المكلف بالدفاع عن المعتقلين البحرينيين، وأهمية سعي الحكومة الجاد والمستمر لتسوية المسألة بشتى الطرق الممكنة.

ملحقات

أخبار الخليج
2005/6/15

المعاودة لوزير الدولة للشئون الخارجية:

ما قصرنا مع الراقصات والفنانات وتركنا أبناء البحرين للتعذيب في جوانتنامو

أثناء سؤال الشيخ عادل المعاودة لوزير الاعلام وزير الدولة للشئون الخارجية د.محمد عبدالغفار حول المواطنين البحرينيين المحتجزين في قاعدة جوانتنامو تم عرض صور ولقطات على شاشة القاعة للانتهاكات وأنواع التعذيب التي يلقاها المحتجزون هناك.

وقد ألقى الشيخ عادل المعاودة خطبة نارية أمام المجلس والوزير، مستنكراً ضعف التحرك الرسمي، وعدم التعاون مع المحامين الدوليين المتطوعين للدفاع والمرافعة عن المحتجزين البحرينيين، بالرغم من انهم صرفوا مبالغ طائلة وصلت إلى نحو نصف مليون دولار، في حين ان الحكومة لم تصرف أي شيء، ولم تتعاون مع هذه المجموعة من المحامين الدوليين، ومؤكدا ان دولة الكويت صرفت نحو عشرة ملايين دولار في سبيل مساعيها للافراج عن ابنائها في قاعدة جوانتنامو ولو كان الامر يتعلق بفنانين وفنانات الاحياء منهم والاموات لكنا ما قصرنا فيهم «لا حول ولا قوة إلا بالله».

وقد عقب الوزير د. عبدالغفار على كلام النائب المعاودة وقال ان الحكومة تحركت بطرقها الرسمية الدبلوماسية، وقد استشارت أكبر مكاتب المحاماة والقانون في هذه المسألة، وقد اشاروا عليها بأنه لا طائل من وراء صرف الأموال الطائلة لأن القضية ذات أبعاد سياسية، ولن تحل الا بالتحركات والمساعي

الدبلوماسية بين الدول والحكومات، كما ان الوزارة لم تتلق أي اتصالات رسمية من مكتب المحامين الدوليين المتطوعين، وانه شخصيا يتابع مسألة الافراج عن المحتجزين البحرينيين في جميع زياراته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية وهو مستعد للقسم بالقرآن على هذا الأمر.

الوسط Alwasat
يومية - سياسية - مستقلة

نماذج من خطاب التحريض ضد موقف الدولة والتهوين من موقفها

[كل من ذاق عذاب الغربة والاعتقال، كل من ظل محروما من رؤية وطنه والعيش بين أهله وأحبابه رغما عنه وليس له في الأمر حول ولا قوة، كل من ذرف دموع الفراق والألم والحسرة وبكا على ضياع شباب أحد أبنائه أو أي من أحبائه خلف القضبان، كل من ذاق عذاب السجن والسجان، ورأى مرارة القهر والامتهان، وكيف يحط بكرامة الإنسان حين يدخل في دائرة النسيان في سجن موحش أينما كان السجن وأيا كان السجان، يتفطر قلبه أسى وحسرة وقهرا وهو يرى أو يسمع ما يجري خلف قضبان سجن .....

كم يوما مر منذ ألقي بأبنائنا هناك، ومن سأل عنهم، وهل صحيح أن الوفد الأمني الذي سافر للاطمئنان عليهم مارس التحقيق والاستجواب معهم؟ وماذا تقول وزارة الخارجية عن ملفاتهم التي تؤكد كل الاتصالات بأنها نظيفة من تهم الإرهاب، ومن يمتلك جوابا شافيا لأسئلة أهلهم وذويهم الذين يتوقون لعودتهم سالمين إلى أرض الوطن، عليهم يجدون بعضا من الحنان الذي فقدوه وافتقدوه منذ زمان.....

أكثر من ثلاث سنوات مرت ولا حس ولا خبر، الجمعيات الحقوقية لا تقدم جوابا يشفي الغليل، الجهات الرسمية متوجسة من تقديم طلب لعودتهم ومحاكمتهم في البحرين إن لزم الأمر؟ وأهالي المعتقلين الأسرى محتار دليلهم ضائعة جهودهم، يذهبون إلى الداخلية فتحيلهم على الخارجية، يتصلون بمجلس النواب ومجلس الشورى فلا يجدون ما يروي الغليل، يفكرون في الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان فيجدونها منشغلة بقضايا أخرى، يبحثون عن مركز البحرين لحقوق الإنسان فيجدونه مغلقا منحلا بأمر إداري!]

غوانتنامو

البحرينيون في غوانتنامو

بين ظلم السجان ومرارة البعد عن الأوطان

2005/5/11

محمد حسن العرادي

الوســـــط

منصور الجمري

mansoor.aljamri@alwasatnews.com

غوانتنامو: وصمة عار أخرى

□ الشهادة التي أدلى بها أحد المفرج عنهم بشأن ما يدور في سجن غوانتنامو الأميركي تتطابق مع توقعات الناس عما يدور في تلك الأقفاص التي وضع فيها بشر اختلفت معهم الولايات المتحدة الأميركية... فقد روى قصصاً شبيهة بل أفظع مما شاهدناه في سجن أبوغريب، ومن ضمن الضحايا بحريني يقبع في سجن أغرب من ابو غريب.

ففي سجن أبوغريب كان منفذو أوامر التعذيب عدداً من الجنود البلهاء الذين التحقوا بالجيش الأميركي لأنهم لا مستقبل لهم ولا وظيفة تناسب حظوظهم المنخفضة في الحياة الا في الجيش، تماماً كما شرح ذلك «مايكل مور» في فيلمه «فهرنهايت 9/11». الفرق هو أن الكاميرا لا تصل إلى غوانتنامو والذين يمارسون التعذيب هناك تم تدريبهم على الكتمان والسرية... ولكن إلى أجل محدود، لأنه لا يوجد شيء يخفى على أحد في قريتنا الكونية.

الانسانية ابتليت بالمتطرفين والطماعين والمشعوذين الذين يديرون دولاً وحركات ويقتلون ويضربون تحت أعذار مختلفة. عدد من اليهود يدعي أن لديه «أوامر» من الله بأن يطرد شعب فلسطين ويحتل منازل الآخرين ويقتلهم... هذا الحديث عن الحق والأمر الإلهي تدعيه دولة «إسرائيل» التي تدعي أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وتساند هذه الخرافات والشعوذات أقوى دولة في عالم اليوم والتي تدعي أنها «قائدة العالم الحر».

في أميركا ذاتها... «قائدة العالم الحر» ... هناك مسئول مسيحي «متدين» اسمه «جون اشكروفت» وهو المدعي العام... وجزء من تدينه و«تدين» عدد من رفاقه ينص على ان «عودة المسيح (ع) لا تتم إلا بعد عودة جميع اليهود إلى القدس». وعلى أساس هذه الخرافات يتم توجيه إمكانات دولة عظمى تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان لارتكاب أعمال بشعة من احتلال وتعذيب وقتل ودمار.

يرد على «المتدين اليهودي» و«المتدين المسيحي» بعض المسلمين، ومنهم من يوصف بـ«المتدين المسلم» الذي يقول ايضا إن الله أمره بجهاد ذلك «اليهودي المغتصب» لأرض فلسطين وذلك «الصليبي» المعادي للإسلام. «المتدين المسلم» الذي يؤمن بهذا الطرح أكثر وضوحاً ولا يتلبس برداء «الديمقراطية وحقوق الإنسان» كما هو حال «المتدين المسيحي» و«المتدين اليهودي».

أستخدم تعبير «متدين» لأوضح أن بعض المتدينين يؤمنون فعلاً أن الله أمرهم بالقيام بالأعمال التي يقومون بها، مع علمي بأن هناك من يقف خلف هذا التفكير ليستفيد دنيوياً لأن لديه طمعاً في الاستحواذ على كل شيء. صاموئيل هانتنغتون تنبأ في مطلع التسعينات بأن سنوات ما بعد الحرب الباردة ستشهد صراع الأديان والثقافات والحضارات... ويبدو للوهلة الأولى ان ما توقعه صحيح.

غير ان «المتدين المسلم» الذي قد يلجأ إلى اساليب الارهاب إنما اتجه إلى ذلك لأن هناك من يدعي التدين اليهودي والتدين المسيحي ويمارس الارهاب والقتل والدمار. ولو تفحصنا الأمر قليلا فسنرى أن جذور الإرهاب قد زرعتها الأيدي التي تدعي انها ديمقراطية وتحترم حقوق الانسان أكثر من تلك التي نمت وترعرعت بسبب أدعياء الديمقراطية وحقوق الانسان.

غوانتنامو وصمة عار على جبين أميركا أولاً وعلى جبين الانسانية ثانياً، وهي ضربة موجعة لكل من يعمل من أجل مستقبل آمن وبعيد عن الإرهاب. إن ما يجري في غوانتنامو مساندةً – من الحجم الثقيل – لكل الدكتاتوريين والارهابيين والمعذبين، لأنهم يرون «قائدة العالم الحر» تمارسه من دون رادع.

الوسط

2004/8/5

وجهة نظر

«جمعة الدوسري» ورسائل تقطر دماً

□ يَحار المرء في تلك العقول البليدة والأجساد الصلدة ظاهرياً الخاوية من أية إرادة ذاتية داخلية لتستطيع أن تُعبر وتدافعَ عن أبناء الوطن المعتقلين في غوانتنامو وهم يلاقون الأمرّين، من وحشة القفص «الحيواني» المحتجزين فيه وغربتهم عن أهلهم وذويهم.

بالأمس نشرت «الوسط» رسائل الأخ الكريم المحتجز الأسير «جمعة الدوسري»، رسائل تقطر دماً وألما وحسرة، من واقع السجن وفراق الأهل والأقارب. وطفلته الصغيرة التي تكبر بعيداً عن حضن أبيها، كما يعبر الدوسري عن ذلك. وبما ان كلامه يخرج من القلب فإنه يدخل إلى القلب مباشرة، وذلك ما أحزنني كثيراً، وأحزن كثيرين من الإخوة.

ولم ينس «الدوسري» أمه وأباه اللذين طالب في إحدى الرسائل أن يُقبل رأسايهما، وأيضاً لم ينس أخته، ومن للأخ سوى أخته، ومن للأخت سوى أخيها، وما تجتمع تلك الرحمات في قلب رجل إلا إذا كان يتحلى بأكثر الأخلاق كرماً ونبلاً، وما تجتمع صفات الرحمة مع القتل والإرهاب الذي تتحدث عنه أميركا!

جمعة الدوسري هو ابن البحرين، لذلك كان لزاماً على البحرينيين التضامن معه ومؤازرة أهله ومواساتهم، والدعاء بتفريج كربته، وفك أسره هو وغيره من أبناء البحرين المحتجزين في ذاك المعتقل البغيض، في معقل حضارة القرن الحادي والعشرين (أميركا)، هذا من جهة شخصية (أي كأفراد).

أما ما يلزم القيام به من جانب الجمعيات الإسلامية، فهو الإلتزام بخط الإسلام في هذا الجانب، وقد جاء في فتح الباري شرح صحيح البخاري في الحديث المروي «... عن أبي جحيفة قال قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه إلا فهما يعطيه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر».

فأين الجموع الكثيرة من الجمعيات الإسلامية من هذا الحديث؟! وهناك الكثير من الأحاديث والشروح والتفاسير في هذا الجانب منها ما كتبه المفسر الكبير القرطبي، وما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في ضرورة فك الأسارى من قيد النصارى، أو ما شابه ذلك لابن القيم الجوزية في باب فك الأسير.

أما أصحاب العقول البليدة، الممتدون قوسياً في مؤسسة «مليانه» من الكراسي الوثيرة المصحوبة بالسيولة النقدية الوفيرة، هؤلاء هم أصحاب الأجساد الخاوية «المنفوخة» منها البطون لعدة أمتار للأمام، ولا إرادة ذاتية شجاعة تحركهم. ولا رجاء ولا أمل منهم، فإنهم ربطوا حبل «سرتهم» بعيداً عن مطالب الشعب وهمومه وأوجاعه، فلا يتألمون بما يتألم به المواطنون ولا يشعرون بمعاناتهم. وما من مفر للمواطنين إلا انتظار «المدد» من المرسي أبو العباس أقرب من هؤلاء...و«مدد يا مرسي يا أبو العباس!».

محمد العثمان

opinion@alwasatnews.com

الوسط

2004/8/9

وجهة نظر

الخارجية البحرينية والأداء السياسي

□ لا يخرج وزير الإعلام وزير الدولة للشئون الخارجية محمد عبدالغفار عن الموقف الرسمي لدوائر القرار في الدول العربية، إذ السلطات الرسمية في الدول العربية تحولت اليوم إلى بوق يلبي رغبات إدارة «بوش» في التزمير بحسب «نوتة الكوبوي» الأميركي.

فمنذ الحملة البربرية التي قادتها أميركا ضد الدول العربية والإسلامية ابتداء من افغانستان وصولاً إلى العراق وممارسة سياسة تجفيف منابع الإرهاب المزعوم، والسلطات الرسمية العربية والإسلامية عقدت حبل سرتها وأعلنت تضامنها وانضمامها وتضامنها مع اصطفاف جوقة «الأصدقاء» الممتدة من شمال أراضي بلاد السند (طاجكستان، وازبكستان...) إلى المياه الدافئة في الخليج، إلى الجهة الغربية من العراق، إلى أرض النيل العظيم فالمغرب العربي.

هكذا اكتملت حلقات التآمر والإبادة، واشتدت وطأة الملاحقات المخابراتية العربية والإسلامية الملتزمة حرفياً بالقرارات الأميركية لكل من ينبس ببنت شفة، وهكذا هي الملاحقات فوق الأراضي العربية تجري على قدم وساق، وفي اتساق تام مع دعاوى الإرهاب المزعوم، كل ذلك من أجل تأمين بقائها على الكراسي الدائرة... «فإن المناصب لا تدوم لواحد إن كنت تنكر ذا فأين الأول». ذلك من جهة الأنظمة التابعة أما الإدارة المتبوعة (الأميركية) فقد أمنت على التدفقات النفطية والسيطرة على منابع النفط وتجفيف منابع الرفض والمقاومة للتحالف الصهيوصليبي.

أميركا اليوم تلزمنا معها الاتفاقات الموقعة، قديمها وجديدها، ويلزمها من ناحيتنا، على الرغم من حجم البحرين الصغير، اعتبارات الصداقة والود التي طالما تغنى بها مسئولو وزارة الخارجية أو أصدقاء البحرين في أميركا والعكس. ألا تعتبرنا أميركا «دولة حليفة خارج حلف الأطلسي»! والسؤال: ما انعكاسات تلك الصداقة القوية على الشعب البحريني؟ وأين موقع أسرانا من تلك الصداقة؟

كلام الوزير عبدالغفار الأسبوع الماضي عن أسرى غوانتنامو مردود عليه، ويشي بالفشل الذي سقطت فيه الخارجية البحرينية أيما سقطة، وذلك حينما علق على سؤال النائب عادل المعاودة بأنه أورد معلومات غير صحيحة بشأن أسرانا في غوانتنامو! إذاً، ماذا قدمت الخارجية البحرينية من أجل أسرانا في غوانتنامو؟

إذا كانت القضية كما يراها الوزير عبدالغفار «قضية سياسية»، فمن المسئول عن السياسة الخارجية في المملكة؟ أليس الوزير عبدالغفار والوزير الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، (والأخير من أكثر وزراء الخارجية في العالم خبرة ويُعد من أقدم وزراء الخارجية في العالم)، مسئولين عن السياسة الخارجية؟ فماذا قالا للأميركان بشأن «القضية السياسية» الخاصة بالأسرى؟! فإن كانت الخارجية البحرينية قدمت شيئاً ما بشأن القضية وفشلت فذلك محسوب عليها، ومصيبة كبيرة، وإن لم تقدم شيئاً فالمصيبة أعظم... وفي الحالين فإن «الملامة السياسية» تقع عليهما كمسئولين عن الخارجية البحرينية وليس على أحد غيرهما.

الغريب في الأمر، أن الوزير عبدالغفار تعدى تبرئة نفسه ووزارته من مسئولية ملف غوانتنامو إلى اتهام الآخرين بالمتاجرة في القضية! سبحان الله... أليس الصمت فضيلة؟ وإن التاريخ والمواقف يشهدان على ما يقوله المسئولون في مواقعهم... وأبناء المعتقلين البحرينيين في غوانتنامو لن يمحى من ذاكرتهم هذا الخذلان العام لآبائهم.

أما الشيخ عادل المعاودة والنواب في البرلمان فلهم منا جزيل الشكر، وعظيم التقدير في نفوسنا جميعاً على وقفتهم المبدئية والشجاعة. وأما الوزير عبدالغفار – غفر الله لنا وله – فقد أحزننا كثيراً موقفه من معتقلينا، والخارجية البحرينية خيبت أملنا.

على ذلك، فإن الجهد المطلوب اليوم هو تحرك السلطة الرابعة والخامسة في البلاد وأفراد المجتمع البحريني للدفاع عن أسرانا، والمطالبة بالإفراج عنهم جميعاً. ولن تكون المواقف مثمرة إلاّ بالعمل الشعبي العام.

محمد العثمان

الوسط

2005/6/20

في الصميم

غوانتنامو... آخر كلام

■ الرفاع - سلمان بن صقر آل خليفة

□ أرجو من أمهات سجناء غوانتنامو أن يقرأو هذا المقال حتى النهاية ويفهموا ما أعنيه ويتثقفوا قليلاً لأني خلاص مليت الكتابة في هذا الموضوع أكثر من ذلك وأعصابي ما عادت تتحمل أكثر.. نحن نكتب ونوجه أهالي أبنائنا السجناء المظلومين في غوانتنامو إلى الطريق السليم من أجل ضمان خروجهم السريع من هذا المعتقل الرهيب وهم «الأهالي» ولا كأنهم موجودين أو عندهم ذرة إحساس بما يلاقيه أبنائهم هناك من إنتهاك صارخ لأبسط الحقوق البشرية.. نحن نحطم أعصابنا ونتابع أدق المعلومات التفصيلية عن طريقة أسرهم في باكستان وكيفية نقلهم وتعذيبهم وحقنهم بالأمراض المعدية والفتاكة وأهاليهم «خبر خيره لا يعلمون ولايفقهون من ذلك شيئاً ولا يحركون ساكناً.. أم أحد السجناء ظلماً في غوانتنامو تقول أن الحكومة الكويتية دفعت الملايين من الدولارات للحكومة الأمريكية من أجل الإفراج عن المعتقلين الكويتيين هناك والحكومة البحرينية ترفض دفع أي مبلغ من أجل الإفراج عن إبني.. يعني هل هذا كلام؟.. يا سيدتي يا فاضلة يا أم الأسير لعلمك بأن الحكومة الكويتية دفعت هذه المبالغ إلى مكتب أمريكي للمحاماة من أجل الدفاع عن المظلومين الكويتيين المزج بهم بدون ذنب في أقفاص غوانتنامو الحيواناتية وهذا بحد ذاته إعتراف ضمني من الحكومة وأهالى المعتقلين بذنبهم ومن الممكن عند إجراء المحاكمات لهم أن يحكموا عليهم بالإعدام.. هل فهمتي؟ .. يقولون بأن أكثر إنسان يعرف عن نوعية المرض هو المريض المصاب به لذلك عليك ياسيدتي يا فاضلة يا أم الأسير أن تتثقفي في جميع الأمور والظروف المحيطة والخاصة بإعتقال إبنك ثم عليك أن تخرجي من بيتك لجذب جميع الجمعيات النسائية في صفك لإلقاء الندوات والمحاضرات وعمل التجمعات والإعتصامات للضغط على أصحاب القرار حتى يعود إبنك إليك وفي أسرع وقت ممكن وبدون أية محاكمة لأنه بريء ومظلوم.. وإذا كنت مقتنعة ببرائتهه فمن الممكن أن تقنعي جميع الناس وبأي طريقة ممكنة..المهم أن تكوني أنت مقتنعة وأن لا تيأسى وأن تكون أماً مقاتلةً وعلى جميع الجبهات لكي تنقذي إبنك المسجون ظلما هناكَ ..هذا هو العمل الذي من المفروض أن تقوم به أم الأسير..أما الجلوس في المنزل والبكاء والإعتماد على أبو العيال الذي يعتمد فلان الذي يعتمد على فلتان الذي يعتمد على شخص رنان الذي يعتمد على كوفي عنان والذي يعتمد بدوره على علكة البان فإن هذا ومع الأسف علم لاتقرأه إلا الساحرة.. يعني وبصريح العبارة وبالعامية «طل ولدك يطلع من الحبس ولو بعد مئة سنة».

أرجو أن يعلم الجميع في البحرين بأن توكيل محامين للدفاع عن أبنائنا المخطوفين والمسجونين بدون وجه حق في ظلمات سجون غوانتنامو يعتبر إعتراف ضمني بأن أبنائنا مذنبين وأي حكم يصدر عليهم بعد ذلك علينا أن نتقبله حتى ولو كان الإعدام حرقاً.. ويجب علينا جميعاً أن نطالب ونصر على إخلاء سبيلهم فوراً وبدون أي تأخير أو شروط.. وعلى هذا الأساس سوف تكسب الولايات المتحدة الأمريكية صداقتنا المهمة لها وتعاطفنا مع مواقفها.. وعدا عن ذلك فإنها سوف لن تكون صديقة أبداً وهي لاتعترف حتى بمشاعرنا.. كما وأرجو من الأخ والصديق الدكتور محمد عبد الغفاروزير الإعلام وزير الدولة للشئون الخارجية أن يراجع تصريحاته قليلاً قبل أن يطلقها بطريقة من الممكن أن ترجع عليه لأن واجبه الوظيفي يحتم عليه الضغط على الحكومة الأمريكية الصديقة في سبيل إطلاق سراح أسرانا بدون أية محاكمة وبأسرع وقت ممكن حتى تتجنب الكراهية الشعبية ضدها.. وإذا كانت الحكومة عن طريق وزارته لم تعين محامين للدفاع عن البحرينيين المظلومين بسبب أن القضية سياسية فهذا جيد ومقبول.. والآن الملف موجود لديه وهو سياسي مخضرم فليتفضل بارك الله فيه ويحاول سياسياً وبدون الرجوع إلى المحاكم إقناعهم لفك أسر أبنائنا وأبنائه.. أشك في ذلك كثيراً..

salman.alkhalifa@alwasatnews.com

الوسط

2005/6/16

DORSEY
DORSEY & WHITNEY LLP
YOUR SUCCESS IS OUR BUSINESS

PRO BONO BULLETIN

Dorsey & Whitney LLP is a fully integrated, multi-practice law firm with offices in the United States, Canada, Europe and Asia.

شركة المحاماة الأمريكية وفريق المحامين المسؤول عن ملف معتقلي غوانتنامو

New York:

We represent six citizens of Bahrain who are being held at Guantanamo Bay, Cuba, having filed a petition for habeas corpus on their behalf in August 2004. We have visited our clients in Guantanamo Bay on two occasions. During these visits, our clients described serious physical and psychological abuses from which they have suffered while in U.S. custody in Afghanistan and Cuba; FBI agents and military personnel who worked at Guantanamo have written accounts of similar abuses that they witnessed. Our role as counsel has recently been referenced in the *American Lawyer* and the *New York Times*.

In January 2005, the U.S. District Court in Washington, DC denied the motion to dismiss that had been filed by the government in our case (and 10 other cases brought by detainees). The Court rejected the government's argument that the Guantanamo Bay detainees have no cognizable rights, finding that the detainees have rights under the Fifth Amendment of the U.S. Constitution and the Geneva Conventions. The Court also found that administrative hearings held by the U.S. military in Guantanamo Bay violated the detainees' rights. The government has filed an interlocutory appeal and briefs are being filed with the Court of Appeals for the DC Circuit.

We have been working to bring the public's attention to the conditions under which our clients have been detained through the media in the U.S. and Bahrain. We also have encouraged the government of Bahrain to reach a diplomatic agreement with the U.S. for the repatriation of its citizens, similar to those agreements that have been reached by the U.S. and the governments of the United Kingdom, Australia and France. Toward that end, two of us intend to travel to Bahrain shortly to meet with family members, the media and government officials. The Team includes **Mark Sullivan, Christopher Karagheuzoff, Kevin Bedell, Joshua Colangelo-Bryan, Lauren Rasmus, Aimee Allen, and Sammi Malek**.

Mark Sullivan

Christopher Karagheuzoff

Kevin Bedell

Joshua Colangelo-Bryan

Lauren Rasmus

Sammi Malek

منتدى المستقبل

منذ العام 2004 اصبح منتدى المستقبل هو التعبير الدولي القوي على ضرورة الاستجابة لمطالب الاصلاح والتحول الديمقراطي.

انعقاد الدورة الثانية لمنتدى المستقبل بالبحرين هي:

- تعبير عن الاحترام الذي تتمتع به مملكة البحرين كدولة؛
- تقدير لمشروع جلالة الملك الاصلاحي بإعتباره نموذج لدول الإقليم.

ماذا تريد المعارضة ؟

المعارضة تنشط منذ يناير 2005 في التحضير للمنتدى الموازي من خلال "الأمانة العامة للمؤتمر الدستوري"، وهي تستهدف توظيف المناسبة واستغلال حساسية الدولة البحرينية تجاه الرأي العام العالمي وحرصها على علاقاتها مع الغرب من اجل:

- السعي لخلق تباعد بين مواقف مجموعة الثمانية ومملكة البحرين وحثها لقطع المعونات أو ربطها بتحقيق تغييرات لصالح مخططات المعارضة.
- الضغط على مجموعة الثمانية للتوقف عن توصيف تجربة الاصلاح والتحول الديمقراطي بأنها "نموذجاً يحتذى" به اقليمياً.
- توظيف آليات منتدى المستقبل لنقل معركتها عن "الوضع الدستوري" الى الخارج وللكشف عن نقاط الضعف في المشروع الاصلاحي تنفيذاً لقرارات المؤتمر الدستوري الثاني.
- استغلالها في حملاتها الاعلامية لمعركة انتخابات 2006.

ماذا تريد البحرين من المنتدى؟

- تأكيد دور اصلاحات البحرين السياسية والاقتصادية الرائدة في المنطقة.
- تعزيز اختيارها كنموذج للاصلاحات والتحول الديمقراطي (أدوات+ آليات) تحتذي به دول الجوار.
- دعم دور البحرين في المساهمة في فعاليات الديمقراطيات الجديدة والحفاظ عليها ونشر الوعي الاصلاحي.
- الحصول على الدعم الدولي الضروري لتثبت نجاحات وتطوير التجربة الديمقراطية بالبحرين.
- النظر في الجانب التنفيذي لمتابعة قرار الموافقة على اقامة مركز اقليمي للتدريب على الاعمال والمشروعات لمساعدة الشباب في قطاع الاعمال.
- ومن الناحية العملية الحصول على التأييد بأن تكون البحرين هي مقر:

  * "الأمانة العامة الدائمة" لمنتدى المستقبل.
  * اقناع بريطانيا بأن البحرين هي المقر الاقليمي لتمكين المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.

Update

المؤتمر الموازي الثاني لمنتدي المستقبل

7 – 8 نوفمبر 2005

اكتملت السيطرة الكاملة للعناصر الشيعية على أعمال المؤتمر .

اللجنة التحضيرية:

* عبد النبي العكري، منسق اللجنة التحضيرية
* أبتسام علي خميس، مسؤولة وثائق المؤتمر
* موسى الموسوي، مسؤول الاستقبال والتنظيم

بعد خروج فريدة غلام لأسباب صحية !!

وتم التعاقد مع جولد مارك للعلاقات العامة (العرادي)، لتقوم بمهمة تنظيم أعمال المؤتمر (www.goldmarkonline.com) .

تعتبر جولد مارك احد الاستثمارات التجارية لتنظيم الجبهة الشعبية (جمعية العمل الديمقراطي) .

الفيلق الاستراتيجي

سـري للـغـايـة

في اجتماع جلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة مع مجلس الدفاع الاعلى (2005/2/26) أشار إلى ان الظروف تتطلب أقصى درجات اليقظة، وتكامل عمل المؤسسات الأمنية والسياسية. وأكد على ان مهام حماية الوطن في عمل موحد وخطط مشتركة من أجل مواجهة التحديات عن طريق الأمن الشامل بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية.

- المشروع الإصلاحي يدخل مرحلته الثانية (2005-2010) والمتمثلة في بناء المؤسسات القادرة على تفعيل نهج "ميثاق العمل الوطني" من خلال آليات العمل في المجتمع المدني (السلطة الخامسة).
- الظروف التي أشار لها جلالة الملك هي تحديات وطنية واقليمية ودولية متداخلة ومعقدة. و"ساحة القتال" (Battle Field) لهذه التحديات هي المجتمع المدني البحريني (السلطة الخامسة).
- المرحلة الجديدة لتطوير مشروع التحول الديمقراطي تحمل في طياتها مهددات جديدة وتحديات جديدة وتشكل في عمومها مخاطر على الأمن الوطني وسيادة مملكة البحرين واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- مصادر الاختراق الواضح لأمن الوطن والمواطن البحريني وجميع آليات تشويه مسيرة التحول الديمقراطي والإساءة لرموز السيادة وتخريب الاقتصاد وزع الفرقة وضرب النسيج الاجتماعي وزعزعة الأمن الوطني تتركز حالياً في دائرة "المجتمع المدني".
- الدور المتزايد للسلطة الخامسة يبرز مع العلم بأن الدول الحليفة الأساسية (الاتحاد الأوروبي +أمريكا) تعد عدداً من الإجراءات القانونية والسياسية لتحويل ثقل علاقاتها مع مملكة البحرين (كما في جميع أنحاء العالم) من الدولة إلى المجتمع المدني.

- ضعف وجود قيادات ميدانية مدنية موالية يمكن الاعتماد عليها محدود في الوقت الحالي وعزوف عدد كبير من القطاعات الموالية للنشاط في الحياة السياسية يفتح ثغرة تستغلها المعارضة في تمكين سيطرتها بالكامل على المجتمع المدني.
- المعارضة وبكافة ألوان طيفها (دينية وعلمانية) وحسب رصد الأجهزة الأمنية تدير نشاطها من خلال كوادر متفرغة للنشاط السياسي لا يزيد عددها عن **150** شخصاً على أقصى تقدير.
- في الفترة الأولى لدعم قدرة "المشروع السياسي" لجلالة الملك حفظه الله هنالك احتياج عاجل وضروري لأشخاص يتوفر فيهم الولاء المطلق والثقة والانضباط المعنوي والأخلاقي العالي والقدرة السريعة على الاندماج في الحياة السياسية.
- المنبع المقترح لتدبير الموارد البشرية لهذا "الفيلق الاستراتيجي" هو وزارة الدفاع والحرس الوطني. وهي جهة تتوافق مرجعيتها مع إستراتيجية المشروع على المستويين المباشر والطويل المدى (تأمين الجبهة الداخلية).
- تتوفر في منسوبي الدفاع المعايير المطلوبة والتي تم اختبارها وتطويرها معنوياً وفكرياً وإعدادها للمجال المناسب وللوقت المناسب لتوظيفها في حماية الأمن الوطني والدفاع عن سيادة المملكة ورموزها.
- الاختراق الحادث الآن للمجتمع المدني البحريني بواسطة المعارضة وعلاقاتها الدولية المشبوهة وارتباطاتها الاقليمية يشكل أخطر تهديد للبلاد.
- المدخل المناسب لحماية "الجبهة الداخلية" وتأمين سلامتها هو التأثير على المعارضة من خلال تأسيس آليات "مدنية" وبناء المنظمات الموازية القادرة على التصدي لمنظمات المعارضة واحباط تآمرها على استقرار البلاد وبصورة عاجلة.

المطلوب

- اختيار 75-100 شخص من المؤسسة العسكرية (من داخل الخدمة أو من الذين يودون التقاعد للغرض المحدد أو لقرار من الدفاع) يتسم بالنضوج الاجتماعي وحسن السيرة لإعدادهم لتنفيذ مهام سياسية خلال 5 سنوات القادمة.

- تتراوح أعمارهم بين 25 و45 عاماً. تعليم ثانوي كحد أدني. يتم دمجهم بسرعة في الحياة المدنية وإعادة تأهيلهم حسب خطة معتمدة لتوظيفهم في دعم آليات تنفيذ المشروع السياسي.

حماية الثوابت وأهداف المشروع الإصلاحي ستبقى النهج الراسخ للقوات النظامية (الدفاع+الداخلية+الحرس الوطني+الأمن الوطني) في مملكة البحرين وهي قادرة لانجاز أي واجب يسند إليها في الداخل والخارج بما يسهم في الأمن والاستقرار الذي تنعم به مملكة البحرين.

آليات الإعلام والدعاية الشيعية

لا يمكن فصل شيعة البحرين عن شيعة إيران أو العراق أو لبنان أو أي منطقة في العالم؛ لأنهم ينطلقون من أجندة واحدة يجتمعون عليها ويتحركون من خلالها، وقد صرح بهذا كبراؤهم ومنظروهم. ومن المهم بمكان أن نقدم بهذه المقدمة قبل الخوض في التفاصيل؛ لأجل أن نعرف مع من نتعامل، وكيف يعمل، والميكانزمات التي يتبعها في عمله.

مفهوم التضليل الإعلامي

لكي يؤدي التضليل الإعلامي دوره بفاعلية أكبر، لابد من إخفاء شواهد وجوده؛ أي أن التضليل يكون ناجحا عندما يشعر المضَللون بأن الأشياء على ما هي عليه من الوجهة الطبيعية والحتمية؛ وبإيجاز شديد نقول: (إن التضليل الإعلامي يقتضي واقعا زائفا هو الإنكار المستمر لوجوده أصلا)، ولو تأملنا جديا فكرة التضليل الإعلامي الشيعي لوجدناها قائمة أساسا على فكرة نفسية بالدرجة الأولى، تستمد تطبيقاتها العملية من استخدام آليتين هما (الإنكار) و(التبرير)، وهما آليتان دفاعيتان يلجأ إليهما الفرد في مواقف يحتاجها لإعادة توازنه النفسي والشخصي، ولكن حُولت هذه الفكرة وطبقت تطبيقا واسعا على الإعلام والتضليل الإعلامي؛ لأنها تُستخدم لغرض (تشويه) و(تزييف) الواقع من خلال خلط الأفكار والدوافع والصراعات التي تمثل تهديدا له.

يقول مبدأ الإنكار على فكرة رفض الاعتراف بوجود التهمة حتى لو كانت حقيقة، وهي إستراتيجية شائعة لدى الإنسان نشاهدها بكثرة لدى الأطفال عندما يُصر بعضهم على القيام بعمل غير مرغوب فيه، ويخافون عقاب آبائهم. ويقوم مبدأ (التبرير) على فكرة إعطاء أسباب مقبولة للسلوك المرفوض اجتماعيا بغرض إخفاء الحقيقة، فمثلا يخدع الناس أنفسهم بالتظاهر بأن الموقف السيئ في الحقيقة موقف جيد، أو أن الموقف الجيد في الحقيقة سيئ. فالإعلام الشيعي عندما يستخدم التضليل إنما يلجأ إلى آليات نفسية بغرض التأثير على عقول الناس، ولأجل قلب الحقائق، وهذا الأمر يماثل عملية تبدل المواقف ولكن باتجاه معاكس.

الإعلام الدعائي

لقد نجحت وسائل الإعلام في خلق اهتزازات قيمية في السلوك لدى المجتمعات ثابتة القيم نسبيا؛ لذلك تجد أن الإعلام يغير الأهمية الاجتماعية والمعنى السياسي للأوصاف التقليدية، وبعضَ الرموز الرئيسية في المجتمع، فضلا عن قدرة الإعلام على توجيه عقول الناس، ومحاولة تشتيت الانتباه نحو قضية ساخنة لغرض تقليل أهمية موضوع أو قضية تثير الرأي العام. وقد أثبتت الدراسات أن الإعلام نجح في ذلك عندما استخدم إستراتيجية الإعلام الدعائي، وهو شكل من أشكال الفن الذي يصعب تحديد إطار لهويته نظرا للتطور المستمر الذي يبديه من أجل مواكبة المزاج العام، كما يخلو هذا الفن من أي إجماع على ما يمكن اعتباره سلوكا صحيحا أو خاطئا أو تكتيكيا فعالا أو غير فعال .

ويعالج موضوع تأثير الإعلام والدعاية عقولَ الناس واتجاهاتهم حول رأي ما أو قضية تهمهم، يتحدد من خلال استخدام الطرق والوسائل الكثيرة في التأثير، ومن الأساليب التي يتبعها أصحاب الدعايات هي :

1- استغلال مواضع الضعف عند الإنسان .

2- استغلال ضعاف الشخصية لقبول الدعاية .

3- تسخير الألسنة المقبولة مثل خطيب أو مدرس أو مذيع.

4- التأثير في المجتمع بسبب أقلام الأدباء.

5- تحري الجماعات لأجل نشر دعاياتهم، وخصوصا إذا كان للجمعية عنوان براق.

6- تحري الحق النصفي؛ أي ذكر بعض الحقائق والسكوت عن بعضها الآخر.

7- تأويل الحق باطلا والباطل حقا.

8- خط الباطل بالصحيح؛ حتى يُخدع السامع والقارئ والناظر بالصحيح الموجود، فيظن أم كل ما يرى ويسمع صحيحا .

أسلوب الإعلام الشيعي

وبهذا يمكننا تحديد طريقة عمل الإعلام الشيعي في البحرين وغيرها بالنقاط التالية :

1- الإنكار والتبرير :يُعرَض المنهج الشيعي في التعاطي الإعلامي في قنواتهم الإعلامية لأجل التبرير على أنه مسألة ذات

شقين لا ثالث لهما، إما ولاء للوطن ومصالحة العامة (ما يتبناه الشيعة في خطابهم) أو ولاء لقبيلة (الخطاب الحكومي ومن ورائه السنة)، ويرمون الطرف الآخر (السنة) بدائهم وينسلون، وينكرون كل الأغراض المخفية من وراء تحركاتهم، ويبررونها بالهدف المعلن.

2- المحاصرة الإعلامية (الإرهاب الفكري): وهي طريقة الحملات الدعائية المضادة والتشهير بفكرته، فإذا وقف من يرد عليهم أو يخالفهم الرأي يتكتلون ضده بمقالات ودراسات وتحليلات، ربما تصل في أحايين كثيرة إلى الطعن في شخصه، من باب إضعافه وتقيل مصداقيته، والنيل من عزيمته، ليخاف ويوقف نشاطه.

3- التشنيع بالخصم: وهذا ما يستخدمونه مع أي شخصية لا يريدونها (رئيس/مدير/وزير)، فيفتعلون ± من خلال معاونيهم من الموظفين في الوزارات- مشكلة معينة، ويبدؤون بتركيز الأضواء عليها، وتضخيم الهفوات أو الأخطاء والضرر الحاصل منها على البلاد ككل.

4- الحقائق المقلوبة أو الناقصة: مسألة أصل البحرين شيعة مثال جيد، وهي مسألة أثبتها كاتب موسوعة التاريخ البحريني وفريق عمله الشيعي، بل إنهم نسبوا كثيرا من علماء السنة القدماء وأدبائهم وشعرائهم إلى مذهبهم، وكثيرا ما يكررونه في مآتمهم ومحافلهم وكتاباتهم، حتى أصبح عقيدة راسخة في أذهانهم، بل في أذهان كثير من أهل السنة الآن.

.5الاستعطاف: مع استغلال كل العناصر السابقة، يحاولون تمثيل دور الضحية بكل أبعادها، ويخرجون إلى المحافل الدولية والمنظمات الحقوقية بهذا الوجه، بل على أنهم أقلية في بعض بلدانهم .

6- اقتناص الفرص: هناك تتابع واضح لكل الفعاليات على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي؛ حيث يحاضرون ويتحدثون بالطريقة والآلية المذكورة.

7- تبني القضايا الشعبية: ربما تبنوا بعض القضايا التي تمس شعب البحرين أجمع ±سنة وشيعة- لأجل كسب أناس إلى صفوفهم وإضفاء شيء من المصداقية لعملهم، كقضايا البطالة والفقر وسوء الدخل . . . الخ.

8- التعظيم والتلميع: فهم يُبرزون شخصيات، ويصطنعون لها هالة من العلم والمعرفة، ثم يتصرفون على هذا المنوال (لاحظ إذا دخل متعمم ولو مبتدئ تحوطه جماعة لإظهار أهميته، ويتفاعل الحضور معه، وقس على ذلك)، ولهذا يركزون على المكتسبات ويلمعونها، مثال على ذلك قولهم في حزب الله إنه صَنَعَ (وهو حزب صغير) ما لم تصنعه دول متجمعة في إسرائيل.

9- التحدث باسم الكل: وهي صبغة واضحة في خطابهم الإعلامي، إذ يتحدثون باسم الجميع، ويغلب عليهم التعميم، وبيانات المعارضة في موقع (صوت البحرين) لا تتحدث عن نفسها فقط، بل تستخدم مصطلح (الشعب)، وتستخدم في الدائرة الأخرى المخالفة مصطلح (العائلة الخليفية)، وهذا يعني أن كل من كان مع المعارضة فهو الشعب، ومن وافق العائلة الحاكمة في أي قضية مهما صغرت فهو معها ويأخذ حكمها ما دام يعارض شيئًا من قناعاتهم.

10- التكرار : فهم يكررون رسائلهم كلما سنحت الفرصة، وكثر التكرار تجعل المتلقي يعتقد بصدقها، وهذا توسع الدائرة .

عوامل نجاح الخطاب الإعلامي الشيعي

يجب أن نعرف الأسباب التي أدت إلى نجاح الخطاب الشيعي الإعلامي، وتخلف الحكومي والسني على السواء، ونحصرها في النقاط التالية: (سنضرب مثالا بقناة المنار وصحيفة الوسط البحرينية :(

1- تغطية إعلامها لقضايا العالم من منظورهم: وهذا واضح في قناة المنار، إذ الخطاب الشيعي بارز في كل القضايا الدولية، فيلاحظ توافق التحليلات التي تقدم عبر المنار عن المعارضة البحرينية ومظاهرات الشارع وأحداث السفارة الأمريكية مع خطاب المعارضة ورأيها.

2- توحيد الخطاب الشيعي بأهداف واضحة: فما تقوله المنار مثلا هو هو ما يقوله السيستاني، وهو ما تقوله إيران، وما يقوله نصر الله، وهو ما ينقل عبر الوسط أو عبر إذاعة إيران التي تبث بالعربية ولها رواج كبير في صفوف الشيعة عندنا.

3- الحوزات والمآتم: العق الشيعي عقل تابع في تكوينه، والتبعية بالنسبة له تبدأ من المأتم والحوزة العلمية، ورجالها (المعممون) لا يحيدون قيد أنملة عن مراجعهم الكبرى في النجف وقم، وهذا يساعد على توحيد المصادر الموجّهة؛ بمعنى أننا نتعامل مع توافق المرجعيات مع وكلائهم المحليين (المعممين) مع القنوات الإعلامية لتوجيه رجل الشارع الشيعي.

4- الوحدة الموضوعية: الفكر الشيعي قائم علم على مسألة الاضطهاد السياسي وضرورة المقاومة واستغلال الفرص؛ وهذا كله يظهر في شكل وحدة موضوعية في الخطاب الإعلامي الشيعي، مما يساعد على التركيز وعدم التشتيت.

.5اقتناص الفرص: فلهم شبكة معلومات دولية تزودهم بجميع المناسبات المهمة التي يحاولون من خلالها بث رسالتهم وتوضيح مواقفهم، باستخدام الطرائق سالفة الذكر.

6- وسائل ظاهر وخفية: وهذا يجعل محاولة ضرب مصدر التوجيه صعبا للغاية، فيمدون إلى الوسائل الظاهرة لتوجيه الأنظار إليها، في حين يتحرك العنصر الموجّه والمنظّر بحرية.

7- اختيار العناصر وإبرازها: هم يختارون العناصر التي لديها قابلية التطوير، ويعملون على تطويرها، فعلى سبيل المثال 90٪ من العاملين في صحيفة الوسط من الشيعة، وفي الأغلب لم يكونوا معروفين بأنهم كُتّاب (ضياء الموسوي وعباس بوصفوان مثلا) ولكن يملك قابلية لتطوير الذات، يخضع لعملية تدريب مكثفة، ثم يبرز إعلاميا (عبر الأعمدة والندوات)، ليصبح في القريب مرجعا يعتد بقوله.

8- فقد الحكومة أو السنة لكل هذه العناصر: وبالطبع ستكون المحصلة ما نحن عليه اليوم، فالحكومة اتخذت منهج فرض الأمر الواقع (اليد العليا) وتجاهلت الخطاب الإعلامي الموجّه، فتحول الإعلام الرسمي إلى أداة مشلولة، وبغياب سياسة استثمار العناصر انقلب الجهاز إلى أداة لملء الفراغ.

مشـــــروعـــات الـــقـــوانـــيـــن

أولـــــويـــات عـــاجـلـــة

سـري لـلـغـايـة

التصنيف	القانون	الأهمية	المحتوى	الميزة النسبية	الفرص	الوضع الحالي	الأولوية النسبية
الإرهاب	مكافحة الإرهاب	إستراتيجية الأمن الوطني الشامل	يتكون من 35 مادة تعالج كل الاحتمالات الخاصة بمكافحة الإرهاب.	إجازته تزيد من الدعم الدولي خاصة أمريكا والاتحاد الأوروبي للبحرين باعتبارها نموذج يحتذى.	اعتراضات حادة من كافة الكتل النيابية، ولكن لا خيار إلا بفرضه ومهما كلف الأمر	مجلس النواب منذ 16 مارس 2005	أولوية قصوى 1
	اتفاقية مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب		يتكون من مادتين. يتوافق التصديق مع قرار المجلس الأعلى لدول التعاون في دورته 24 في الكويت الأسبوع الأخير من ديسمبر 2003؛ واتفاقية مكافحة الإرهاب لدول مجلس التعاون ف الأسبوع الأول من مايو 2004	دعم العلاقة الأمنية داخل منظومة دول مجلس التعاون الخليجي؛ عضوية البحرين في معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي؛ والالتزام بقرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في التصدي للإرهاب.	تجاهل من النواب	مجلس النواب منذ 20 أكتوبر 2004	
	المفرقعات والأسلحة والذخائر (تعديل قانون 1976)		يتكون من 3 مواد تستهدف سد ثغرات القانون 16 لعام 1976 المعدل في العام 1999.	يطور القانون الساري حالياً ويسد الثغرات بالتكامل مع قانون الإرهاب.	عدم وجود اعتراضات عليه لا يمكن تبرير تجاهله	مجلس النواب منذ 20 ديسمبر 2004 (معاد من الشورى)	

التصنيف	القانون	الأهمية	المحتوى	الميزة النسبية	الفرص	الوضع الحالي	الأولوية النسبية
الأمن العام	الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات	إستراتيجية الأمن الوطني الشامل	يتكون من 35 مادة ؛ الفصل الأول ينظم الاجتماعات العامة (14 مادة) والفصل الثاني ينظم المواكب والمظاهرات والتجمعات (6 مادة)؛ الفصل الثالث يحدد العقوبات (10 مادة)؛ والفصل الرابع يتعلق بالأحكام المتنوعة (5 مواد)	يتوافق مع التطورات السياسية منذ العام 2002، ويحتوي الثغرات. حيوي للغاية لتنظيم والسيطرة على الحراك السياسي والتعامل الصارم مع الاتجاهات المتطرفة في البلاد. يتكامل مع حزمة قوانين حماية الأمن الوطني الأخرى	تعديل محتويات قانون رقم 18 للعام 1973؛ بالإضافة إلى قانون 17 لعام 2002 الخاص بنظام المحافظات	مجلس النواب منذ 1 نوفمبر 2004	أولوية 2

التصنيف	القانون	الأهمية	المحتوى	الميزة النسبية	الفرص	الوضع الحالي	الأولوية النسبية
الأمن العام	الصحافة والطباعة والنشر	إستراتيجية الأمن الوطني الشامل	يتكون من 84 مادة تغطي مجالات تنظيم الطباعة والنشر (17 مادة)؛ وتداول المطبوعات (5 مادة)؛ وتنظيم الصحافة وحقوق وواجبات الصحفي (33 مادة)؛ وأسس الرد والتصحيح وتأديب الصحفي (8 مادة)؛ والمسؤولية الجنائية للنشر في الصحف (6 مادة) والإجراءات والمحاكمات في جرائم النشر (17 مادة).	تنظيم السلطة الرابعة	مشروع إبراهيم بشمي منذ 23 مارس 2005	مجلس النواب منذ 27 ديسمبر 2003	أولوية 3
	السجل السكاني وبطاقة الهوية (قانون 1984)		تعديل القانون 9 لعام 1984، وتعديل القانون 2 لعام 1975 ليتوافقا مع التطورات المؤسسية والتكنولوجية	تنظيم حركة السكان ورصد متغيراتها وتسهيل المعاملات	لا اعتراض عليه	مجلس النواب منذ 16 أغسطس 2005	أولوية 4

التصنيف	القانون	الأهمية	المحتوى	الميزة النسبية	الفرص	الوضع الحالي	الأولوية النسبية
الأمن الاقتصادي	المصرف المركزي	إستراتيجية الأمن الوطني الشامل	ينظم بصورة شاملة قطاع المؤسسات المالية من خلال 187 مادة؛ الصلاحيات+ العمليات+ المعلومات+ الرقابة+ فض النزاعات+ الحماية	البحرين مركز مالي يتطور بسرعة في مناخ العولمة وحركة رأس المال والاستثمار وما يتطلبانه من حماية وثقة.	لا اعتراض عليهما	مجلس النواب منذ 21 مارس 2005	أولوية 5
	غسيل الأموال (تعديل 2001)		تعديل قانون 4 لعام 2001 ليتوافق مع التزامات البحرين في مكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب	دعم حاكمية الدولة على القطاع الاقتصادي (مؤسسة نقد البحرين+ سوق الأوراق المالية+ المصارف)		مجلس النواب منذ 17 مايو 2005	

المجتمع المدني في البحرين

إستراتيجية التنظيم وإعادة التأهيل

سـري للغاية

- أخطر تحدي يواجه ترشيد وتنظيم تجاوزات المعارضة هو كيفية دعم وتمكين إدارة تنمية المجتمعات المحلية بوزارة الشؤون الاجتماعية لأن تعمل في تناغم تام مع أولويات مشروع حماية وتأمين الجبهة الداخلية من أي اختراقات أو استغلال بواسطة المعارضة.
- تعتبر "إدارة تنمية المجتمعات المحلية" ومنذ العام **2002** أهم ركائز تنمية وتأهيل المجتمع المدني في البحرين بأعتبارها الجهة المسؤولة عن تسجيل ومتابعة أداء الجمعيات السياسية والخيرية والاجتماعية والثقافية في مملكة البحرين، وستتحول مسؤولية السياسية منها إلى وزارة العدل حال إجازة قانون الجمعيات السياسية.
- هنالك إخفاقات عدة تمثلت في عدم قدرة القيادة الحالية في استيعاب المتغيرات والتداعيات المرتبطة بتجاوزات المعارضة (التساهل مع مركز حقوق الإنسان+الشفافية .....الخ).
- مهام هذا القسم منذ العام **1992** عديدة ومتنوعة يأتي في مقدمتها إعداد خطط التنمية الاجتماعية بمختلف مجالاتها حسب توجهات وسياسة الدولة من خلال تنفيذ الخطط الهادفة لنشر برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية التي تهدف الى تنمية المهارات ووضع الخطط والسياسات التي تدعم الموارد البشرية.
- لم تستوعب الإدارة بعد التحديات التي فرضتها المرحلة الأولى (**1999-2004**)، وتبدو انها لا تملك الرؤية وعاجزة عن التعامل مع تلك التحديات التي ستفرضها المرحلة الجديدة (**2005-2010**) للمشروع الإصلاحي.

أهداف قسم الجمعيات

أهم أهداف قسم الجمعيات الأهلية (السياسية والثقافية) والتعاونية توجيه الجمعيات والصناديق الخيرية للالتزام بالأنظمة والقوانين وتطوير القيادات التطوعية لتحسين أوضاع الجمعيات الأهلية والتعاونية وتعزيز دور الجمعيات السياسية والثقافية والأندية الأجنبية والصناديق الخيرية للإسهام في خدمة المجتمع وتقديم الدعم الفني والإداري لهذه المؤسسات التطوعية . .

اختصاصات قسم الجمعيات

لهذا القسم مهام عديدة ومتنوعة تفرضها عليه أهدافه الموجهه نحو كامل مكونات المجتمع المدني في مملكة البحرين، لكننا نستطيع أن نحصر أهم مهامه واختصاصاته في: .

- دراسة طلبات الجمعيات السياسية والثقافية والصناديق الخيرية والأندية الأجنبية للأنشطة والمشروعات ومتابعة إجراءات الترخيص لها والإشراف على الجمعيات العمومية للجمعيات والأندية ومنح تراخيص جمع المال بتطبيق قرار رقم (19) لسنة 1994 وتنظيم الندوات والدورات التدريبية الخاصة بالجمعيات الأهلية والتعاونية وإشهار الطلبات الجديدة الخاصة بتأسيس جمعيات وأندية وصناديق خيرية. .
- تقوم الإدارة بتطوير وتطبيق القوانين والانظمة المعتمدة والخاصة بالعمل الاجتماعي التطوعي للمؤسسات الاجتماعية الاهلية والاجنبية حسب القانون رقم (21) لسنة 1989 من خلال متابعة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية في الجمعيات والاندية الاهلية والاجنبية، وتقديم الاستشارات الفنية والدعم المالي المتوفر التطوير انشطتها، ومتابعة أنشطة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والتوفيرية حسب متطلبات القانون رقم (8) الخاص بالتعاون لسنة 1972. .

- أخطر تحدي يواجه ترشيد وتنظيم تجاوزات المعارضة هو كيفية دعم وتمكين إدارة تنمية المجتمعات المحلية بوزارة الشؤون الاجتماعية لأن تعمل في تناغم تام مع أولويات مشروع حماية وتأمين الجبهة الداخلية من أي اختراقات أو استغلال بواسطة المعارضة.
- تعتبر "إدارة تنمية المجتمعات المحلية" ومنذ العام **2002** أهم ركائز تنمية وتأهيل المجتمع المدني في البحرين بأعتبارها الجهة المسؤولة عن تسجيل ومتابعة أداء الجمعيات السياسية والخيرية والاجتماعية والثقافية في مملكة البحرين، وستتحول مسؤولية السياسية منها إلى وزارة العدل حال إجازة قانون الجمعيات السياسية.
- هنالك إخفاقات عدة تمثلت في عدم قدرة القيادة الحالية في استيعاب المتغيرات والتداعيات المرتبطة بتجاوزات المعارضة (التساهل مع مركز حقوق الإنسان+الشفافية .....الخ).
- مهام هذا القسم منذ العام **1992** عديدة ومتنوعة يأتي في مقدمتها إعداد خطط التنمية الاجتماعية بمختلف مجالاتها حسب توجهات وسياسة الدولة من خلال تنفيذ الخطط الهادفة لنشر برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية التي تهدف الى تنمية المهارات ووضع الخطط والسياسات التي تدعم الموارد البشرية.
- لم تستوعب الإدارة بعد التحديات التي فرضتها المرحلة الأولى (**1999-2004**)، وتبدو انها لا تملك الرؤية وعاجزة عن التعامل مع تلك التحديات التي ستفرضها المرحلة الجديدة (**2005-2010**) للمشروع الإصلاحي.

كما تعمل إدارة تنمية المجتمعات المحلية على دعم وتنمية قدرات المرأة البحرينية من خلال تطوير البرامج والمجالات الموجهة إليها ضمن اتجاهات وإمكانيات حديثة ومتطورة ، وتتكفل الإدارة بالترخيص لفتح دور الحضانة الأهلية والخاصة والإشراف عليها من النواحي الاجتماعية والفنية حسب المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1999ودراسة وتقييم طلبات تأسيس دور الحضانة .

التـــحـــــديـــــات

في اجتماع جلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة مع مجلس الدفاع الاعلى (2005/2/26) أشار إلى ان الظروف تتطلب أقصى درجات اليقظة، وتكامل عمل المؤسسات الأمنية والسياسية. وأكد على ان مهام حماية الوطن في عمل موحد وخطط مشتركة من أجل مواجهة التحديات عن طريق الأمن بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية.

المجتمع المدني (السلطة الخامسة) هو ساحة الحرب (Battle Ground) ومن خلالها يمكن للمعارضة مواصلة تآمرها وتخريبها لمسيرة التحول الديمقراطي وتهديد استقرار مملكة البحرين ونظامها السياسي وسيادتها.

- أي محاولة لترشيد عمل منظمات المجتمع المدني (السياسية والثقافية والخيرية) وتجفيف منابع التمويل وتحجيم قنوات النفوذ الاجتماعي للمعارضة ؛ واعادة هيكلة وتنظيم الحياة السياسية ستكون بدايتها من هذه الإدارة.
- بعد إجازة قانون التنظيمات السياسية ستكون وزارة العدل هي الجهة الثانية التي يجب الانتباه ومنذ البداية لتأمين قيادتها والتزامها النهج المقترح لإدارة الجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية.
- على المدى البعيد أي محاولة لتحجيم ومعالجة الاختراقات والتهديد للأمن الوطني وضرب النسيج الاجتماعي والتآمر لتعطيل مسيرة المشروع الإصلاحي أو زعزعة استقرار البحرين ستكون بدايتها من هذه الأدارتين (الشؤون+العدل).

- تزايد حجم ونفوذ وفاعلية دور الجمعيات السياسية والاجتماعية والثقافية (الوطنية والأجنبية).

فرض ان يكون للنشاط الاهلي سياسة استراتيجية وادارة ملتزمة ذات ولاء مطلق تحدد مساره وتوجه نشاطاته وتعمل على تكامله مع إستراتيجية الأمن الوطني بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية..

أسماء موظفي القسم حالياً

بدرية الجيب	رئيسة قسم الجمعيات الأهلية والتعاونية
حميد الشاعر	أخصائي أول أنشطة اجتماعية
سعيد فضل	أخصائي أول أنشطة اجتماعية
محمد الشيباني	أخصائي أنشطة اجتماعية
نوال الذوادي	سكرتيرة

المطلـوب

تغيير قيادة هذه الإدارة بصورة عاجلة، وتعيين شخصية قيادية ملتزمة تماماً بأهداف وخطط المشروع السياسي لجلالة الملك، تصبح ضرورية لكي تكون مهمتها المحورية هي إعادة تأسيس الإدارة بصورة ايجابية وتساهم بفعالية في خطة إعادة هيكلة المجتمع المدني في البحرين.

الظروف مواتية الآن حيث تعكف الوزيرة على تنفيذ خطتها لتنظيم الوزارة الجديدة، مما يسهل من تعيين الشيخة مها آل خليفة بسهولة بنقلها من وزارة الإعلام.

خطاب جلالة الملك لرئيس الوزراء

يطيب لنا أن نبعث إلى سموكم بوافر التحيات وعميق التمنيات بدوام الصحة والعافية ، وننتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا الكبير للجهود التي تبذلونها في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، والسعي الحثيث نحو تطوير الخدمات بما يساهم في تحقيق الهدف الذي نسعى إليه نحو تحقيق الرفاه والعيش الكريم للمواطنين .

إن مشروعنا الإصلاحي وهو يدخل الآن مرحلة التعزيز والتطوير لمؤسسات التحول الديمقراطي ، فان هذا يتطلب أن نحرص على أن تكون مواقفنا تستند على ميثاق العمل الوطني والدستور باعتبارهما ركائز مرجعية للدولة والإطار العام الذي تُفصل فيه استراتيجيات سياسات الحكومة . هذا التمييز بين ثوابت الدولة ومرجعية الحكومة سيتجاوز حالة خلط الأوراق وتبادل الأدوار لتشويه تجربتنا الديمقراطية والتي تقوم بها المعارضة السلبية لإرباك الرأي العام الوطني والعالمي. كما سيسهل من تعاملنا مع القضايا المتكررة التي يتم طرحها من وقت لآخر في قطاعات المجتمع المدني البحريني. وهدفنا من الحرص على هذا التمييز هو التأكيد على أن لا عودة للماضي، وان ثوابت المملكة التي اجمع عليها أهل البحرين لا يمكن إخضاعها للنقاش والمراجعة إلا وفق ما تقرره تلك الثوابت من وسائل واطر قانونية ودستورية ، بينما سياسات الحكومة تخضع لمقتضى الحال ، ومدى نجاحها واستيعابها للمتغيرات .

إن حرصنا على هذا التمييز سيترك للحكومة حرية التعامل بمبدئية واضحة تجاه مختلف القضايا بما يعزز الثقة في قدرتها على تحقيق أهدافها نحو التنمية والاستقرار بشفافية وقوة وثبات .

إن مواضيع مثل الدستور ومطالب تعديله ، والتجنيس ، وآلية تشريع القوانين المنظمة للحياة العامة، والعلاقات الخارجية والسياسة الدفاعية والأمنية هي من قضايا الدولة المبدئية السيادية كما حددها ميثاق العمل الوطني والدستور . ومواضيع أخرى مثل البطالة ، وتحسين المعيشة ، والتعليم ومناهجه ، والخدمات الصحية ، والإسكان ، وغيرها محكومة بسياسات الحكومة في إطار ما قرره الدستور من حقوق وما تكفله الدولة ضمن حدود إمكانياتها وما تفرضه متغيرات الظروف المحلية والإقليمية من تطوير لهذه السياسات. أما الحريات التي تكفل مشروعنا الإصلاحي بحمايتها فقد تأكدت بالدستور ليمارسها الشعب في إطار من القانون وسيادته واحترامه ، ومنه تصاغ مواقف الحكومة بشأن جميع القضايا المتعلقة بالحريات كالمسيرات والمظاهرات والتمييز وإثارة النعرات الطائفية والتعايش بين المذاهب والتشكيك في الانتماء الوطني وحرية التعبير والإساءة إلى الغير . ولا يمكن أن يكون الالتزام بالقانون واللوائح مسألة تخضع للانتقائية وازدواجية المعايير والتساهل .

وبناء على ذلك فإننا نرى ضرورة أن تقوم الحكومة باتخاذ مواقف رسمية من جميع تلك القضايا العامة المطروحة على الساحة ، وتوحيد المفاهيم والمواقف لدى كافة الدوائر الرسمية في المملكة تجاه هذه القضايا ، وان تلتزم كافة الدوائر الرسمية في الدولة بما تلتزمه الحكومة من مواقف ومبادئ وسياسات ، فمسئولية الحكومة مسئولية تضامنية ، مع تكرار التأكيد والإعلان عن تلك المواقف بالطريقة المناسبة لتبقى حاضرة دوما في ضمير المجتمع واتجاهات الرأي العام. وتفضلوا سموكم بقبول أسمى اعتبارنا وخالص مودتنا وتقديرنا حفظكم الله .

تعلمون ان مشروعنا الاصلاحي يدخل الان مرحلته الثانية التي تهتم ببناء مؤسسات التحول الديمقراطي ، هذا يتطلب ان نحرص على ان تكون مواقفنا تستند على ميثاق العمل الوطني والدستور باعتبارهما ركائز مرجعية الدولة والاطار العام الذي تفصل فيه استراتيجيات سياسات الحكومة .

هذا التميز بين ثوابت الدولة ومرجعية الحكومة سيسهل من تعاملنا مع القضايا المتكررة التي يتم طرحها من وقت لاخر في قطاعات المجتمع المدني البحريني وهدفنا من الحرص على هذا التميز هو ان نوضح ان ثوابت مملكة البحرين لا يمكن اخضاعها للنقاش العام بقدر ما هي متيسرة للشرح والاستيعاب . بينما سياسات الحكومة تخضع لمقتضى الحال ومدى نجاحها واستيعابها للتحديات في واقع البحرين المتغير .

ان حرصنا على هذا التميز ايضا سيترك لكم حرية التعامل بمبدئية واثقة لا تتراجع او تصبح صدى لمواقف الوزراء او قيادات العمل الوطني والسياسي وستساهم في استقرار الاوضاع في مملكة البحرين الفتية .

ان الاستراتيجيات الوطنية ، بقطاعاتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تخضع لما تحدده سياسات الحكومة في فترات دورية مختلفة ونعمل معا في اطار ثوابت الدولة على ان تكون متجددة بما يستوجبه تطور الاوضاع داخليا مع تقاطعاتها الاقليمية والدولية .

برلمان الشباب

يستهدف تعزيز روح القيادة ومهارات الاتصالات والتأثير الايجابي في المجتمع. وأهدافه:

* تنمية وطنياً للشباب.

* برنامج تثقيفي في المواطنة

* تنمية المهارات القيادية

لماذا أذن يترك لكي تستغله المعارضة في تدريب كوادرها ؟

- يمول من السفارة البريطانية بتكلفة تقارب 50 ألف دينار.
- سيتم تدشينه في يوليو 2005. واختيار عضوية اجراءاتها تبدأ في 2 مايو 2004. وانتخابات عضويته في 14 يونيو 2005.
- على الرغم من ان آلية "برلمان الشباب هو التعبير عن القضايا الوطنية ومناقشتها تعتبر آراء شخصية ولا تنتمي عضويته لاتجاهات حزبية أو سياسية إلا ان الأجواء التي صاحبت تكوينه تدل على اصرار المعارضة السلبية على:

*اختراق اعماله.

*توظيفه في عمليات الاستقطاب وعكس روح الانقسام على مستوى الشباب.

أحد الفاعلين في لجنته هو نواف المسقطي (القيادي في جمعية العمل الإسلامي) تم إرساله إلى المملكة المتحدة للتدريب (راجع المقال المرفق).

- ستجرى كل فعاليات "برلمان الشباب" تحت أجواء انتخابات 2006. لذلك نوصي بتأجيل تنفيذه إلى ما بعد الانتخابات وبعد التأكد من ان جميع آليات الضامنة لإبعاد مرشحي الشباب أصحاب العلاقة مع المعارضة مهما كانت طفيفة.
- أختيار فريق العمل لهذا البرلمان وعضويته يجب ان تكون تحت السيطرة الكاملة للدولة،وابعاد أي شخص له علاقة بالمعارضة. وذلك لقطع الطريق على جهود المعارضة لدفع مؤيديها إليه واستغلاله.
- أعادة هيكلته ليتوافق تماماً مع غرفتي المجلس (نواب وشورى). وليعكس تجربة وواقع البحرين كما وجه بذلك جلالة الملك.
- تعديل عدد دوائره للتوافق مع تجربة البحرين وعدد دوائرها.

المحافظة	برلمان الشباب	مجلس النواب
الجنوبية	6	6
الوسطى	8	9
المحرق	8	8
العاصمة	8	8
الشمالية	10	9

الاستراتيجية الوطنية للشباب

خطة العمل

أ- المقدمة:

بعد جهود ومشاورات استغرقت ما يقارب 18 شهراً بين الوزارات الحكومية والجمعيات الشبابية والمجتمع المدني انطلقت الاستراتيجية الوطنية للشباب في الثلاثين من مايو 2005، وذلك بعد أن استقبل جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الفريق العامل عليها وصادق على ما جاء فيها من توجهات. كما أصدر توجيهاته السامية بالعمل على التطبيق الفوري على ما جاء في بنودها.

تعبر الاستراتيجية الوطنية للشباب عن إطار عام ورؤية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تطوير وتنمية الشباب. كما تعد أول إستراتجية في البحرين وفي الوطن العربي وضعت لتستهدف الشباب وترتكز على محاور متعددة.

تتناول الاستراتيجية أهم القضايا التي من شانها أن تسهم في رقي ونماء شباب المملكة وفي تحديد أولويات التطوير ضمن الأهداف والبرامج التنموية الوطنية. كما تطرح الاستراتيجية الوطنية للشباب الصفات المرجوة في شباب البحرين، والبيئة المساندة والفرص اللازمة، ليتمكن الشباب من تحقيق قدراتهم الكامنة كلها، كما تهدف إلى الوصول إلى :

"مجتمع يحصل فيه شباب البحرين على التقدير والاحترام لمساهماتهم وإبداعاتهم المتميزة. مجتمع يشعرون فيه بهويتهم الوطنية البحرينية والانتماء والولاء لبلادهم وقيمهم الإسلامية..مجتمع يحصلون فيه على فرص اجتماعية، وثقافية، وصحية، وتعليمية، وفرص عمل متساوية، ليتمكنوا من المشاركة بأداء واجب الوطن عليهم، والمساهمة كمواطنين مسئولين في خلق مجتمع امن ومزدهر ومتحاب"

تعتبر هذه الاستراتيجية الركيزة الأساسية والتي من خلالها رسمت خطة العمل وحددت القيم والمبادئ الاجتماعية التي تؤمن بها المملكة، وهذه القيم:

- الدين الإسلامي
- الهوية العربية
- الوحدة والفخر الوطنيين
- التنمية المتكاملة والشاملة
- الشراكة

- تمكين الشباب
- العدالة بين الجنسين
- المسئولية والمسائلة
- احترام البيئة

تثير الاستراتيجية الوطنية للشباب الجوانب والقضايا الرئيسية التي تخص فئة الشباب وتعنى باحتياجاتهم. هذه الاستراتيجية هي الركيزة الأساسية التي من خلالها رسمت خطة العمل وحددت القيم والمبادئ الاجتماعية التي تؤمن بها المملكة، وهذه القيم:

- الدين الإسلامي
- الهوية العربية
- الوحدة والفخر الوطنيين
- التنمية المتكاملة والشاملة
- الشراكة
- تمكين الشباب
- العدالة بين الجنسين
- المسئولية والمسائلة
- احترام البيئة

تعد الاستراتيجية الوطنية للشباب التزام وطني بالأولويات وخطوات العمل التي تؤمن حكومة البحرين بأنها، وبالتعاون والمشاركة الايجابية مع ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص تستطيع تحقيقها للمساهمة في مساعدة الشباب البحريني في الوصول إلى أقصى أمكانته وخلق مواطن مسئول يسهم ايجابيا في رقي المملكة.

يرتكز إطار عمل الاستراتيجية على 10 محاور عمل أساسية وهي:

الثقافة،

التعليم والتدريب المهني والعمل

وأنماط الحياة الصحية

والعولمة
وتكنولوجيا الاتصالات
والمعلومات وحقوق الإنسان والحقوق المدنية والمواطنة
والرياضة والترويح
والبيئة.
وقد تمخض عن الدراسات والمشاورات لمحاور العمل هذه الاتفاق على 36 هدف استراتيجي و136 أولوية عمل.

كما ينظر إلى الاستراتيجية أنها الوسيلة للتواصل والتعاون والتنسيق بين الشباب والمؤسسات المعنية بهم سواء كانت حكومية أو أهلية، إذ أن الاستجابة لاحتياجات وتطلعات الشباب يحتاج إلى العمل المشترك بين المؤسسات الحكومية والأهلية. إضافة إلى هذا التعاون تؤكد الاستراتيجية على أهمية الاعتراف بالشباب كشركاء في العملية التنموية.

وقد أكد جلالة الملك فور استلامه نسخة الوثيقة على ضرورة تطبيق ما جاء في بنودها في إطار زمني محدد بالتعاون مع الوزارات المعنية الأخرى. ولعل أهم خطوات عملية التنسيق بين الجهات المختلفة وتسهيل تطبيق الاستراتيجية هو تشكيل "الهيئة الوطنية للشباب".

يشكل هذا التصور الأولي عن الهيئة الوطنية للشباب على أنها هيئة حكومية مستقلة تعنى بالشباب وتنسق العمل بين 4 لجان: اللجنة التوجيهية الحكومية، لجنة استشارية شبابية، والمنتدى الوطني للشباب، ولجنة صندوق الشباب. إضافة إلى هذه اللجان، تشتمل الخطة على عدة مشاريع تم الاتفاق عليها خلال المباحثات والمشاورات التي تمت بين الجهات المسئولة والشباب.

الهيكل التنظيمي التأسيسي:

استجابة إلى توجيهات الاستراتيجية الوطنية للشباب، "من اجل دولة ومجتمع متكاملين" فانه من الأهمية تحديد الأساس الذي يؤمن تفعيل الاستراتيجية والتنسيق بين الجهود المبذولة:
الرسم البياني التالي يصور الهيكل الأساسي للمشروع:

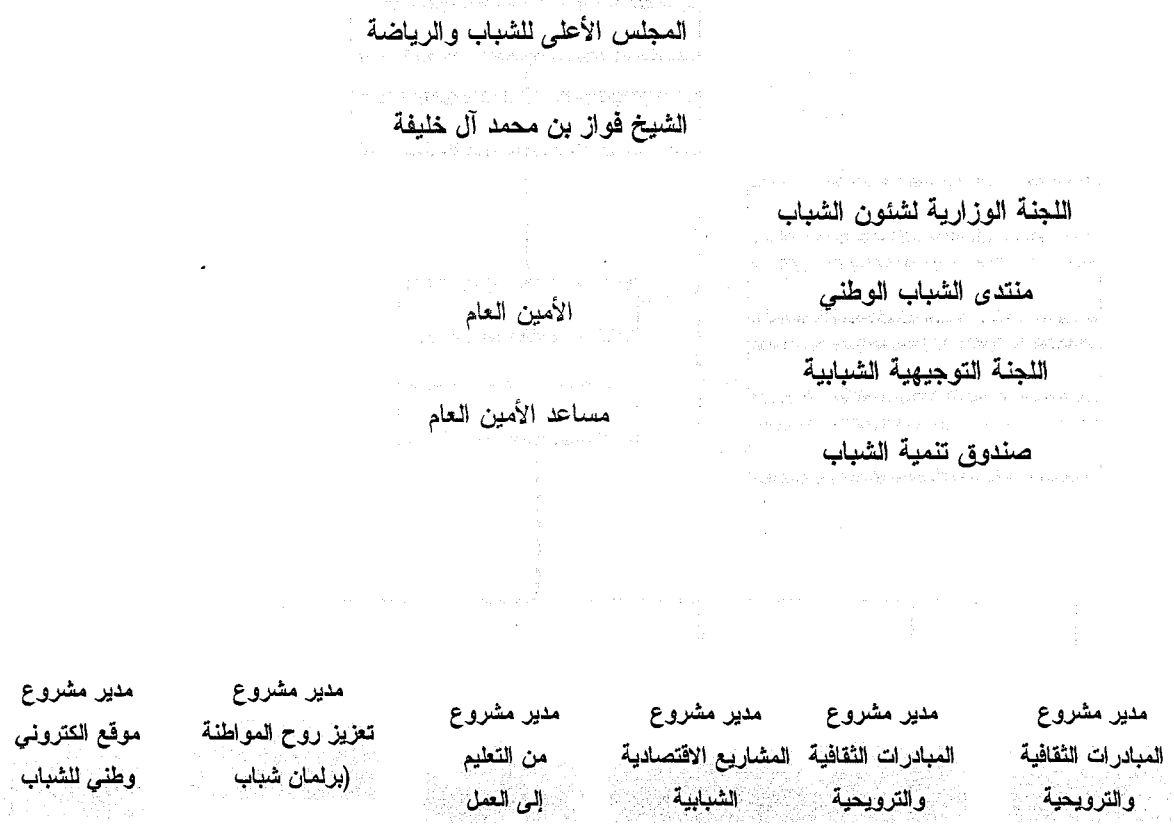

المتطلب الأساسي للمؤسسة هو تشكيل هيئة وطنية الشباب حيث تؤسس تحت إدارة الشيخ فواز بن محمد آل خليفة، إذ إن قيادته سهلت رسم الاستراتيجية الوطنية للشباب.

الهيئة الوطنية للشباب عبارة عن هيئة حكومية مستقلة تناط إليها المهام التالية:

- تسهيل تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشباب
- تقديم توصيات للحكومة بالمسائل التي تتعلق بالمبادرات الشبابية وبرامج إنماء الشباب
- تنسيق عملية التعاون بين الوزارات والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص فيما يعلق ببرامج الإنماء الشبابي.
- تأسيس وتنمية الصندوق الوطني للشباب بهدف تطوير شباب مملكة البحرين
- بحث وتشجيع المبادرات الشبابية والبرامج المتعلقة بالشباب
- توطيد العلاقات مع المؤسسات والهيئات الشبابية الدولية

تتكون **الهيئة الوطنية للشباب** من:

أمين عام، مساعد أمين عام، 6 مدراء مشاريع وثلاث مساعدين إداريين بحيث يكون الشيخ فواز بن محمد آل خليفة الوزير المسئول عن الهيئة.

تتشكل الهيئة من أربع لجان:

1. اللجنة الاستشارية الحكومية:

تكون مهمتها التنسيق والتعاون بين القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة فيما يتعلق بمشاريع الإنماء الشبابية.

تتكون اللجنة من ممثلين الوزارات الحكومية ومسئولي برامج الإنماء الشبابية يجتمعون شهريا تحت رئاسة الأمين العام للهيئة.

2. اللجنة الوطنية التوجيهية الشبابية:

تمثل هذه اللجنة احد مبادئ الاستراتيجية الوطنية للشباب وهي مشاركة الشباب في اتخاذ القرار حيث تقوم اللجنة بنقل آراء واقتراحات الشباب إلى الهيئة المسئولة.

4. منتدى الشباب الوطني:

يمكن المنتدى أعضاء المؤسسات والجمعيات الشبابية الأهلية، سواء كانت سياسية أو ثقافية بتبادل الخبرات والآراء وإقامة الأنشطة المشتركة. يلعب المنتدى الشبابي دور الشريك الرئيسي للهيئة الوطنية للشباب.

3. صندوق الوطني للشباب:

يقوم الصندوق بمهمة الدعم والتمويل الدائم للفعاليات والمشاريع الشبابية، وهو يتلقى المساهمات من الحكومة مشاركة مع القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الداعمة. تستخدم المساهمات المستمرة والدائمة كرأس مال أولي، يستثمر ويستخدم العائد في تمويل المبادرات الشبابية

خطة العمل التنفيذية:

أكتوبر- نوفمبر 2005	- مناقشة الحكومة بما يتعلق بمتطلبات وتوجيهات الاستراتيجية الوطنية للشباب - مناقشة الهيكل التنظيمي الجديد والتمويل والتشكيل الإداري - تسليم طلب الدعم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ديسمبر 2005- يناير 2006	- تشكيل الهيئة الوطنية للشباب - استلام دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - التوظيف
فبراير- ابريل 2006	- حلقات نقاش حول تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب مشاورات وحوارات مع شركاء برامج التنمية الشبابية - تشكيل الهيكل الأساسي لدعم الهيئة الوطنية للشباب - البدء في تنفيذ المشاريع للهيئة الوطنية للشباب
أواخر يوليو 2006	- الأسبوع الوطني للشباب

ج. المشاريع التأسيسية:

ترتكز محاور العمل العشرة للإستراتيجية الوطنية للشباب على 136 أولوية عمل. ولتداخل وتقارب متطلبات محاور عمل الاستراتيجية، فان المشروع الواحد قد يشتمل على أكثر من محور عمل. توصي خطة عمل الاستراتيجية على تنفيذ 6 مشاريع خلال 12 شهر القادم. تهدف هذه المشاريع إلى تلبية احتياجات الشباب والتي عبروا عنها خلال فترة تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب كالتعبير عن آرائهم، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والوطنية وزيادة المساحة الثقافية والترفيهية للشباب، بالإضافة إلى توفير مصادر المعلومات الأساسية.

تتضمن هذه المشاريع الستة 96 أولوية عمل من أصل 136 المنصوص عليها في وثيقة الاستراتيجية وتتلخص هذه المشاريع في التالي:

- الموقع الالكتروني الوطني للشباب
- تعزيز روح المواطنة
- من التعليم إلى العمل
- إدارة المشاريع الاقتصادية الشبابية (الأعمال الحرة)
- برنامج المهارات الحياتية
- المبادرات الثقافية والترويحية

1. الموقع الالكتروني الوطني للشباب:

وصف المشروع:

يعتبر الموقع الالكتروني الوطني للشباب المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالخدمات والبرامج والأنشطة التي تقدمها المؤسسات الحكومية والمؤسسات الشبابية والتي تستهدف الفئة العمرية 15-30 سنة، وهو موقع للشباب البحريني ويدار من قبلهم كما يوفر لهم منتديات نقاش بالإضافة إلى وراديو الكتروني.

خلفية المشروع:

تؤكد الاستراتيجية الوطنية للشباب على أهمية تصميم موقع وطني للشباب فهو موقع يزود الشباب بمبادئ الاستراتيجية والمبادرات الناتجة عنها ويمنحهم فرص المشاركة بآرائهم وأفكارهم. ويزيد انتشار وسائل الاتصال الحديثة وسهولة استخدامها من قبل الشباب البحريني من أهمية هذا الموقع الذي يشكل مرجع أساسي للمعلومات. وقد أثبتت التجارب في البلدان المتقدمة في هذا المجال أهمية مثل هذه المواقع الالكترونية المعنية بالشباب على غرار ما هو موجود حاليا في كل من استراليا وجنوب أفريقيا.

أهداف المشروع كما نصت عليها الاستراتيجية الوطنية للشباب:

- توفير قنوات ووسائل اتصال ثقافية معنية بالشباب

- نشر الأنماط والسلوكيات الصحية الايجابية
- توعية الشباب بحقهم في الحصول على المعلومات الكافية واللازمة
- التوعية بالآثار السلبية والايجابية للعولمة
- التركيز على أهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في البيئة التعليمية
- زيادة وعي الشباب والمجتمع بمفهوم المواطن المسئول.
- المساهمة في تحريك الشباب للعمل في الحياة الاجتماعية
- تشجيع المساهمات القيادية الفاعلة في المبادرات البيئية الوطنية

خطوات العمل:

1- تشكيل فريق عمل من الشباب ليساهم في تصميم وتنفيذ الموقع

2- تزويد الموقع بالمعلومات المتعلقة بالمؤسسات والبرامج والأنشطة الشبابية بحيث يشكل الموقع مرجع أساسي للمعلومات للشباب والمصدر المساند للمشاريع المنبثقة الأخرى ومنها:

- صحة الشباب
- المهارات الحياتية
- معلومات مهنية
- معلومات عن إدارة المشاريع الاقتصادية الشبابية (الأعمال الحرة)
- الإرشاد للباحثين عن عمل
- أنشطة ثقافية وترويحية
- دعم المبادرات والمشاريع

جدول العمل:

فبراير 2006 – استعراض الخبرات الوطنية والدولية المتعلقة بالمواقع الشبابية
– تشكيل فريق عمل الشباب

مارس 2006 – تصميم الموقع

ابريل 2006 – انطلاق الموقع

الإدارة الرئيسية للمشروع:

الهيئة الوطنية للشباب

الشركاء:

- وزارة الإعلام
- وزارة الصحة
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الشئون الاجتماعية
- وزارة العمل
- مجلس التنمية لاقتصادية
- قطاع الثقافة والتراث الوطني

2. تعزيز روح المواطنة لدى الشباب البحريني

وصف المشروع:

تتضمن هذه المبادرة عدة برامج من شأنها زيادة مشاركة الشباب ومساهماتهم لتنمية مجتمعاتهم، منها:

- تأسيس برلمان شباب البحرين
- العمل التطوعي الشبابي
- الأسبوع الوطني للشباب وجائزة التميز الشبابي
- برنامج تنمية المهارات القيادية الشبابية
- مشروع الهوية البحرينية

خلفية المشروع:

تهدف الاستراتيجية إلى توفير فرص المشاركة الشبابية في برامج الإنماء الوطنية والاجتماعية والتي تنمي روح المواطنة والوطنية لدى الشاب البحريني. فقد أبدى الشباب خلال المناقشات التي دارت أثناء عملية تطوير الاستراتيجية عن حاجتهم للحصول على فرص أكثر للتعبير عن آرائهم.

كما أكد صاحب الجلاله الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين على الدور الايجابي الذي تلعبه الاستراتيجية الوطنية للشباب في تنمية المواطن. وعبرت الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة صاحب الجلالة، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في منتدى دولي إن التنمية الشبابية *" احد أهم أولويات مملكة البحرين..... حاجة المملكة إلى تعزيز روح الانتماء وتحمل المسئولية الوطنية لدى الشباب..... يجب تشجيع الشباب على المشاركة الايجابية واخذ ادوار مهمة في المجتمع بهدف الإسراع في عجلة التنمية السياسية والاقتصادية....."*

أهداف المشروع كما نصت عليها الاستراتيجية للشباب:

- تعزيز مفهوم المسئولية والمشاركة الوطنية
- مساعدة الشباب على المشاركة في العمل المجتمعي
- تعزيز روح المواطنة وحب الوطن منذ الطفولة
- بناء ثقافة وطنية صلبة
- تعزيز روح الإبداع والابتكار لدى الأفراد
- تحرير الشباب من الثقافة الاستهلاكية إلى المنتجة
- توفير وسائل وقنوات للخدمات الثقافية للشباب
- تعزيز من مساهمة التعليم في تشكيل المواطن المسئول
- تعزيز الدور الريادي للشباب من الجنسين في الرياضة والترويح
- تشجيع انخراط الشباب وقيادتهم للأنشطة البيئية الوطنية

خطوات العمل:

أ- تأسيس **برلمان شباب البحرين**

يعتبر **برلمان شباب البحرين:**

- منتدى شباب وطني
- برنامج تعليمي وطني
- مجلس لتنمية المهارات القيادية

يمنح **برلمان شباب البحرين** 80 شابا وفتاة بحرينية من أصحاب القدرات المتميزة الفرصة للتعلم وممارسة الحياة البرلمانية بصورة منظمة، كما ويقدم لمدة ثمانية شهور برنامج تدريبي يهدف إلى تنمية مهارات القيادة، حيث يتم تدريب المشاركين على الإجراءات والقواعد والأصول البرلمانية، وصياغة مشاريع القوانين في البرلمان وإجراء البحوث والتحدث أمام الجمهور، والمناظرة والحديث إلى وسائل الإعلام. إن هذه التجربة من شأنها أن تنمي لدى المشاركين الثقة بالنفس والقدرة على التعبير عن أنفسهم، كما تهدف إلى تحسين قدراتهم على تنظيم الأفكار والآراء بشكل واضح ومقنع.

بالإضافة إلى الشباب المشاركين كأعضاء في برلمان شباب البحرين، يشارك ثمانية شباب آخرون كأعضاء في **فريق جاليري الصحافة البرلمانية**، حيث يتيح هذا البرنامج لهؤلاء الشباب خبرة فريدة لتطوير المهارات الصحفية لديهم لنفس الفترة.

هناك أكثر من 30 دولة في العالم يوجد بها برنامج برلمان الشباب. كما يعد نموذج البحرين للأمم المتحدة أو (BAHMUN) مشروع مصغر عن مشروع برلمان شباب البحرين، وهو مشروع عالمي يشارك فيه الشباب من مختلف مدارس البحرين لمناقشة القضايا الدولية الراهنة في تجربة محاكاة لجلسات الأمم المتحدة. كل هذه المشاريع من شأنها أن تمنح فرص التدريب للشباب والمشاركة بآرائهم

جدول العمل:

نوفمبر 2005	– انطلاق المشروع
أكتوبر 2005– مارس 2006	– إعداد خطة العمل
ابريل 2006– يونيو 2006	– الحملة الإعلامية
مايو 2006 – يوليو 2006	– انتخاب واختيار أعضاء البرلمان
سبتمبر 2006	– الجلسة البرلمانية الأولى
ديسمبر 2006	– الجلسة البرلمانية الثانية
فبراير 2006	– الجلسة البرلمانية الثالثة

الإدارة الرئيسية للمشروع:

الهيئة الوطنية للشباب

الشركاء:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- وزارة الإعلام
- المجلس الثقافي البريطاني
- السفارة البريطانية
- نادي الروتاري
- منتدى الشباب الوطني

ب- العمل التطوعي الشبابي

وصف الشروع:

عبارة عن سلسلة من الفعاليات تهدف إلى تعزيز قيمة التعاون والعمل التطوعي لدى الشباب لخدمة مجتمعاتهم المحلية بصفة خاصة والمملكة بصفة عامة. وقد تم استخلاص عدة فعاليات من خلال المناقشات والمشاورات مع الأطراف الحكومية والأهلية أهمها:

- حملة إعلامية للعمل التطوعي
- "يوم" يوم وطني مختلف يستهدف طلبة المدارس والأندية الشبابية
- يوم التنظيف الوطني تستهدف فيه سواحل المملكة
- توفير فرص للعمل التطوعي والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية خلال فترة الصيف
- إدارة صندوق "يوم" وهو متفرع من صندوق الشباب يستخدم لدعم المبادرات التطوعية

جدول العمل:

فبراير- مارس 2006 – مسح شامل للفرص والمجالات المتاحة للعمل التطوعي

– تحديد عناصر المشروع

ابريل 2006 – انطلاق الحملة الترويجية

مايو 2006 – " يوم وطني مختف"

سبتمبر 2006 – يوم التنظيف الوطني

الإدارة الرئيسية للمشروع

الهيئة الوطنية للشباب

الشركاء

- وزارة التربة والتعليم
- وزارة الشئون الاجتماعية
- وزارة الإعلام
- المؤسسة العامة للشباب والرياضة
- وزارة البلديات
- قطاع الثقافة والتراث الوطني
- الهيئة العامة لحماية الثروات البحرية والبيئة والحياة الفطرية

ج- الأسبوع الوطني للشباب وجائزة التميز الشبابي

وصف المشروع:

الأسبوع الوطني للشباب هو احتفال سنوي بالإنجازات الشبابية في مملكة البحرين يحتوي على العديد من الأنشطة والمسابقات وورش العمل، حيث سيوفر الصندوق الوطني للشباب المساعدات التي تتيح للشباب فرصة المشاركة بالمشاريع والبرامج

أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى:

- تعزيز الصورة الايجابية لمساهمات وإنجازات الشاب البحريني
- تشجيع الشباب على الإبداع والمشاركة بالأفكار والآراء
- تقدير الاهتمامات المشتركة والمتعددة لدى الشباب
- إبراز المواهب الشبابية

من أهم فعاليات الأسبوع الوطني للشباب هو **جائزة التميز الشبابي** والتي تمنح تقديرا للجهود الشبابية المتميزة ولمشاركتهم الايجابية في رقي المملكة. تمنح الجائزة في الميادين التالية:

- الشاب المتميز لهذا العام (شاب- فتاة)
- الإدارة (فرد- مؤسسة)
- القيادة (فرد)
- اصغر شاب متميز رياضيا (شاب- فتاة)
- خدمة المجتمع (فرد – مجموعة)
- التنمية البيئية (فرد- مجموعة)
- التميز التعليمي (شاب- فتاة)
- التميز الثقافي (فرد- مجموعة)
- التميز الصحفي لأفضل مقال عن الأنشطة والمشاركات الشبابية (كاتب- جريدة)
- المؤسسة الشبابية المتميزة

جدول العمل:

فبراير – مارس 2006	– التخطيط للأسبوع الوطني للشباب وحفل توزيع جوائز التميز الشبابي – تحديد الممولين
مارس- يونيو 2006	– الترويج للأسبوع الوطني للشباب وجائزة التميز الشبابي – الترويج لبرنامج المنح للأسبوع الوطني الشبابي
يونيو 2006	– الترشيح للجوائز
أواخر يوليو 2006	– الأسبوع الوطني للشباب – حفل توزيع جوائز التميز الشبابي
أغسطس 2006	– تقييم الأسبوع الوطني للشباب – الاستعداد لعام 2007

الإدارة الرئيسية للمشروع:

الهيئة الوطنية للشباب

الشركاء

- الصحافة
- وزارة الإعلام
- القطاع الخاص
- المؤسسة العامة للشباب والرياضة
- قطاع الثقافة والتراث الوطني
- وزارة التربية والتعليم
- مجلس التنمية الاقتصادية

د) برنامج تنمية المهارات القيادية الشبابية

وصف المشروع

المشروع عبارة عن برامج للتعرف على إمكانات الشباب والفرص الممكنة لاستغلال هذا الإمكانات والمهارات القيادية الكامنة وتطويرها.

أهداف المشروع

- مراقبة ودعم البرامج الشبابية لتنمية المهارات القيادية
- دعم الأنشطة والبرامج القيادية المطروحة من قبل المؤسسات الشبابية غير الحكومية
- مساندة مجالس الطلبة ودعم المناهج الدراسية
- طرح إمكانية إدراج البرنامج الدولي "برنامج معالجة المشاكل المستقبلية" في المناهج الدراسية كوسيلة لتدريب الشباب على حل المشكلات بصورة إبداعية
- دعم برامج القيادة الرياضية بإشراك الشباب في برامج تدريبية تمكنهم من تدريب الأطفال فيما بعد

- تشجيع برامج تدريب الشباب للشباب بالتعاون مع المؤسسات الشبابية الأهلية
- الترويج للمهارات الشبابية في أجهزة الإعلام من خلال عرض قصص واقعية ناجحة للقيادة الشبابية

من اجل إنجاح هذا المشروع، تخصص الهيئة الوطنية للشباب منح لتطوير البرامج القيادية بهدف تشجيع الكوادر الشبابية.

جدول العمل:

فبراير 2006	– تخطيط برامج تنمية المهارات القيادية
مارس 2006	– توفير الدعم اللازم
ابريل 2006	– انطلاق المشروع

الإدارة الرئيسية

الهيئة الوطنية للشباب

الشركاء

- المؤسسة العامة للشباب والرياضة
- وزارة التربية والتعليم
- الإعلام
- الجمعيات والهيئات الشبابية الأهلية
- القطاع الخاص

ه) مبادرة الهوية الوطنية البحرينية

أهداف المشروع كما نصت عليها الاستراتيجية الوطنية للشباب:

تهدف هذه المبادرة إلى تنمية الفخر والاعتزاز بالهوية البحرينية والعربية والإسلامية والى خلق جيل من الشباب يتمتع بمهارات قيادية وعلى قدر واسع من الثقافة

جدول العمل:

فبراير 2006 – ورشة عمل لتنمية المهارات الشبابية

مارس 2006 – تشكيل فريق العمل

الإدارة الرئيسية:

الهيئة الوطنية الشباب

الشركاء

- وزارة الإعلام
- وزارة التربية والتعليم
- الجمعيات والهيئات الشبابية الأهلية
- المؤسسة العامة للشباب والرياضة
- الصحافة
- القطاع الخاص

3) مشروع " من التعليم إلى العمل"

وصف المشروع:

يهدف مشروع الانتقال من التعليم إلى العمل إلى تغطية القصور في الخدمات الداعمة الفاعلة التي من شأنها مساعدة الشباب في الانتقال من عالم التعليم إلى عالم العمل. يعمد هذا المشروع أولا إلى تهيئة الشباب إلى الحياة المهنية من خلال تعزيز التالي:

- مناهج التربية المهني
- الإرشاد والتوجيه المهني
- التدريب العملي والملاحظة العلمية

ثانياً يسعى البرنامج إلى تأسيس "**مركز المعلومات المهنية**" و "**الموقع الالكتروني للمهن**" إضافة إلى برنامج " **أولياء الأمور شركاء مهنيون**" وذلك بهدف تزويد الشباب والمجتمع بمراجع ومصادر يلجأ ون إليها.

خلفية المشروع

أثناء عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب تم الاتفاق على قضايا مشتركة من خلال مجموعتي عمل "الشباب والتعليم والتدريب" و"الشباب والعمل" وهي:

- عدم وجود استراتيجية وطنية للعمل للشباب
- ضعف الدعم المقدم للشباب بخصوص الانتقال من التعليم إلى العمل
- محدودية الإرشاد والتوجيه المهني
- حاجة خريجين المدارس إلى المهارات المهنية التي تتلاءم مع واقع العمل
- التمييز الجندري والتحيز والتنميط في العمل
- محدودية التنسيق بين التعليم وقطاع العمل والمجتمع

تم الاستنتاج من خلال الاستراتيجية الوطنية للشباب، وبالنظر إلى الارتفاع في نسبة البطالة بين شباب البحرين (أكثر من 30%) إلى الحاجة إلى إعداد الشباب إلى عالم عملي تنافسي والحصول على فرص اكبر للعمل، حيث أن ذلك يعد خطوة هامة جداً في تطبق الاستراتيجية الوطنية الشبابية للمهن. وتؤكد التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال على أهمية التنسيق بين حاجة سوق العمل والتعليم.

أهداف المشروع كما نصت عليها الاستراتيجية الوطنية للشباب:

- توسعة مشاركة قطاع التعليم قي خلق مواطن مسئول
- تطوير المناهج الدراسية بما يتلاءم وواقع العمل بهدف تهيئة الشباب لمواجهة تحديات ومسئوليات العمل
- تطوير الاستراتيجية الوطنية المهنية للشباب
- تنمية الإدارة الشبابية للمشاريع الاقتصادية والاعمال الحرة كبديل للوظائف

خطوات العمل:

1. تحديد الإطار الأساسي لمشروع "من التعليم إلى العمل " وذلك بدراسة البرامج والإجراءات والثغرات فيما يتعلق بالانتقال من التعليم إلى العمل.
2. دراسة برامج "من المدرسة إلى العمل" الدولية مع التركيز على المبادرات المماثلة في منطقة الشرق الأوسط
3. تصميم مشاريع من شأنها تعزيز:
   - إدماج التعليم المهني ضمن المناهج الدراسية
   - التوجيه والإرشاد المهني
   - التدريب العملي

4. تصميم الموقع الالكتروني للمهن الذي من شأنه أن يزود الشباب بالمعلومات عن المهن المختلفة وطرق البحث عنها وورش العمل التدريبية التي تستهدف المعلمين وأولياء الأمور وتوعيتهم إلى دورهم في مساعدة أبنائهم للانتقال من التعليم إلى العمل

5. تنفيذ برنامج "من المدرسة إلى العمل" الذي سيساعد الطلبة على الانتقال من الحياة الدراسية إلى الحياة المهنية مما يتطلب توفير الدعم المادي والتكنولوجي اللازم لتنفيذه.

6. دراسة الخبرات المهنية الحالية وأساليب التوجيه المهني وتطويرها بما يتناسب والأوضاع الراهنة

7. تأسيس مركز المعلومات المهني والذي يزود الشباب وأولياء الأمور والمجتمع ككل بالمعلومات اللازمة حول:
   - الوظائف والصناعات
   - كيفية التخطيط للمهن
   - مهارات البحث عن عمل

8. تنفيذ ورش عمل للتوجيه المهني تستهدف كل من:
   - المعلمين والموجهين المهنيين
   - قادة المجتمع
   - أولياء الأمور

ترتكز محاور عمل الورش على تنمية المهارات وتعزيز الثقافة المهنية لدى الشباب لتسهيل عملية دخولهم في عالم المهن والأعمال، أما برامج "أولياء الأمور شركاء عمل" فهو لتوجيه أولياء الأمور لما لهم من دور مهم في التأثير على أبنائهم.

جدول العمل:

مارس – أغسطس 2006

- تشكيل فريق العمل
- دراسة المبادرات الحالية
- تحديد عناصر المشروع
- تحديد أدوات المشروع
- تحديد الشركاء والدعم اللازم للمشروع

سبتمبر 2006

- تنظيم ورش عمل وطنية للتعريف بالمشروع
- تأسيس مركز المعلومات المهنية للشباب
- تصميم الموقع الالكتروني
- بدء ورش عمل التوجيه المهني

الإدارة الرئيسية:

وزارة التربية والتعليم

الشركاء:

- مجلس التنمية الاقتصادية
- وزارة العمل
- الهيئة الوطنية للشباب
- غرفة التجارة والصناعة
- الروتاري
- القطاع الخاص

4) إدارة المشاريع الاقتصادية الشبابية (الأعمال الحرة)

وصف المشروع

يتمثل هذا المشروع في إعداد وتصميم وتنفيذ الفعاليات المختلفة لتمكين الشباب من اكتشاف ومن ثم الدخول في مجال الأعمال الحرة. وتتمثل هذه في فعاليات وخدمات تقدم في المدرسة والجامعة من شأنها تسهيل وتشجيع عملية انضمام الشباب للبرامج الداعمة للشباب من اجل الانخراط في الأعمال الحرة وخوض عالم الأعمال.

خلفية المشروع:

مشروع المبادرات الاقتصادية الشبابية عبارة عن استجابة للوعي الدولي والمحلي بأهمية تنمية هذا التوجه لتوفير مزيد من فرص العمل للشباب. في عام 2001 أطلقت الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي "الأولويات العالمية الأربع للعمل" واعتبرت المبادرات الاقتصادية الشبابية من أهم أولوياتها، كما أن العديد من الدول في تصديها للبطالة اعتمدت العديد من البرامج التي تعزز من الأعمال الحرة للشباب.

في البحرين ترتكز استراتيجية بحرنة الاقتصاد على تشجيع الأعمال الحرة لدى الشباب ومنحهم فرص اكبر للمساهمة في التنمية الاقتصادية للمملكة.

يرتكز هذا المشروع على عدة برامج تنفذ حالياً في المملكة وهي:

- مشروع مايكرو ستارت — وزارة التنمية الاجتماعية
- مشروع "نافع" — وزارة العمل
- مركز البحرين لاحتضان الأعمال
- برنامج تنمية المشاريع — وزارة التجارة والصناعة وبنك التنمية)
- برنامج "إنجاز" — (المدارس)

الأهداف كما نصت عليها الاستراتيجية الوطنية للشباب:

- دعم المبادرات الشبابية الاقتصادية والأعمال الحرة
- صياغة وتطبيق استراتيجية وطنية مهنية للشباب
- إعادة تقييم التجربة التعليمية بما يتلاءم مع التحديات في سوق العمل

- تنمية روح الإبداع والابتكار الفردية

خطوات العمل:

1. استعراض الخبرات الدولية في عملية مجال إدارة المشاريع الاقتصادية الشبابية
2. دراسة تحليلية لواقع إدارة المشاريع الاقتصادية عند الشباب بما فيها التعرف على الفعاليات التي تعزز من إشراك الشباب
3. تخصيص جانب من "الموقع الالكتروني الوطني" لتعزيز إدارة المشاريع الاقتصادية يشتمل على البرامج والخدمات والبحوث والدراسات عن الأعمال الحرة بالإضافة إلى دراسات حالة لتجارب ناجحة
4. تخصيص مكتب ضمن مركز البحرين لاحتضان الأعمال يركز على إدارة المشاريع الاقتصادية للشباب
5. إطلاق مسابقة سنوية لأفضل خطة عمل شبابية بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة ونادي الروتاري. تمنح هذه الجائزة لأفضل خطة شبابية نفذت في المملكة
6. تطوير برنامج "إنجاز" لاستيعاب عدد اكبر من المدارس.

(يطبق هذا المشروع حاليا غي العديد من دول الشرق الأوسط ويطبق حاليا في أربع من مدارس البحرين. يهيئ هذا المشروع الفرصة للشباب في المدارس الثانوية فرصة البدء في مشاريع اقتصادية وإدارتها من خلال اشتراكهم في برنامج "المهارات الاقتصادية")

7. تأسيس شركة امتياز (franchise) شبابية كتجربة
8. منح جائزة التميز الشبابي لإدارة الأعمال لاقتصادية والأعمال الحرة
9. دعم جمعية رجال الأعمال الصغار وخلق شبكة أعمال شبابية للتعاون وتبادل الخبرات والتجارب

جدول العمل:

مارس- أغسطس 2006 – تشكيل فريق العمل لتصميم المشروع

– عرض الخبرات الدولية

- استعراض المبادرات الوطنية في المملكة ومدى علاقتها بالشباب
- تحديد عناصر المشروع
- تنظيم ورشة عمل وطنية للتعريف بالمشروع
- تحديد جهات الدعم والخدمات المطلوبة

سبتمبر 2006

الإدارة الرئيسية:

الهيئة الوطنية للشباب

الشركاء:

- مجلس التنمية الاقتصادي
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة التربية والتعليم
- المركز العربي للتدريب الإداري والاستثمار
- مركز البحرين لحاضنات الأعمال
- مركز البحرين لمشاريع الامتياز
- بنك التنمية البحريني
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- منظمة العمل الدولية
- منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة "يونيدو"
- جمعية الأعمال الشبابية
- برنامج "أنجاز"
- غرفة صناعة وتجارة البحرين
- القطاع الخاص
- الروتاري

5) مشروع تمكين الشباب من خلال تعزيز المهارات الحياتية

وصف المشروع

ترعى وزارة الصحة مشروع" تمكين الشباب من خلال تعزيز المهارات الحياتية". يهدف هذا الشمروع إلي تزويد الشباب بالمهارات والمعلومات اللازمة تمكنهم من اتخاذ القرارات الايجابية في حياتهم وخاصة فيما يتعلق بالمخدرات والتدخين والصحة الجنسية وتنظيم الأسرة وأهمية التغذية السليمة والنشاط البدني. بالإضافة إلى المواد تعليمية، يشتمل المشروع على برنامج "تدريب المدربين" الذي يستهدف أصحاب التأثير الأكبر في حياة الشباب وحملات إعلامية تروج لمثل أعلى للشباب.

<u>خلفية المشروع:</u>

الشباب هي المرحلة التي يتعرف فيها الفرد على شخصيته وإمكانياته ويحدد فيها أهدافه وكيفية الوصول إليها. كما إن مرحلة الشباب هي المرحلة التي يتخذ فيها الشاب العديد من القرارات التي لا بد أن تؤثر في حياته الحالية والقادمة. ومن الأهداف المنصوص عليها في وزارة الصحة " تشجيع الأفراد والمجتمع على تحمل مسؤولية اكبر تجاه حياتهم الصحية والمساهمة في تحديد الأنماط الصحية المرغوبة والخدمات الصحية وكيفية إيصالها للمجتمع في المستقبل". كما ترى وزارة الصحة إن المسؤول الأول عن صحة الشباب هم الشباب أنفسهم حيث يتوجب عليهم اتخاذ قراراتهم التي يترتب عليها نتائج جدية في الحاضر والمستقبل. ولهذا، فأن هذا المشروع يهدف إلى تزويد الشباب بالمعلومات والمهارات التي تمكن الشباب من اتخاذ القرارات وتمكين الشباب من أن يقول "لا"، وخاصة بالنظر إلى الازدياد المتصاعد في أعداد المدخنين ومتعاطي المخدرات من الشباب. لذلك يحظى هذا المشروع باهتمام كبير من المسؤولين في وزارة الصحة

الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية للشباب:

- توعية الأفراد بأهمية التغذية الصحيحة
- زيادة النشاط البدني كأولوية في الأنماط الصحية
- زيادة مساهمات التعليم في خلق المواطن المسئول

- تشكيل وتطبيق استراتيجية وطنية تهدف إلى الحد من مخاطر التدخين وتعاطي المخدرات والكحول.
- توعية الشباب بالحياة الجنسية والإنجابية وحماية حقوقهم في الحصول على المعلومات اللازمة في هذا المجال
- توعية الشباب بايجابيات وسلبيات الناجمة عن العولمة
- تشجيع الشباب على المشاركة في الحياة المجتمعية
- تمكين الشباب من التعرف على بحقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه وطنهم وتشجيعهم بالمشاركة الفاعلة في مجتمعهم

خطوات العمل:

1. تشكيل فريق العمل يتكون من جميع الشركاء في الأنماط الصحية لمراجعة برامج المهارات الوطنية والدولية وصياغة منهج وحقيبة تعليمية لبرنامج "اختر نفسك"
2. تنظيم حلقة حوار وطنية للتعريف بهذا البرنامج تنفذ في المدارس والمؤسسات الاجتماعية
3. تنظيم سلسلة من دورات "تدريب المدربين" تستهدف كل من:
   - المدرسين
   - الموجهين الإداريين
   - المؤسسات الاجتماعية والأندية والجمعيات الإسلامية
   - الشباب
   - أولياء الأمور
4. التنسيق بين حملات التوعية الإعلامية والتركيز على السلوكيات الصحية للقدوة والمثل الأعلى للشباب
5. تزويد الموقع الوطني للشباب والمنتدى الشبابي بكل ما يتعلق بأنماط الحياة الصحية

جدول العمل:

فبراير– مايو 2006

– تشكيل فريق العمل
– مراجعة الخبرات الوطنية والدولية
– صياغة المنهج والأدوات

يونيو- أغسطس 2006	- افتتاح الحلقة الحوارية الوطنية - التعريف ببرنامج "تدريب المدربين" - حملة التوعية الإعلامية
سبتمبر 2006- فبراير 2007	- تصميم البرنامج التجريبي - تقييم البرنامج - إعادة تصميم لمواد البرنامج

الإدارة الرئيسية:

وزارة الصحة

الشركاء

- الهيئة الوطنية لنماء الشباب
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الشئون الاجتماعية
- المؤسسة العامة للشباب والرياضة

6) زيادة الفرص الثقافية الترويحية

وصف المشروع:

تهدف هذه المبادرة إلى زيادة الأنشطة الشبابية والترويحية عن طريق استغلال الخيارات المتاحة. كما وتهدف إلى التفكير في وسائل لزيادة استغلال البنية التحتية الحالية كمرافق للأنشطة الشبابية وخصوصاً خلال العطل الصيفية مع تخصيص أنشطة خاصة بالفتيات.

الأهداف كما نصت عليها الاستراتيجية الوطنية للشباب

- تشجيع المؤسسات الرياضية والثقافية والبلدية في تنفيذ البرامج والخدمات والمرافق التي للرفع من جودة الفعاليات الرياضية والترويحية للشباب في البحرين
- تسهيل توفير وسائل وقنوات للخدمات الشبابية

- التأكيد على قيمة الابتكار والإبداع في الأفراد
- تشجيع الرياضة البدنية كأولوية من أولويات الأنماط الصحية

خطوات العمل:

1. تشكيل فريق عمل الثقافة والترويح لعمل التالي:
   - إجراء مسح لمعرفة المرافق والفرص الترويحية والثقافية في المملكة
   - تحديد الاحتياجات
   - تحديد المرافق غير المستغلة والبحث عن وسيلة لاستغلالها استغلال امثل بما في ذلك المرافق المدرسية والمراكز الشبابية والندية والشواطئ
   - رفع التوصيات لمشاريع بنى تحتية وطنية للشباب لزيادة الخيارات الثقافية والترويحية للشباب
2. البدء في برنامج تخطيطي للمرافق الشبابية والذي يهدف إلى تحفيز ودعم البلديات والمحافظات لإدماج احتياجات الشباب ومساهماتهم ضمن المناقشات والخطط التطويرية لمجتمعاتهم المحلية. ويشمل هذا البرنامج رحلة بحثية للمسؤولين المعنيين للتعرف على الممارسات المتبعة في دول أخرى
3. تحديد برنامج لتنمية قادة المجتمع من الشباب يهدف إلى توعية الشباب وتطوير مهاراتهم
4. تشكيل برنامج يهدف لزيادة فرص مشاركة الفتيات في الأنشطة الاجتماعية
5. تضمين الموقع الالكتروني الوطني قسم خاص بالأنشطة الثقافية والترفيهية ومنتدى لتبادل الآراء ووجهات النظر
6. توفير دعم مادي من صندوق الوطني للشباب للأندية والشباب الناشطين في تنظيم الفعاليات الثقافية والترفيهية المختلفة

جدول العمل:

فبراير – مايو2006

- تشكيل فريق العمل
- الترويج لبرنامج المنح المادية للأنشطة الشبابية
- إدخال بيانات الفعاليات الثقافية والترفيهية على الموقع الالكتروني

يوليو- أغسطس 2006 - تنظيم برنامج الثقافة والترفيه الصيفي للشباب

أغسطس- ديسمبر2006 - تنفيذ البرنامج التخطيطي للمرافق الشبابية

الإدارة الرئيسية:

المؤسسة العامة للشباب والرياضة

الشركاء:

- الهيئة الوطنية للشباب
- قطاع الثقافة والتراث الوطني
- وزارة الصحة
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة التنمية الاجتماعية
- الجمعيات الشبابية
- القطاع الخاص
- وزارة الإعلام والأجهزة الإعلامية الأخرى

الخاتمة:

عبر صاحب الجلالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين عن أهمية دعم الاستراتيجية الوطنية للشباب والإسراع بتنفيذ ما ورد فيها من توصيات ومشاريع. كما أكد سموه على ضرورة تعاون جميع المؤسسات الحكومية والأهلية لتحقيق الأهداف المرجوة من الاستراتيجية الوطنية للشباب.

وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للشباب إطار عمل يستجيب لاحتياجات الشباب في البحرين بالإضافة إلى التعرف على الفرص المتاحة لتحقيق هذه الاحتياجات. كما تشمل خطة العمل هذه الخطوات والمتطلبات الأساسية اللازمة لتحويل وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشباب إلى واقع معاش. ومما يساعد على نجاح هذه الخطة هو إيجاد التنظيم الإداري للتخطيط ولتنفيذ المشاريع الأساسية لما لها من اثر ايجابي على حياة الشباب وطموحاتهم كمشروع برلمان شباب البحرين

والذي سيسهم في صناعة مستقبل مشرق للمملكة. فجميع هذه المشاريع تعتمد على الإبداع والابتكار وترسم بصورة عملية المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها الاستراتيجية وتسهم في صناعة مواطن مسئول وشباب مسلح بمهارات الحياة الضرورية.

السفارة الأمريكية في البحرين
استراتيجية واسلوب عمل

الموقف الحالي
أهداف المعارضة
وسائل السفارة الأمريكية
لماذا التحرك ضروري وعاجل؟
منهج إستراتيجيتنا
مرفقات

سري للغاية

الحملة المضادة لنشاطات المعارضة تتطلب معرفة متجددة بآليات عمل السفارة الامريكية واسلوبها . وعلى الرغم من الحساسيات في متابعتنا لدورها السلبي خلال الفترة الماضية ولكن من المهم والضروري وضع تصور محدد لكسب موقفها لجانب المشروع الاصلاحي ومحاصرة الاختراق الحالي لآليات عملها بواسطة المعارضة. يهدف هذا التصور إلى تقديم إطار يمكن تطبيقة في تعاملنا مع السفارات الأخرى.

الموقف الحالي

موقف السفارة الأمريكية، بصورة عامة، هو دعم المشروع الاصلاحي لجلالة الملك منذ **2002**. ولكنها لا تزال تؤكد في تقاريرها الدولية على وجود مشاكل في مسألة حقوق الانسان. وهي تعتبر "مركز حقوق الانسان" بقيادة الخواجة جمعية "رائدة وقائدة" لتحسين حقوق الانسان؛ وان حصانة موظفي الدولة مستمرة وهنالك تراجع عن استقلالية الجهاز القضائي واستمرار التمييز ضد الشيعة والمرأة والاجانب وعدم احترام خصوصية المواطن والحد من الحريات وحق التظاهر والتجمع. ...

اولويات السفارة تتركز في تقوية الحراك الديمقراطي في البحرين عن طريق مبادرة الشراكة الأوسطية [MEPI] على **4** ركائز (سياسية+اقتصادية+تعليمية+ تمكين المرأة) أساسية بالإضافة إلى الترويج لفوائد اقامة تجارة حرة بين امريكا والمنطقة مع نهاية العام **2015**+ التدريب في مجال المواطنة + حرية الاعلام + الحريات الدينية + اصلاح الجهاز القضائي + العمال الاجانب (يمكن مراجعة تفاصيل عملها في التقرير المرفق)

أهداف المعارضة

الهدف الأساسي للمعارضة هو اقناع السفارات في البحرين بصورة عامة والامريكية والبريطانية على وجه الخصوص بأن:

- المشروع الاصلاحي فشل وان المملكة عائدة إلى المربع الأول (استبداد مقنن).
- المقصود بالمربع الأول في دوائر المعارضة هو القمع ومصادرة الحريات.
- الصراع في البحرين بين معارضة ترفع شعار الاصلاح الدستوري وقوى الإستبداد.
- آليات المشروع الاصلاحي (المجتمع المدني + الجهاز التشريعي + الجهاز القضائي) لا دور لها.
- الحملة على "جمعية الوفاق" وقوى المعارضة بشكل عام لا مبرر لها وهي تعبر عن تراجع في سقف الحريات العامة.

وسائل السفارة الأمريكية

بالإضافة لوسائلها الخاصة تعتمد السفارة بصورة اساسية على الموظفين البحرينيين لرصد ومتابعة تطورات الاوضاع في البحرين.

الوسيلة الأولى: جنان محمد صالح الشيخ عبد الله (شيعية) درست علاقات دولية ببريطانيا وهي ابنة قاضي كان عضواً في مجلس الشورى قبل وفاته. كانت عضوة في مركز البحرين لحقوق الإنسان وتربطها علاقة خاصة بنبيل رجب وتمت تزكية طلب توظيفها بخطاب من الخواجة. السعي بكل السبل للتأثير عليها. هي غير متزوجة، لذلك يجب استغلال رصد الأمن الوطني لعلاقاتها الخاصة في كسر شوكتها. فهي المسؤولة الأولى في القسم الاعلامي. تلعب جنان الشيخ دوراً رئيسيا في تلخيص محتويات الاعلام البحريني ورصد اتجاهات الرأي العام وتقديم معلومات تفصيلية عن شخصيات رسمية وقيادات المجتمع المدني.

الوسيلة الثانية: هادية محمد فتح الله (سنية) درست علوم سياسية في أمريكا والدها يعمل في بابكو. اهميتها في انها اختصاصية شؤون سياسية بالسفارة وتشرف على العلاقة مع المجلس الوطني وقيادات المجتمع المدني البحريني. نجحت الأجهزة الأمنية في تجنيدها ولكن ستغادر قريباً للدراسة في بريطانيا. يجب وبكل السبل تأمين بديل مناسب لها.

الوسيلة الثالثة: فوزي أحمد جوليد، مدير برامج NDI في البحرين. صومالي الأصل أمريكي الجنسية. كان يعمل في منظمة اغاثة انسانية في الصومال ثم عمل بعدها في وكالة سياحة بالكويت انتقل بعدها إلى افغانستان ثم أنتقل إلى البحرين في مارس **2002**. أنشط مصدر للمعلومات عن الاوضاع في السفارة الامريكية وذلك لاعتباره "مصدر ميداني" (Field Source) بينما جنان وهادية مصادر مكتبية (Desk Source). اتخاذ قرار بطرده في أقرب فرصة ووقف نشاطات منظمته فوراً.

أي محاولة لتحسين صورة المشروع الاصلاحي ومسيرة التطور الديمقراطي في البحرين لا فائدة منها (خاصة على المستوى المباشر) إلا في اعتماد تصور واضح لكسب هذه العناصر الثلاثة لجانب عملنا أو التخلص منهم واستنباط الوسائل الكفيلة بتطويعهم. من المهم أولا جمع معلومات تفصيلية عن هذه الشخصيات يمكن من خلالها اعتماد خطة لكسبهم (مادياً + سياسياً + من خلال شبكة علاقاتهم الاجتماعية . . . .الخ) . . .

لماذا هذا التحرك البسيط ضروري وعاجل للغاية؟

قدم مشروع قانون إلى الكونغرس في الاسبوع الأول من مارس 2005 يقنن لتغيير جذري في السياسة الخارجية الأمريكية وينشئ آلية جديدة لمراقبة حال الديمقراطية حول العالم. وهي تعتبر ان الخطوات السابقة مثل لجنة مراقبة الحريات الدينية، ولجنة مراقبة معاداة السامية، ولجنة مراقبة حقوق الأنسان، على الرغم من انها تشكل منظومة متكاملة تهدف إلى تنفيذ مشروعاتها بجانبيها (الحربي والسلمي) استجابة لسياسة الإدارة الامريكية وتعهدها بنشر الديمقراطية ومحاربة الطغيان في العالم وعزل طغاته. آليات تنفيذ هذا المشروع العاجل تعزز من دور السفارة الامريكية في البحرين وبالتالي تزيد من اختصاصاتها في متابعة شؤون التحول الديمقراطي في البحرين، وبالتالي من دور مصادر معلوماتها عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي التأثير الكبير على موقف الادارة الامريكية من الاوضاع في البحرين. بتوجيه جهدنا إلى التأثير على منبع معلومات هذه السفارة نستطيع ان نؤثر على مجمل الصورة التي تنقلها إلى رئاسة وزارة الخارجية الامريكية.

قانون نشر الديمقراطية 2005

قانون نشر الديمقراطية 2005 يقدم الاطار القانوني لاستراتيجية طويلة المدى لادارة بوش لتعزيز وترويج مفهوم الحكم الديمقراطي حول العالم. ويعتبر ان غياب الديمقراطية يهدد أمن الولايات المتحدة ومصالحها وحلفائها ويساعد على انتشار التطرف والإرهاب. ويؤكد على ان عصب السياسة الخارجية الامريكية هو السعي الحثيث لتحقيق الديمقراطية والحرية حول العالم. واهمية وخطورة هذا القانون تكمن في انه يخطط لتأسيس مكتب خاص لمتابعة قضايا التحول الديمقراطي يتبع مباشرة لمساعد وزير الخارجية وتأسيس ادارة خاصة داخل السفارة الامريكية للمتابعة والرصد وترتيب الاتصالات المباشرة مع المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، وتخصيص 100 مليون دولار اضافية لدعم المعارضة حول العالم.

ما يهمنا هنا هو ان القانون يطلب تقديم تقرير سنوي عن أوضاع الديمقراطية في البحرين يمكن من تصنيف أوضاع المملكة بأعتبارها وفقا لمعيار معين "ديمقراطية كليا (fully) أو ديمقراطية جزئياً (partly) أو غير ديمقراطية (non-democratic). وعلى ذلك يفرض على السفير، وفقاً للتصنيف، القيام بخطوات مقننة غير مسبوقة في العرف الدبلوماسي للتعامل العلني والدعم الصريح للمعارضة وفق استراتيجية معتمدة من الخارجية الامريكية ومراقبة بدقة ودوريا من الكونغرس. محاور هذه السياسة الجديدة هي:

- ■ تقديم عون مالي وفني ودعم سياسي مباشر للمعارضة (أفراد أو منظمات)، دون استئذان من الدولة على أي نحو كان.
- ☐ التنسيق الكامل معها وتكثيف الزيارات الميدانية والمشاركة في فعالياتها.
- ☐ الاجتماع الدوري معها لمناقشة قضايا التحول الديمقراطي وأوضاع الحريات.
- ☐ التصريح علناً واصدار البيانات عن الحريات وأوضاع المعارضة في البحرين بتركيز خاص على قضايا الحريات الدينية واجراءات القمع السياسي.
- ☐ تكثيف الزيارات الميدانية للجامعات ومراكز التعليم العالي والاهتمام بالشباب والإعلام.

وستعمل الإدارة الامريكية بالتعاون مع اجهزة الاستخبارات في رصد أرصدة زعماء الدول الغير ديمقراطية وتحديد دوائر وشبكة مصالحهم وعلاقاتهم الاجتماعية داخل بلادهم وخارجها للحظر عليه ومصادرتها.

الواجب العاجل هو تهيئة الظروف من الآن لقطع الطريق على المعارضة من ان تحظى بتعاطف ودعم السفارة الامريكية في البحرين.

منهج إستراتيجيتنا

التقارير الصادرة عن الخارجية الامريكية حالياً ليست ملزمة لوزارة الخارجية وإنما تعتبر وثائق أرشادية للمسؤولين ولأعضاء الكونغرس في حال احتاجوا إلى صوغ سياسة معينة، أو تغييرها تجاة هذا البلد أو ذاك. لكن القانون الجديد "نشر الديمقراطية 2005" يغير كل ذلك. فهو يحول الأمر إلى أولوية وسياسة ملزمة. وتعيين إليوت أبرامز مستشار بوش لشؤون الأمن القومي مسؤولا عن نشر وتعزيز الديمقراطية في العالم يعتبرأشارة واضحة لنوايا الأدارة الجديدة في البيت الأبيض.

التصنيف الحالي في معظم الوثائق المهتمة بحقوق الإنسان أو التحول الديمقراطي هو ان مملكة البحرين تتمتع بـ"حرية جزئية"، وهي تحصل على التقدير الأفضل من بين دول الخليج العربية الأخرى. تليها الكويت بينما السعودية والأمارات وقطر وعمان تصنف بأنها "معدومة الحرية".

ومع ذلك فإن تحدي قانون نشر الديمقراطية 2005 يضع على حملتنا الاعلامية والترويجية للمشروع الإصلاحي البحريني واجباً مضاعفاً للقيام بمجهود إضافي لكي نشرح للسفارة الامريكية وللمجتمع الدولي عموماً ان المعارضة ممثلة في حزب الله البحراني (واجهته العلنية جمعية الوفاق) لا تتوافق مع النص الذي اعتمده مشروع قانون الديمقراطية والذي ينص على ان تكون هذه المعارضة :

Committed to democratic principles, practices and values.

كيف يمكن ان نظهر هذا الاختلاف؟

عن طريق التركيز الأضواء على التباين والاختلاف بين ما تعلنه المعرضة من التزام بقوانين اللعبة الديمقراطية وفي الوقت نفسه يستمر في تنفيذ مخططات اقليمية معادية للديمقراطية وتدعم مفاهيم الارهاب وتسعى لزعزعة حلفاء الولايات المتحدة الامريكية.

مثال توضيحي

الوفاق تقليداً لتكتيكات حزب الله رفع العلم البحريني في مسيرة سترة (25 مارس 2005) حتى يعطي انطباعا ايجابيا بأن الولاء للبحرين.

حملتنا الاعلامية يجب ان توضح ان الولاء الحقيقي وليس الزائف للوطن يتطلب احترام الشرعية الدستورية والالتزام بقوانين البلاد وتطبيق القانون والحفاظ على هيبة البلاد ورموزها ومصالحها الحيوية وأمنها الوطني. ان الولاء للوطن يتطلب الالتزام بالثوابت الوطنية وعدم الازدراء بالجهاز التشريعي او القضائي....الخ.

ومن الضروري ان نضع ذلك في إطار تاريخي يربط كل قضايا أمن الدولة السابقة بأعتبار ان حزب الله البحراني (الوفاق) هو الواجهة العلنية القانونية وطبعة منقحة انتهازية للتنظيمات السرية السابقة. وإنها تستغل سقف الحريات التي وفرها المشروع الاصلاحي لتهديد أمن البلاد الوطني وتخريب انجازاته.

يجب ان يعتمد هذا الجهد اساساً على ان نهتم بخلق مصداقية لهذه الحملات الاعلامية بحيث تكون هنالك مصادر مستقلة (مطبوعة واليكترونية) تقوم باعداد وتوزيع معلومات محددة يمكن بعد ذلك اعادة تدويرها في قنوات اعلامية موالية.

مرفقات:

تقرير عن نشاط السفارة الامريكية 2004-2005

تقرير السفارة الأمريكية عن الأوضاع في البحرين

موقف السفارة بصورة عامة هو دعم المشروع الإصلاحي لجلالة الملك منذ **2002**. ولكنها على الرغم من التصريحات عن وقوف أمريكا بجانب تحول البحرين نحو الديمقراطية فأنها لا تزال تؤكد في تقاريرها الدورية على وجود مشاكل رئيسة تتمثل في:

* قضايا حقوق الإنسان. وهي تعتبر "مركز حقوق الإنسان" بقيادة الخواجة جمعية "رائدة وقائدة" لتحسين حقوق الإنسان؛
* واستمرار حصانة موظفي الدولة مستمرة؛
* وهنالك تراجع عن استقلالية الجهاز القضائي
* واستمرار التمييز ضد الشيعة والمرأة والأجانب
* وعدم احترام خصوصية المواطن
* والحد من الحريات وحق التظاهر والتجمع.

أولويات السفارة تتركز في تقوية الحراك الديمقراطي في البحرين عن طريق مبادرة الشراكة الأوسطية [MEPI] على **4** ركائز:

* سياسية+ اقتصادية+ تعليمية.
* تمكين المرأة أهمية إشراكها في التطور السياسي والاقتصادي في دول المنطقة.
* الترويج لفوائد إقامة تجارة حرة بين أمريكا والمنطقة مع نهاية العام **2015**.
* التدريب في مجال المواطنة + حرية الإعلام + الحريات الدينية + إصلاح الجهاز القضائي + العمال الأجانب.

(يمكن مراجعة تفاصيل تقريرها في النص الانكليزي التالي)

Supporting Human Rights and Democracy in Bahrain

The USA Record 2004-2005

In 2002, Bahrain became a monarchy, adopting a Constitution which reinstated a bicameral legislature with an upper house of parliament (Shura Council) appointed by the King and an elected lower house (Council of Representatives). Parliament has the authority to present and review legislation, but the King, as head of the legislative, executive and judicial branches of government, holds most of the legislative authority. All citizens over 21 have the right to vote, and the 2002 legislative elections, the first in nearly three decades, were perceived as generally free and fair despite a boycott by several political groups. Both Shi'a and Sunnis are well represented in the Government, although the minority Sunni population plays a dominant role in both politics and the economy. Women ran unsuccessfully for office in 2002; however, 16 percent of the app of the 20 Government Ministers, are women.

The Government took initial steps to improve the judiciary process, increase human rights training for police and fight corruption. Problems, however, remained in the Government's respect for human rights. The Government dissolved the country's leading human rights organization; impunity of government officials continued; the judiciary lacked full independence; and discrimination continued against the Shi'a population, women and third-country nationals. The Government also infringed on citizens' privacy rights and in some cases restricted freedom of speech, the press, assembly and association.

Advancing human rights and democracy in Bahrain is a priority of the United States. United States policy supported the rule of law, political participation, freedom of the press, judicial reform, civil society development, labor rights and the protection of foreign workers. President Bush met with King Hamad in November 2004 and reiterated U.S. support for Bahrain's political and economic reforms. This policy was advanced through diplomatic engagement and practical programming. United States officials regularly met with the Government, advocating respect for human rights and a proactive approach to democratization, and frequently engaged civil society activists and encouraged their participation in the political process.

One of the Embassy's main priorities was to strengthen Bahrain's democratic movement and increase civil society's confidence in the system with the approach of the 2006 municipal and parliamentary elections. Working through the Middle East Partnership Initiative (MEPI), the United States sponsored efforts to help Bahrain's political societies (in the absence of political parties) strengthen their institutional capacity and transparency and better respond to citizens' needs. This program frequently hosted workshops to increase the participation of youth and women in the political process and facilitated discussions between civil society and Members of Parliament on legislation and other matters of national interest.

The Embassy focused on civic education as a key to the democratic process in Bahrain. In 2004, the MEPI Civic Education Program provided several opportunities for Ministry of Education officials and teachers to participate in teacher training and curriculum development programs. A project to translate American children's books into Arabic for the purpose of promoting critical thinking skills was also approved by the Ministry of Education during the

year, for 2005 implementation. The Microscholarships Program enabled 50 Bahraini high school students to attend classes to improve their English language abilities; this program emphasized skills that students need in a democracy, such as critical thinking, and encouraged targeted discussions about American Studies topics such as the U.S. Constitution. During 2004, the Embassy also sent two senior specialists from the Ministry of Education on International Visitors Programs (IVP) on civic education and curriculum reform.

Freedom of _expression and press liberties were priorities for the United States. Using MEPI-sponsored programs, the United States trained dozens of Bahraini journalists during the year and helped launch the University of Bahrain's first student-run radio station. During the past two years, the Embassy sent several journalists on IVPs on the role of the media in a democracy and responsibilities of an investigative journalist.

Judicial reform, another priority for the United States, was supported through an American Bar Association project to assist reform efforts within the Bahraini Ministry of Justice. The project facilitated training for judges and prosecutors; the establishment of an alternative dispute resolution system; improved case management to speed up the court process through software installation and training; and more transparent recruitment and selection of new judges. In a welcome development, the Minister of Justice dismissed five Shari'a court judges in March, suspending a sixth for corruption and disreputable behavior. In addition to the improvements to the judiciary process noted above, the Government also provided increased human rights training to law enforcement officers.

Also supported by U.S. funding, the Commercial Law Development Program worked with the Bahraini Government to develop sound commercial law practices. The Embassy facilitated the visit of a delegation of parliamentarians, government officials and business leaders to a rule of law forum organized by the Southern Methodist University.

There was both progress and new concern in human rights. The King publicly called for the creation of a personal status law to ensure greater protection of women's legal rights, and the Government approved the registration of several new human rights groups and an organization to protect foreign workers in crisis. An active member of Bahrain's civil society went to the United States on an IVP to study human rights advocacy and awareness. The Government dissolved a leading human rights organization in September and arrested a member who had publicly criticized the royal family and government policies. The State Department expressed concern that these actions could represent a step backwards, both publicly and in meetings with the Government. On November 21, the detained activist was sentenced to one year in prison, but the King ordered his release the same day.

The U.S. Government monitored religious freedom, regularly met with representatives of different religious groups and facilitated meetings to address the concerns of members of minority faiths.

More than half of Bahrain's work force is foreign, and there were cases of expatriate workers being subject to trafficking and abuse. The State Department's 2004 Trafficking in Persons Report states that the Government of Bahrain does not fully comply with the minimum standards for the elimination of trafficking; however, it made significant efforts to do so. It developed a national plan of action to combat trafficking and shut down several employment

agencies that exploited workers. Foreign workers were not protected under Bahrain's domestic labor laws, and no anti-trafficking legislation was introduced. United States officials consistently underscored the importance of combating worker exploitation and trafficking in persons during meetings with the Government. A U.S.-sponsored non-governmental organization trained government officials in responding to the needs of abuse victims. The United States also funded an International Organization for Migration project to mitigate Bahrain's trafficking problem, scheduled to begin implementation in 2005.

نموذج لمحاولات المعارضة تقديم إشارات للسفارة الأمريكية

نصيحة أميركية للبحرين بتطوير المشروع الإصلاحي

أكدت مصادر سياسية مطلعة في المنامة لـ"إيلاف"، أن السلطات البحرينية تتعرض منذ فترة ليست بالقصيرة الى ضغوط قوية من واشنطن، التي سبق ان عبرت عن قلقها من التدني في حالة الثقة التي كانت قد شهدت قفزة كبيرة عندما طرح الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مشروعه الإصلاحي قبل ما يقارب الأربعة أعوام. و حسب هذه المصادر فإن واشنطن حذرت من أن حالة التذمر والامتعاض المنتشرة بين الناس اليوم هي نفسها التي سادت البحرين قبيل حركة ديسمبر (كانون الاول) عام 1994 .

و قالت المصادر التي فضلت عدم ذكر اسمها أن الأميركيين نقلوا الى شخصيات كبيرة في العائلة (المالكة) وجهة نظرهم في مجمل الأوضاع التي تمر بها مملكة البحرين، و التي أخذت شكل التوتر الخطير في الآونة الأخيرة، مشددين على ضرورة امساك زمام الأمور بقوة ؟؟؟ .

و اوضحت تلك المصادر أن وضع البحرين الحساس بالنسبة للأميركيين هو الذي دعاهم لممارسة تلك الضغوط، خاصة في ضوء ما سمعوه من جهات متعددة على الساحة البحرينية، تنصح بالبدء في التفكير في مطالب المعارضة المشروعة، تفاديا لما قد يحصل نتيجة حلول موعد الاستحقاق الانتخابي، و هو الأمر الذي من شأنه أن يزعزع ثقة الإدارة الأميركية في المشروع الإصلاحي برمته.

و كان نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي للشرق الأدنى سكوت كارنتر قد اجتمع في مايو (ايار) الماضي مع شخصيات سياسية بحرينية من المعارضة و الموالاة و استمع منهم بصورة مفصلة إلى رؤيتهم للإصلاح و التغيير ، و هو الأمر الذي اعتبره الكثير من المحللين بداية لتحرك علني جدي من قبل الأميركيين لممارسة الضغوط على السلطة. وأشارت المصادر إلى أن تلك الضغوط أثبتت جدواها عندما بدأت السلطة بتخفيف القيود التي فرضتها في السابق على المسيرات و التحركات و الأنشطة التي تقوم بها المعارضة، و لاحظ الجميع تعامل السلطة المختلف مع المسيرات التي جابت شوارع البحرين بعد مسيرة سترة في الخامس و العشرين من مارس(اذار) الماضي.

و الجدير بالذكر أن المعارضة الرئيسية في البحرين المتمثلة في جمعيات التحالف الأربع، و هي الوفاق الوطني الإسلامية، و العمل الإسلامي، و العمل الوطني الديمقراطي، و التجمع القومي الديمقراطي، تطالب بتعديلات دستورية تفضي إلى مشاركة حقيقية في الحياة السياسية و دستور عقدي ينظم العلاقة بين الحاكم و المحكوم على غرار الممالك الدستورية العريقة. وأكدت المصادر ذاتها أن نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط و منسقة مبادرة الشرق الأوسط الكبير و شمال أفريقيا التي زارت البحرين أخيراً للتحضير لـ" منتدى المستقبل" المعني بتطوير حركة الإصلاح في الشرق الأوسط الذي سيعقد في المنامة في نوفمبر(تشرين الثاني) المقبل، التقت هي الأخرى ببعض رموز المعارضة و استمعت إلى وجهة نظرهم في مجمل الأوضاع السياسية و الاقتصادية التي تمر بها مملكة البحرين، و كذلك رؤيتهم لنوعية الإصلاح الذي يرغبون و يطمحون.

و أشارت المصادر إلى أن الإدارة الأميركية، نتيجة للتقارير التي وصلتها من جهات مختلفة، باتت مقتنعة بأن الإصلاحات السياسية التي تشهدها مملكة البحرين هشة و خجولة و لا تتماشى مع نظرة الأميركيين لإصلاح المنطقة و نشر الديمقراطية، خاصة أن المسؤولين الأميركيين الذين قاموا بعقد لقاءات مع رموز بحرينية مختلفة، لمسوا وجود وجهة نظر متطابقة بين الموالين والمعارضين مفادها أن الإصلاحات التي تشهدها مملكة البحرين ناقصة و أنها بحاجة إلى تطوير، و أن الاختلاف بين المعارضة و الموالاة ليست في الفكرة من الإصلاحات بقدر ما هي في الأساليب و التكتيكات، و طريقة التعامل. فبينما ترى المعارضة أن الضغط على السلطة يأتي من خلال الشارع، ترى الموالاة أن هذا الضغط قد يأتي من المؤسسات التي خلقها المشروع الإصلاحي (البرلمان)، و أنه لا داعي لإقحام الشارع ما دامت الوسائل الأخرى متوفرة.

نشرة "الديمقراطي"
العدد – 25
جمعية العمل الوطني الديمقراطي

BBBBBBBBBBBBBB

foreign policy in focus

السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

U.S. Strategic Reach in the Middle East

Since World War II, U.S. priorities in the Middle East have focused on assuring access to oil and, after 1948, the defense of Israel. With the collapse of the Soviet Union at the end of the 1980s, the U.S. emerged as the unchallenged superpower in the region. Since then, Washington has also pushed efforts to create a stable, growing market economy open to U.S. and allied investment. The U.S. seeks region-wide stability and a lowering of the levels of political and military conflicts that have plagued the Middle East.

U.S. strategy revolves around the defense of Israel (see *In Focus: the U.S. and Israel*). Israel depends on continuing U.S. economic aid and unswerving political support even in periods of Israel's regional or international isolation. In turn, the U.S. counts on Israel to act as a reliable collaborator in strategic political and economic goals both within and beyond the Middle East. The two countries also cooperate on military research and development and share certain high-technology advances.

Key Points

- Washington's goals in the Middle East involve support for Israel, assuring oil flow, and ensuring political stability for economic growth.
- Ensuring reliable U.S. military access for intervention in the region and beyond means increasing military aid and arms sales, and supporting military solutions to regional instabilities.
- U.S. is guarantor/sponsor of troubled Israeli-Arab peace process.

Middle East oil imports, though only 9% of U.S. needs, remain crucial for the United States. Given its role as guarantor of Middle East oil for Japan and Europe, Washington maintains its dominant world position. The U.S., Saudi Arabia, and other Gulf kingdoms have negotiated an agreement that links oil supplies with strategic protection. Since the overthrow of the Shah of Iran in 1979, U.S. strategy to protect oil sources and Israel has relied on dual containment—preventing both Iran and Iraq from emerging as independent regional power centers.

The U.S. initiated the 1990-91 Gulf War in response to Iraq's invasion of Kuwait, both to demonstrate that it would not tolerate challenges to its power in the region and to reaffirm the sanctity of oil supplies. Since that war, U.S.-led moves to punish Iraq through economic sanctions have left Iraq devastated. The U.S. opposes lifting the military and economic embargoes against Iraq, even though its threat to the region has been removed. The U.S. continues to provide military support to the oil-rich Gulf monarchies that repress growing domestic opposition resulting from government corruption, Islamist rejection of rapprochement with Israel, and serious human rights violations. The U.S. also provides military and economic support both to pro-Western governments facing similar challenges in Jordan and Egypt, as well as to several Arab states of North Africa.

After the Gulf War the U.S. launched a major set of diplomatic initiatives in the region; it is the main sponsor of the Israeli-Palestinian (and other Israeli-Arab) negotiations known as the Oslo peace process. Yet Washington's political and economic promises to the Palestinians remain largely unfulfilled; Israel has realized Oslo's major gains by normalizing relations with Turkey and most Arab countries and gaining an end to the Arab boycott. The U.S. remains actively engaged in attempting to keep the often-faltering Palestinian peace process alive.

U.S. economic aid in the region—a key instrument of U.S. influence—goes primarily to Israel, Egypt, Turkey, and Jordan. The first three also account for most U.S. military assistance, while Israel and Egypt alone receive 43% of the total 1996 U.S. foreign aid budget.

While encouraging Turkey's recent expansion of economic and military ties with Israel, the U.S. has expressed its unease with historically secular Turkey's new Islamist-led coalition government. Since taking office in mid-1996 the Turkish government has improved ties with Iran and Libya; it refused to back the Clinton administration's September 1996 bombing of Iraq and has continued to mobilize other nations for an end to the oil embargo against Iraq, which has cost Turkey billions of dollars in trade since the Gulf War.

Problems With Current U.S. Policy — 2

By limiting its political efforts in this strategically important and volatile region to a narrowly defined quest for stability, the U.S. has largely abandoned crucial issues of fundamental justice. The current neglect of important issues, such as the illegal occupation of territory by force and the need to prevent human rights and national rights abuses committed by allies as well as opponents, sets the stage for continued instability and a long-term reduction of U.S. influence in the region.

Recent U.S. strategy in the Middle East has centered on promoting the Oslo peace process. In fact, while Oslo was ostensibly based on UN resolution 242 and its call for an exchange of land for peace, the U.S. abandoned that formula, instead accepting Israel's view of a "peace for peace" exchange that does not require Israel to relinquish land it occupied in 1967. Although Israel, Jordan, and Palestine have signed treaties under Oslo, the actual process has failed to set the economic or political conditions for a durable peace in the region.

The U.S. claims only an interest in insuring that the Oslo process continues, stating that results are "up to the parties." It has refused to pressure Israel to make serious concessions—or even to implement agreements already signed. As a result, the U.S. has lost some credibility on the Arab street, while opposition forces simultaneously challenge pro-U.S. governments throughout the region.

On the pivotal Israeli-Palestinian front, the immediate problem lies with the refusal of Israel's rightwing Netanyahu government, elected in May 1996, to implement key agreements signed by the former Labor government, including pulling most Israeli troops out of Hebron and releasing Palestinian prisoners. Instead, Israel has opted for a program of 1) settlement expansion, 2) closing the Palestinian territories, and 3) ending all Palestinian rights in Arab East Jerusalem.

As a result, many Palestinians and some Israelis dismiss the Oslo accords themselves as insufficient to meet even a minimum level of Palestinian rights. U.S. acquiescence to these Israeli provocations appears to demonstrate a double standard in regional power struggles. It calls into question U.S. claims to act as an honest broker between Israel and the Palestinians.

Serious human rights violations continue throughout the region. Many governments routinely ignore democratic norms, including elections, free speech, and freedom of religion. Corruption and rich/poor disparities are on the rise. Israeli military personnel, and occasionally Palestinian authorities, imprison Palestinians, often torture them, and hold them without trial.

In Saudi Arabia and other Gulf states, monarchies maintain absolute control, and women are especially victimized. While the U.S. appropriately excoriates abuses in Syria, Iran, and Iraq, it has refused to use its leverage in the region to stop or even call attention to similar abuses perpetuated by allied governments.

Largely because of massive arms sales to Washington's closest allies, the Middle East region receives the largest proportion of all U.S. arms transfers. Throughout the 1980s Washington sold arms to both sides of the Iran-Iraq War. From 1992-96, the Middle East accounted for 64% of U.S. arms sales. The U.S. also maintains six military bases in the region, with more than 37,000 U.S. troops stationed there, and in the fall of 1996 at least 33 U.S. ships were patrolling in the area.

This is especially dangerous as internal tensions in the already overarmed region heat up. The unacknowledged 200 plus nuclear bombs in Israel's Dimona plant constitute another threat to regional stability. The Israeli nuclear arsenal provides Arab governments with justification for their massive diversion of revenues to fund conventional arms build-ups. But Washington's willingness to ignore the Israeli threat in the Middle East strengthens the prevalent Arab view that the U.S. practices a dangerous double standard.

Key Problems

- Washington's narrow definition of regional stability ignores violations of fundamental justice, which spurs further instability.
- The U.S.-sponsored peace process has frozen because of U.S. double standards.
- The U.S.-backed impunity of Israel's regional aggression, hegemonic ambition, and nuclear arsenal reduces Washington's credibility with other regional players and leaves it vulnerable to attacks by those who see the U.S. as pro-Israel and anti-Arab.
- U.S. response to serious human rights violations throughout the region is inadequate and discriminatory.
- Massive U.S. arms sales in an already over-armed region further distorts local economies and fuels popular opposition in the pro-U.S. Arab countries.

أهداف السياسة الأمريكية

- دعم إسرائيل
- ضمان تدفق البترول وضمان الاستقرار السياسي
- ضمان استمرار قدرتها العسكرية للتدخل لحماية مصالحها
- رعاية مباحثات السلام العربية-الإسرائيلية

Toward a New Foreign Policy

Beyond defending Israel and containing Iran and Iraq, U.S. strategy in the Middle East should include plans that address the needs of the region's poor. Military responses to every challenge to U.S. dominance, such as the periodic air strikes against Iraq, do little to solve the underlying conflicts and serve to isolate the U.S. within and outside of the region. And the U.S. efforts to open a region-wide market economy must include efforts to mitigate some of the exploding gaps between have and have-not countries and peoples.

Key Recommendations

- The U.S. should insist that signatories implement the regional pacts they have accepted; the failing Oslo process should be replaced or amended to include a serious commitment to the formula of land for peace.
- Human rights violations should not be tolerated; U.S. economic and military aid should be conditioned on adherence to signed agreements and acceptance of basic human rights standards.
- Double standards should be ended, and the U.S.-Israel special relationship should not lead to U.S. endorsement of Tel Aviv's violations of international law

The U.S. has staked its prestige and international influence on its sponsorship of the Oslo peace process. Only the U.S. has the power to insist that all signatories implement the terms of the agreements without delay. Specifically, this means ignoring domestic political pressures and doing whatever is required to assure Israel's compliance with all aspects of the agreements signed by its previous government, including those involving Hebron and Palestinian prisoners. The U.S. should also ensure that deliberate provocations by any signatory—such as Israel's recent opening of a tunnel alongside Islamic shrines and its rampant settlement expansion programs—are unequivocally and evenhandedly condemned, and that steps are taken to reverse such actions.

In the longer term, the U.S. must take the lead in shaping a new framework for regional peace based directly on UN resolution 242's call for the exchange of land for peace. The U.S. must also ensure that the exchange really is land for peace, not merely an Israeli grant of municipal authority for peace.

Concretely this means the U.S. should:

- Support the creation of a Palestinian state on the West Bank and Gaza, alongside a secure Israel.
- Insist on the end of Israel's occupations of southern Lebanon and the Golan Heights in return for full peace.
- Ensure equitable access to regional water resources.
- Help to create a reasonably level economic playing field for the poorer countries in the region (Egypt, Yemen, Jordan, and others) long excluded from international economic advances.

The U.S. should include the Europeans as full partners in this new effort. They are closer to the region geographically and economically and have broad credibility with all sides. The U.S. should also end its exclusion of UN involvement in Middle East negotiations. Since Washington has taken primary responsibility for bringing peace and stability to the Middle East, its policy must go beyond mere continuation of talks to implementation of comprehensive solutions.

The U.S. should respond to human rights abuses committed by allies such as Saudi Arabia, Bahrain, Kuwait, Jordan, Egypt, Israel, and the Palestinian Authority, with exactly the same resolute condemnation it heaps on opponents such as Syria, Iraq, Iran, and Libya. Future U.S. aid should be made explicitly contingent on implementation of human rights norms without allowing the excuse of special circumstance exceptions. By taking a strong stand against human rights abuses committed by its allies, the U.S. will go far in winning popular support among local populations, and the sometimes violent opposition to a U.S. presence in the region will be undermined.

The U.S. should reassess policies designed to undermine Iraq and isolate Iran. It should maintain the arms embargo against Iraq but lift the drastic economic/oil sanctions, which have punished the Iraqi people far more than the regime. It should engage Iran economically and exploit political openings.

The Middle East is already over-armed. The U.S. should discourage poor countries like Egypt and Jordan from expending scarce resources on expensive weapons, and U.S. aid should be diverted from military assistance to developmental uses. The U.S. should no longer allow wealthy, repressive states—such as Saudi Arabia—to have unlimited access to advanced weapons systems, when such access is based on unsubstantiated fear of future Iraqi aggression. Military aid to Israel, a major arms developer itself, should be drastically decreased.

This is the time to question the special relationship between the U.S. and Israel. Although the U.S. should not ignore the decades of a close political/military alliance and Israel's place in U.S. domestic politics, the time has come to face the fact that the strategic bond is derived from U.S. underwriting of Israel's now robust economy. The fledgling Israel of yesteryear has become a powerful Israel—in economy and defense. Israel no longer needs or merits automatic support regardless of how provocative, aggressive, or violative of international norms Israeli actions may be.

Nor can that partnership legitimize U.S.-backed Israeli impunity in the regional context. Just as Israel normalizes its relations with once-enemy Arab states, the U.S. must normalize its relations with an Israel once deemed immune to any criticism. An equitable and unbiased policy in the Middle East is incompatible with Washington's continued protection of and uncritical support for Israel.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

المعهد (NDI) مؤسسة أهلية يسارية مقرها واشنطن تتبع الحزب الديمقراطي. يمارس نشاطه في البحرين منذ أبريل 2002.

يسيطر على المعهد قيادات يهودية معروفة بميولها الصهيونية المتطرفة والدعم المطلق للسياسة الاسرائيلية والدعم الامريكي لصالح إسرائيل.

رئيسة مجلس الأمناء اليهودية مادلين أولبريت Madeleene Albright (وزيرة الخارجية في عهد كلينتون)

نائبها (Rachelle Horowitz) والمدير المالي (Eugene Eidenberg) ورئيس المعهد كلهم يهود.

كينيث وولاك Kenneth Wollack ، رئيس المعهد، من أنشط الصهاينة في واشنطن وكان قيادياً في منظمة أيباك (IPAC) الصهيونية المعروفة لسنوات عديدة.

كما هنالك عدد من اليهود في مجلسه الاستشاري.

الأهداف المعلنة

الترويج للممارسة الديمقراطية من خلال بناء منظمات سياسية ومدنية بالتركيز على آليات الانتخابات وتكوين أدوات مراقبة لأداء جهاز الدولة.

للمعهد برامج عن دعم الاحزاب السياسية والحكم الرشيد والانتخابات واستخدام تقنية المعلومات في العمل السياسي ومشاركة المرأة.

من مشاريعه ايضا "اصلاح الاجهزة الأمنية والرقابة السياسية عليها . وقد لاقت معارضة كبيرة في امريكا اللاتينية وانجولا وغينيا ويعد المعهد لتنفيذ هذا المشروع العام 2006 في البحرين.

الأهــداف الخفية

- دعم منظمات المعارضة وتدريب كوادرها داخلياً وخارجياً .
- تأسيس آليات تمويل غير مباشر للمنظمات السياسية عن طريق رعاية فعالياتها ومساعدتها للحصول على تمويل غير مباشر لأعمالها (مثلاً جمعية الشفافية، لتمويل من الحكومة الامريكية لورشة عمل عن حق الحصول على المعلومات، في 2005/5/19، وتساعدها الآن لتقديم طلب لتمويل حملتها لمراقبة الانتخابات العام 2006) .
- توفير أدوات وموارد من الوثائق وخدمات استشارية ودورات تدريبية عن آليات تنظيم الحملات الانتخابية للمعارضة (توسيع قاعدة تأييدها+ دعم هياكلها التنظيمية+ تمويل) .
- رسم خريطة تفصيلية لواقع نظام الحكم وللشخصيات النشطة وعن آليات المعارضة في البحرين وتقديمها لمن يهمه الأمر من سياسيين وصحفيين وباحثين عند زيارتهم للبحرين.
- مساعدة المعارضة على تأسيس شبكة اتصالات دولية وترتيب اتصالات وعلاقات تعاون وفعاليات لهم بأمريكا وغرب أوروبا .

مدير أعمال المعهد في البحرين فوزي أحمد جوليد

Fawzi A. Guleid

أمريكي الجنسية من أصل صومالي، لا يقدم أي معلومات عن عنوانه أو محل أقامته بالبحرين. كل البطاقات التي يقدمها تحمل عنوان واشنطن،

كان يعمل في منظمة إغاثة إنسانية في الصومال،

عمل بعدها في وكالة سياحة بالكويت، ثم عمل في افغانستان

أنتقل إلى البحرين في مارس **2002**

قانونياً المعهد هو مؤسسة أهلية لا تحمل أي صفة دبلوماسية. ولكن يحرص مديره جوليد دائماً على تسريب معلومة أنه يقيم تحت رعاية وحماية السفارة الامريكية.

تقدر تكلفة الفعاليات التي أقامها منذ 2002 بأكثر من 200 ألف دينار ولا أحد يعلم شيئاً عن كيفية صرف هذه النفقات ومن يشرف عليها ومن خلال أي قناة رسمية أو غير رسمية !! كما رصد 200 ألف دينار لمناشطة خلال موسم الانتخابات القادم في البحرين.

يمارس NDI منذ العام **2002** نشاطه في البحرين من خلال مدير مقيم.

ما هو الوضع القانوني لهذه المؤسسة؟

وما هي آلية الاشراف أو الرقابة على مصادرها المالية أو أوجه صرفها ؟

وما هو الوضع القانوني لأقامة مديرها ؟

وهل له حصانة دبلوماسية أو يتمتع بتسهيلات من داخل السفارة الامريكية لممارسة نشاطه؟

ترتيب حملة اعلامية مكثفة من خلال "الوطن" بالتعاون الوثيق مع نخبة من النواب وأعضاء مجلس الشورى وشخصيات عامة؛ يتم بعدها طرد فوزي جوليد قبل الانتخابات القادمة.

NDI
NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE
FOR INTERNATIONAL AFFAIRS

أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الاستشارية

Board of Directors
Madeleine K. Albright, Chairman
Rachelle Horowitz, Vice Chair
Kenneth F. Melley, Secretary
Eugene Eidenberg, Treasurer
Kenneth D. Wollack, President

Bernard W. Aronson
J. Brian Atwood
Harriet C. Babbitt
Elizabeth Frawley Bagley
Joan Baggett Calambokidis
Barbara J. Easterling
Geraldine A. Ferraro
Sam Gejdenson
Patrick J. Griffin
Shirley Robinson Hall
Harold Hongju Koh
Peter Kovler
Nat LaCour
Robert G. Liberatore
Lewis Manilow
Judith A. McHale
Constance J. Milstein
Marc B. Nathanson
Molly Raiser
Nicholas A. Rey
Susan E. Rice
Nancy H. Rubin
Elaine Shocas
Michael R. Steed
Maurice Tempelsman
Arturo Valenzuela

Chairmen Emeriti
Paul G. Kirk, Jr.
Walter F. Mondale
Charles T. Manatt

Senior Advisory Committee

William V. Alexander
Michael D. Barnes
John Brademas
Bill Bradley
Emanuel Cleaver, II
Mario M. Cuomo
Patricia M. Derian
Christopher J. Dodd
Michael S. Dukakis
Thomas F. Eagleton
Martin Frost
Richard N. Gardner
Richard A. Gephardt
John T. Joyce
Peter G. Kelly
Paul G. Kirk, Jr.
Elliott F. Kulick
John Lewis
Donald F. McHenry
Abner J. Mikva
Charles S. Robb
Stephen J. Solarz
Theodore C. Sorensen
Esteban E. Torres
Anne Wexler
Andrew J. Young

يهود أو ذوي ارتباطات صهيونية واضحة

من مشاريعه ايضا "اصلاح الاجهزة الأمنية والرقابة السياسية عليها . وقد لاقت معارضة كبيرة في امريكا اللاتينية وانجولا وغينيا ويعد المعهد لتنفيذ هذا المشروع العام 2006 في البحرين.

الأهــداف الخفية

- دعم منظمات المعارضة وتدريب كوادرها داخلياً وخارجياً .
- تأسيس آليات تمويل غير مباشر للمنظمات السياسية عن طريق رعاية فعالياتها ومساعدتها للحصول على تمويل غير مباشر لأعمالها (مثلاً جمعية الشفافية، لتمويل من الحكومة الامريكية لورشة عمل عن حق الحصول على المعلومات، في 2005/5/19، وتساعدها الآن لتقديم طلب لتمويل حملتها لمراقبة الانتخابات العام 2006) .
- توفير أدوات وموارد من الوثائق وخدمات استشارية ودورات تدريبية عن آليات تنظيم الحملات الانتخابية للمعارضة (توسيع قاعدة تأييدها+ دعم هياكلها التنظيمية+ تمويل) .
- رسم خريطة تفصيلية لواقع نظام الحكم وللشخصيات النشطة وعن آليات المعارضة في البحرين وتقديمها لمن يهمه الأمر من سياسيين وصحفيين وباحثين عند زيارتهم للبحرين.
- مساعدة المعارضة على تأسيس شبكة اتصالات دولية وترتيب اتصالات وعلاقات تعاون وفعاليات لهم بأمريكا وغرب أوروبا .

مدير أعمال المعهد في البحرين فوزي أحمد جوليد

Fawzi A. Guleid

أمريكي الجنسية من أصل صومالي، لا يقدم أي معلومات عن عنوانه أو محل أقامته بالبحرين. كل البطاقات التي يقدمها تحمل عنوان واشنطن،

كان يعمل في منظمة إغاثة إنسانية في الصومال،

عمل بعدها في وكالة سياحة بالكويت، ثم عمل في افغانستان

أنتقل إلى البحرين في مارس 2002

قانونياً المعهد هو مؤسسة أهلية لا تحمل أي صفة دبلوماسية. ولكن يحرص مديره جوليد دائماً على تسريب معلومة أنه يقيم تحت رعاية وحماية السفارة الامريكية.

تقدر تكلفة الفعاليات التي أقامها منذ 2002 بأكثر من 200 ألف دينار ولا أحد يعلم شيئاً عن كيفية صرف هذه النفقات ومن يشرف عليها ومن خلال أي قناة رسمية أو غير رسمية !! كما رصد 200 ألف دينار لمناشطة خلال موسم الانتخابات القادم في البحرين.

يمارس NDI منذ العام 2002 نشاطه في البحرين من خلال مدير مقيم.

ما هو الوضع القانوني لهذه المؤسسة؟

وما هي آلية الاشراف أو الرقابة على مصادرها المالية أو أوجه صرفها ؟

وما هو الوضع القانوني لأقامة مديرها ؟

From: amal al-dossari [mailto:adossari84@gmail.com]
Sent: 21 May 2005 23:36
To: Raed Shams
Cc: goys1@hotmail.com
Subject: Re: Changes to Youth Strategy Draft

Dear Ra'ed,

Thank you for your visit of last week, and thank you for all the support and encouragement you've given me.

As I mentioned during your visit, the intention and the objective of the youth parliament is to train young people on the Bahraini democracy through a replica system of that of the national parliament...meaning that we want to have similar distribution of constituencies in the governorates, which will automatically mean similar number of members of the two Houses. That is doable and will not affect the process dramatically.

My concern and worry is the **timing of the election**. To be very frank with you, when I thought about everything said during the meeting, I felt that may be the "postponement" is forever! If it is the case, I would like to know it now better than spending any more valuable time on it. If the postponement is for 18 months, then I have the following concerns:

- It will be a big disappointment for every body, and the project will lose its credibility and momentum
- My fear is that the longer we postpone it, the more chance others will have to sabotage it!
- It is very difficult to put any justification to the Steering Committee members and to the enthusiastic youth in general
- If the training is the only concern, I cannot see the justification of the postponement! By Oct. 2006, the next national elections, it will be the **second** election of the BYP... time to have another batch of youth, whom we can train as long as we want starting from now
- It is not fair after having gone through very difficult time of preparation for almost two years to be asked to put the project on hold

The formulation process and the planning of the project has been going on for almost two years now and it was in the newspapers almost every other day. Postponing it now with only 6 weeks to go before the election may put the whole project on stake! A delay of 18 months may not only jeopardize the professionalism of the planners, but will definitely allow legitimate room this time for serious attacks from 'other' bodies.

However, it is very much plausible to postpone the election until after the summer holidays, and that time can be used for the training!

Thank you for your patience and looking forward to hearing your views.

Amal

On 5/16/05, **Raed Shams** <Benshams@informatics.gov.bh> wrote:

Dear Amal,

Find attached the necessary changes to the strategy document. I would stress that the changes evolve around three issues:

1. The distribution of constituencies among the Governorates.
2. The number of seats (80) in the two chamber parliament.
3. The postponement of the election.

Please don't hesitate to contact me for any clarifications, and looking forward to see the amendments before publishing,

Best Regards,

Ra'ed